



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير:

قسم علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

**دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات
الإقتصادية
-دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز"مديرية قالمة"-
للفترة (2023-2021)**

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د. دبوش عبد القادر

من إعداد الطلبة:

بومعزة فاطمة

بوشناتة آمال

السنة الجامعية: 2024-2025



شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة ووفقنا إلى أداء هذا العمل، والصلوة والسلام على نبي

الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد ﷺ

من باب الإعراف بالحميد نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص لكل من ساهم من بعيد أو

قرىفي بإنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور

"د. بوش عبد القادر" على توجيهاته طيلة عملية الإشراف

كما نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ عبد الله مسيود، ولا ننسى بالذكر أن شكر كل من

علمنا حرفا طيلة مشوارنا الدراسي ونتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة

المناقشة على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات

وتصحيحات



Congratulations!

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
الحمد لله على جزيل فضله وعظيم نعمته
بعد تحقق الأمل المنشود أهدي تحرجي وثمره تعبي
لى من كان سندى أبى الغالي رحمه الله
لى من كانت تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعوة أمي الغالية رحمها الله
لى من ساندوني ووقفوا معي أخواني وزوجاتكم وأولادهم
لى من أحببتهم وفرحوا لتخرجي أخواتي وعائلاتهم
لى أصدقائي وكل من وقف معي بصدق ووفاء

شكرا

بوشناتة أمال



الإهداء

لى من كله الله بالسيبة والوقار، لى من حصده الأشواك عن وبي وزرع لى الراحة بدلو منها...

شكر الكونك لى

ولى من علمتنى الأحرف قبل أن أتعلمها، لى الجسر الذى صعدت به لى الجنة، لى اليد الخفية التى

أزالت العقاب عن طريقى... لى صاحبة الدعوات التى تحمل لى ليل ونهار

هى... محبوبتى

ولى من وهبني الله نعمة ومجهودهم، لى مصدر قوتي وأرضي الصلبة وحمار قلبي المتين...

إخوانتي وإخواني

ولى من ضاقت لى الدنيا وسعت خطاهم وإن سقطت كانوا أول من رفعني بكلماتهم...

لى من رافقني بالقلب قبل الدرب... أصحابي وأحبتي

هنا اليوم أطوي صفحة من التعب وأسجد في تاريخي فراق لا ينسى

لم أعد أتساءل عن ملاحج الوصول فقد رمتها في عيني تلاشت عيون التعب وأتسم الأفق بعد

عتمة الإنتظار هاهي اللحظة التي كانت نعثراً وحياناً وقد وجدت مستقرها في قمة الإخجازوين طيات

الطريق... أنفسنا سلام وقلوبنا إمتنان وفرحاً يتكرر.....

بومعزة فاطمة

وأخيراً أقول بحمد الله رب العالمين



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	إهداء
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الأشكال والجداول
أ	مقدمة
2	الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتحليل القوائم المالية
3	المطلب الأول: القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية وفق SCF
30	المطلب الثاني: ماهية التحليل المالي
44	المطلب الثالث: أساسيات التحليل المالي
47	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
47	المطلب الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
59	المطلب الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي
63	المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي ومراحله
66	المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
66	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي
72	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية
77	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق الأساليب الحديثة
85	خلاصة الفصل
87	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2023-2021
87	تمهيد

88	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع سونلغاز
88	المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
91	المطلب الثاني: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز - قالمة-
92	المطلب الثالث: وظائف وأهداف مديرية التوزيع - قالمة-
93	المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع - قالمة-
98	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-2023
98	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للفترة 2021-2023
104	المطلب الثاني: إعداد الميزانية المختصرة والميزانية الوظيفية للفترة 2021-2023
108	المطلب الثالث: عرض جدول الحسابات للفترة 2021-2023
109	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-2023
109	المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2021-2023
118	المطلب الثاني: تحليل جدول الحسابات لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2021-2023
106	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بإستخدام طريقة القيمة الإقتصادية المضافة EVA لمؤسسة سونلغاز للفترة 2021-2023
133	خلاصة الفصل
135	خاتمة
139	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل القانوني للميزانية (الأصول)	18
02	الشكل القانوني للميزانية (الخصوم)	20
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	23
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	25
05	أصول ميزانية المؤسسة خلال الفترة (2021-2023)	98
06	تغيرات أصول المؤسسة خلال الفترة (2021-2023)	100
07	خصوم ميزانية المؤسسة خلال الفترة (2021-2023)	101
08	تغيرات خصوم المؤسسة خلال فترة الدراسة	103
09	أصول الميزانية المالية المختصرة خلال الفترة (2021-2023)	104
10	خصوم الميزانية المالية المختصرة خلال الفترة (2021-2023)	104
11	الميزانية الوظيفية لسنة 2021	106
12	الميزانية الوظيفية لسنة 2022	107
13	الميزانية الوظيفية لسنة 2023	107
14	جدول الحسابات للفترة (2021-2023)	108
15	حساب رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2021-2023)	110
16	حساب رأس المال العامل الخاص للفترة (2021-2023)	112
17	حساب رأس المال الأجنبي للفترة (2021-2023)	112
18	حساب رأس المال الإجمالي الصافي للفترة (2021-2023)	113
19	حساب الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2021-2023)	113
20	حساب الخزينة الصافية للفترة (2021-2023)	114
21	نسب السيولة للمؤسسة للفترة (2021-2023)	116
22	نسب الهيكل المالي للمؤسسة للفترة (2021-2023)	117
23	مختلف العناصر الرئيسية لجدول حسابات النتائج للفترة (2021-2023)	119
24	حساب نسب النشاط خلال فترة الدراسة	123

قائمة الجداول والأشكال

124	حساب نسب المردودية للفترة (2023-2021)	25
125	حساب نسب الربحية خلال فترة الدراسة	26
127	حساب صافي الربح التشغيلي خلال فترة الدراسة	27
127	حساب رأس المال المستثمر خلال فترة الدراسة	28
128	حساب تكلفة الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة	29
128	حساب الديون الصافية خلال فترة (2023-2021)	30
129	تكلفة الديون خلال فترة (2023-2021)	31
129	التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال للفترة (2023-2021)	32
130	حساب القيمة الإقتصادية المضافة للفترة (2023-2021) - طريقة 1	33
131	حساب العائد على رأس المال المستثمر خلال فترة (2023-2021)	34
131	حساب القيمة الإقتصادية المضافة EVA للفترة (2023-2021) - طريقة 2	35

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الخصائص النوعية للقوائم المالية	11
02	العلاقة بين النظام المحاسبي ومختلف الجهات التي تستخدم المعلومات المحاسبية	15
03	العناصر المكونة لكشف التدفقات النقدية	27
04	الطريقة المباشرة والغير مباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	28
05	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	38
06	تطور مفهوم الأداء	49
07	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	50
08	أنواع الأداء حسب المصدر	52
09	يمثل أنواع الأداء	53
10	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	59
11	مراحل عملية تقييم الأداء المالي	65
12	مختلف أنواع رؤوس الأموال العاملة	70
13	الهيكل التطبيقي للقيمة الاقتصادية المضافة	79
14	فروع مجمع سونلغاز الجهوية	90
15	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع - قالمة -	94
16	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية	97
17	تمثيل بالأعمدة البيانية لتطور مختلف الأصول خلال فترة الدراسة	101
18	تمثيل بالأعمدة البيانية لخصوم المؤسسة خلال فترة الدراسة	103
19	تمثيل بالأعمدة البيانية لتطور مختلف الأصول خلال فترة الدراسة	105
20	تمثيل بياني بالأعمدة لتطور مختلف الخصوم خلال فترة الدراسة	106
21	تمثيل بياني لرأس المال العامل للفترة (2021-2023)	111
22	تمثيل البياني للإحتياج في رأس المال العامل للفترة (2021-2023)	114
23	تمثيل البياني للخرينة الصافية للفترة (2021-2023)	115
24	تطور رقم الأعمال خلال فترة الدراسة	119

قائمة الجداول والأشكال

120	تطور إستهلاك السنة المالية خلال فترة الدراسة	25
121	تطور القيمة المضافة خلال فترة الدراسة	26
121	تطور إجمالي فائض الإستغلال خلال فترة الدراسة	27
122	تطور النتيجة العملياتية خلال فترة الدراسة	28
132	القيمة الإقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة	29

المقدمة

أولاً: تمهيد

أصبحت المؤسسات الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم، مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحقيق أداء مالي فعال ومستدام يمكنها من مواجهة التحديات، ضماناً لسيورتها وبقائها.

ويعتبر النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF أحد الركائز الأساسية التي تستند إليها المؤسسات الاقتصادية في تسجيل ومعالجة وإعداد المعلومات المالية، وقد تم اعتماده كإصلاح محاسبي جوهري منذ سنة 2010، تماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS. ويهدف هذا النظام إلى تقديم صورة صادقة وعادلة للوضع المالي للمؤسسة، تمكن مستخدمي المعلومات المالية من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة. ومن بين أهم مخرجات هذا النظام نجد القوائم المالية الأساسية وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة... إلخ. وتشكل هذه القوائم مجتمعة الإطار المرجعي لتحليل الأداء المالي للمؤسسة، حيث تسمح بتوفير معلومات كمية ونوعية تساعد في فهم طبيعة النشاط، ومتابعة التغيرات في الوضع المالي، وقياس الكفاءة في استغلال الموارد.

يعد التحليل المالي أداة محورية تستند إليها المؤسسات الاقتصادية في استقراء بياناتها المحاسبية، وفي ظل تطور البيئة الاقتصادية، وتزايد حدة المنافسة، أصبح تحليل هذه القوائم وسيلة فعالة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات، والوقوف على مكامن القوة والضعف فيها، وهو ما يجعل من التحليل المالي أداة مساعدة أساسية في التسيير المالي لها.

يعتمد النجاح الحقيقي للمؤسسات على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، وضمان استمراريتها في بيئة تسودها التطورات السريعة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال. حيث يعتبر تقييم الأداء المالي أحد أهم التقنيات التي تسمح بتشخيص الوضع المالي للمؤسسات، واستخراج الانحرافات بمقارنة الأداء الفعلي مع الأهداف المسطرة، والبحث في أسبابها، بغية اتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها.

ونظراً لمحدودية المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي، وتأثيرها بالطرق المحاسبية، وعدم مسايرتها للأهداف الحديثة للمؤسسات، والمتمثلة في قدرة المؤسسة على خلق القيمة بدل التركيز على الربحية فقط، ظهرت مؤشرات حديثة من بينها القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تبعاً لما سبق، تتضح لنا معالم مشكلة الدراسة التي نصيغها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز-مديرية قالمة- للفترة (2021-2023) ؟

ثالثا: التساؤلات الفرعية

التساؤل الرئيسي السابق تتبثق عنه عدة تساؤلات فرعية هي:

- ما هو دور النظام المحاسبي المالي في دعم عملية التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- كيف تساهم المؤشرات والنسب المالية التقليدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل يسمح الجمع بين أدوات التحليل التقليدية والحديثة بتحقيق تقييم شامل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

- ما هو دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز-مديرية قالمة- للفترة 2021-2023؟

رابعا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة ندرج الفرضيات التالية:

- النظام المحاسبي المالي يوفر قاعدة معلومات تدعم التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- المؤشرات المالية التقليدية تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بشكل جزئي لكنه ضروري.

- الجمع بين الأدوات التقليدية والحديثة يمكن من تقييم شامل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- يلعب تحليل القوائم المالية دور هام في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز للفترة 2021-2023.

خامسا: أهمية الدراسة

- تساهم الدراسة في تعزيز فهم دور تحليل القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، بما فيها المؤسسات التابعة لقطاع الطاقة. كما تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:
- توفير رؤى حول أداء مؤسسة سونلغاز المالي، وتحديد نقاط القوة والضعف، مما يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مالية واستراتيجية مدروسة.
- تساهم في تعزيز الشفافية المالية في مؤسسة سونلغاز من خلال تقديم تحليل شامل للقوائم المالية وتقديم مقترحات لتحسين الأداء المالي لها.
- تطوير المعرفة في مجال تحليل القوائم المالية وتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية.

سادسا: أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في:

- كونه يتطرق لمواضيع مالية متعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عن طريق تحليل قوائمها المالية.
- دراسة دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لسونلغاز وتحديد أهميته في اتخاذ القرارات المالية والاستراتيجية.
- تحليل القوائم المالية لسونلغاز لتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي وتقديم توصيات لتحسين الأداء.
- تقديم مقترحات بناءة لتحسين كفاءة وفعالية تحليل القوائم المالية في سونلغاز وتعزيز اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.
- تعزيز الرقابة المالية في سونلغاز من خلال تقييم توصيات تحسين الرقابة الداخلية والخارجية على الأداء المالي.
- تقييم تأثير تحليل القوائم المالية على الأداء المالي لسونلغاز وتعزيز الشفافية المالية والمساءلة.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة وهي:

- دراسة هذا الموضوع يتيح لنا تطوير المعرفة المحاسبية والمالية وتحليل القوائم المالية التي تساهم في تحسين مهارات التحليل المالي وتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات.
- دراسة حالة مؤسسة اقتصادية مثل سونلغاز توفر فرصة لتطبيق المعرفة الأكاديمية في بيئة عملية.
- سونلغاز تعتبر من المؤسسات الاقتصادية الكبيرة والحيوية في الاقتصاد الجزائري ودراسة أدائها المالي يمكن أن تقدم رؤى قيمة حول القطاع الاقتصادي ككل.
- تحليل القوائم المالية يعد أداة حيوية لتقييم الأداء المالي لأي مؤسسة اقتصادية، حيث يوفر رؤية شاملة حول الوضع المالي.

ثامنا: منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح لنا بعرض مختلف الأدبيات الاقتصادية والمالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الجانب النظري. وفي الجانب التطبيقي فقد تم تحليل القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2021-2023) بالاعتماد على أدوات متعددة

أهمها النسب والمؤشرات المالية التقليدية بالإضافة إلى الميزانية الوظيفية لتحليل التوازن المالي، ومؤشري EVA وMVA لقياس خلق القيمة الاقتصادية، وقد سمحت هذه الأدوات بتقييم شامل لأداء المؤسسة من خلال دمج أدوات تحليل كلاسيكية وحديثة في إطار دراسة حالة ميدانية لمؤسسة اقتصادية جزائرية.

تاسعا: صعوبات الدراسة

واجهنا أثناء إنجاز هذه المذكرة صعوبتين:

- عدم تمكننا من الحصول على بيانات سنة 2024.
- الإجراءات التقليدية لتصفح الكتب في المكتبة الداخلية للكلية، حيث يمنح للطلاب كتابين فقط في اليوم. وهو ما يعيق سيرورة إنجاز المذكرة.

عاشرًا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الدراسة الأولى: عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم- دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة -، 2001-2002، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (الجزائر، 2000-2002)، وذلك بإتباع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة الحالة الذي مكنهم من تطبيق جانب من المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة في تقييم أدائها المالي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تطور في أصولها من عام لآخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية وحققت رأس مال عامل موجب، فهي بذلك حققت هامش أمان، كما إستطاعت المؤسسة خلال السنوات الثلاث إنشاء قيمة لأصحابها.

الدراسة الثانية: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، 2011-2012، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية على مؤسسة صيدال الأم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم تحليل القوائم المالية، حيث قد القوائم المالية معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة صيدال الأم.

الدراسة الثالثة: باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة لتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات- حالة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، 2017-2018، جامعة الجزائر 03، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات افقتصادية، ولتحقيق ذلك تطرقت إلى منهجية التحليل المالي الحديث التي تتأثر بمعايير المحاسبية الدولية وبخصائص البيانات الواردة في القوائم المالية، كما بينت الأساليب الحديثة والأدوات المتقدمة ذات البعد المالي والنوعي لتقييم الأداء المالي، وقد وصلت هذه الدراسة الميدانية إلى أن واقع التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية قائمة على الاستخدام الفعلي لأسلوب النسب المالية ومن المفيد لتلك المؤسسات إدراج اساليب حديثة وأدوات متقدمة في التحليل.

الدراسة الرابعة: منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية- دراسة حالة مؤسسة صيدال، 2019-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي والنسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، من أهم ماتوصلت إليه الدراسة ضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية وكذا الكشف عن أهم الإختلالات المالية التي تعاني منها المؤسسة الإقتصادية وتقديم الحلول المناسبة لها.

• وتتسم دراستنا عن باقي الدراسات السابقة بخصوصية منهجية متميزة تتمثل في محاولتها الدمج بين أدوات التحليل المالي التقليدية والمعاصرة، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز مديرية قالم، خلال فترة الدراسة، وقد تم الإعتماد فيها على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية إلى جانب المؤشرات المالية الحديثة EVA و MVA وهو مايعزز من الشمولية والدقة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما تميزت بتوظيفها للميزانية الوظيفية إلى جانب الميزانية المالية المختصرة مما يسمح بفهم أعمق للتوازن المال لمؤسسة سونلغاز .

إحدى عشر: هيكل الدراسة

لتغطية الجوانب الرئيسية للدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة بالإضافة إلى اختبار الفرضيات المحددة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وثاني تطبيقي، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول من الدراسة والمعنون بـ: "الإطار النظري لتحليل القوائم المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، ينقسم إلى ثلاث مباحث، يركز المبحث الأول على القوائم المالية داخل المؤسسة الاقتصادية والنظام المحاسبي المالي، حيث يستعرض ماهية النظام المحاسبي ومبادئه بالإضافة إلى مخرجاته من القوائم المالية وتعريفها وأهميتها وأهدافها ثم عرضها وفق النظام المحاسبي المالي، كما يتناول دواعي الحاجة للتحليل المالي مع شرح ماهية التحليل المالي والجهات المستفيدة منه ووظائفه إلى جانب أدواته وخطواته، وتقييم الأداء المالي من حيث الأدوات والعوامل المؤثرة والمفاهيم الخاصة به في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فخصص لدراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي مثل التوازن المالي، النسب المالية التقليدية والمؤشرات الحديثة كالقيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA.

والفصل الثاني جاء بعنوان: "دراسة تطبيقية لتحليل القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-2023"، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. في المبحث الأول قدمنا تعريفا شاملا لمؤسسة سونلغاز، استعرضنا من خلاله أهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني ثم في المبحث الثاني عرضنا القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والميزانية خلال فترة الدراسة، حيث قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية بالإضافة إلى عرض جدول حسابات النتائج خلال فترة الدراسة، وأخيرا في المبحث الثالث قمنا بتحليل الأداء المالي من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب التقليدية مع تطبيق الأساليب الحديثة في التقييم القيمة الاقتصادية المضافة EVA.

الفصل

الأول: الإطار النظري لتحليل لقوائم المالية في تقبيل الأول

المالية المحاسبية الاقتصادية

تمهيد:

التحليل المالي من العناصر الأساسية لفهم وتفسير القوائم المالية في أي مؤسسة، في هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي، حيث الجزائر من بين الدول التي قامت بوضع نظامها بهدف تحقيق التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية، ووفقا للمادة 3 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/15، هو نظام لتنظيم المعلومات المالية، والأساس الذي يبنى عليه إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية .

تعتبر القوائم المالية الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية والمقصود بها مخرجات النظام المحاسبي المالي SCF، تعد من الأدوات الأساسية التي توفر المعلومات الدقيقة والموثوقة عن العمليات المالية والتدفقات النقدية للمؤسسة، ولأن القوائم المالية تمثل الأساس الذي يعتمد عليه التحليل المالي، فإن الفهم العميق لهذه القوائم يساعد في إتخاذ قرارات إستثمارية مالية سليمة، إذ يساعد في تقييم الوضع المالي والأداء الإقتصادي للمؤسسة.

أصبحت عملية تقييم الأداء المالي أمرا ضروريا لدى كل المؤسسات الإقتصادية ومن الضروري على كل مؤسسة القيام بعملية تحليل قوائمها المالية بهدف الحصول على المعلومات لتستخدم في تشخيص الوضعية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي والحاضر ومحاولة التنبؤ بنتائجها في المستقبل، والإستفادة منها في إتخاذ القرارات اللازمة وهذا مايسعى إليه التحليل المالي لمختلف القوائم المالية.

ومن هذا المنطلق، سنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بالأساسيات النظرية لمعرفة إلى أي مدى تساهم القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF وتحليلها بمختلف النسب والمؤشرات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفقا للتقسيم الآتي:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتحليل القوائم المالية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتحليل القوائم المالية

يعد التحليل المالي واحدا من أهم الأساليب التي يستخدمها المهتمون بوضع المؤسسة الاقتصادية للتعرف على حقيقة وضع هذه المؤسسة، وإستخلاص المعلومات اللازمة عن جوانب نشاطاتها المختلفة، ولإستخدام القوائم المالية لأغراض التحليل المالي، لابد من أن تكون قد أعدت بشكل يتماشى مع المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وهذا ماسنقوم بالتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية وفق SCF

القوائم المالية هي أدوات محاسبية تهدف إلى تقديم صورة شاملة ودقيقة عن الوضع المالي للمؤسسات والشركات، ويعتمد النظام المحاسبي المالي scf على تصنيف و تسجيل المعاملات المالية بطريقة تضمن الشفافية والموثوقية، مما يساعد في إعداد تقارير مالية واضحة ودقيقة.

الفرع الأول: النظام المحاسبي المالي SCF

سنتناول في هذا الفرع ماهية ومبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي:

أولاً: ماهية النظام المحاسبي المالي

1- تعريف النظام المحاسبي المالي

عرفت المادة 03 من القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".¹

وقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب القانون سابق الذكر، الأول من شهر جانفي 2009 ليتم تأجيله إلى سنة أخرى، بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 الموافق لـ 21 رجب 1429 ضمن قانون المالية التكميلي 2008، وقد أصبح ساري المفعول بداية من الأول من شهر جانفي 2010، وتم إلغاء تطبيق المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975.²

¹ - القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

² - بن زكورة العويينة، البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد scf، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، ص 27.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وقد جاء النظام المحاسبي المالي الجديد بديلا للمخطط المحاسبي الوطني، بتحديث آليات لمواكبة التغيرات واستجابة لمتطلبات الاقتصاد المعاصر، وتتلائم مع المعايير المحاسبية الدولية. من خلال التعريف السابق نستخلص عدة خصائص للنظام المالي المحاسبي:

- نظام لتنظيم المعلومات المالية.
- وجود معطيات قاعدية يمكن الإعتماد عليها وقياسها عدديا.
- تصنيف المعلومات المالية وتقييمها وتسجيلها وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.
- تقييم الأداء المالي لمعرفة نجاعة نشاط المؤسسة، من خلال عرض كشوف تعكس الوضعية المالية الحقيقية وممتلكات المؤسسة.
- قياس وضعية الخزينة وإعداد القوائم المالية، لمعرفة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية.

2- أهداف النظام المحاسبي المالي

- يعتمد النظام المحاسبي المالي على وضع مجموعة من الأساليب لتسهيل العمل المحاسبي، وفق معايير محاسبية دولية، ومن بين أهم أهداف النظام المحاسبي المالي:¹
- وضع المفاهيم التي تشكل أساسا لإعداد وعرض الكشوف المالية.
 - يعتبر هذا النظام مرجع لوضع معايير جديدة.
 - يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث، غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.
 - يعمل على تطوير المعايير وتحضير الكشوف المالية وتفسير المعلومة المالية لمستخدميها، كما يبين مدى مطابقة الكشوف مع هذه المعايير.
 - إضافة إلى الأهداف السابقة، نجد ما يلي:²
 - وضع أدوات تكيف والبيئة الجديدة للجزائر، التي تولدت على إثر الإصلاحات الاقتصادية والعلاقات والارتباطات الجديدة لها.
 - تحسين وتوحيد القوائم المالية من خلال إعتماد النظام المحاسبي المالي، المستند إلى المعايير الدولية بما يساهم في تعزيز الشفافية، ومواكبة التحولات والبيئة الدولية.

¹ - زكورة العوينة، مرجع سبق ذكره، 27.

² - كنوش عاشور، المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وآليات تسيير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي scf، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، الجزائر، ص ص 18، 52.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- الرغبة في تلبية حاجات المستعملين الجدد للمعلومة المحاسبية والمالية، خاصة للمستثمرين المحليين أو الدوليين.

ثانياً: فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي

تعتبر الفروض قضايا منطقية أساسية تتعلق بالبيئة الاقتصادية، التي يجب أن تعمل فيها المحاسبة وترتبط بتطور المحاسبة وأهدافها وتقاريرها.

أما المبادئ المحاسبية فهي أسس ومعايير علمية، تعتمد عليها المحاسبة في التطبيق العملي.

1- فروض النظام المحاسبي المالي

يشمل النظام المحاسبي المالي الفروض المنطقية الأساسية التالية:¹

1-1 محاسبة التعهد (محاسبة الدورة)

يتم تسجيل مختلف المبادلات والأحداث على أساس الإستحقاق، لحظة وقوع هذه المعاملات وليس عند دخول التدفقات النقدية المرتبطة بها.

2-1 إستمرارية الإستغلال

عند إعداد الوثائق المحاسبية يفترض أن المؤسسة ستواصل نشاطها، ذلك أنه في حالة عدم إستمرارية الإستغلال، لا يمكننا تصور طرق كالاهلاك مثلاً الذي يقود إلى توزيع تكلفة الإستثمار، على عدة دورات محاسبية، نفس الشيء بالنسبة للأعباءالنشطة كالتكاليف الواجب توزيعها. ذلك أن عدم اليقين بشأن إستمرارية الإستغلال لابد من تبريره، والقاعدة التي على أساسها توقف النشاط يجب تحديدها.

3-1 فرض الوحدة الاقتصادية المستقلة

وهو أن المشروع وحدة أعمال ذات شخصية معنوية منفصلة عن ملاكها، وعن كافة الأشخاص الطبيعيين الذين يساهمون في إدارتها أو تشغيلها. فالمشروع كوحدة محاسبية له شخصية مستقلة، في إمتلاك الأموال والتصرف بها، عن طريق الدخول بالعقود والتعهدات إذ تتمتع بذمة مستقلة عن الملاك.²

¹ - بلخير بكاري، دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 14.

² - هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص، 32.

1-4 فرض القياس النقدي

ويتضمن ضرورة استخدام وحدة النقد كأفضل أساس، أو وسيلة لقياس النشاط الاقتصادي ولغرض التعبير عن العمليات التي يزاولها المشروع، ويواجه هذا الافتراض الانتقاد بسبب التغيرات الاقتصادية، التي تطرأ على مستويات الأسعار، وبالتالي على القوة الشرائية لوحدة النقد ولذلك تعتبر قيمة النقود وسيلة غير ثابتة لإجراء عملية القياس على العمليات التي يزاولها المشروع، وبالتالي قد لا تكون الأساس الأفضل إلا أنه لم يكن بالإمكان إيجاد البديل عن وحدة النقد.¹

1-5 فرض موضوعية القياس

ويقصد بهذا الفرض عدم وجود أي تحيز أو تدخل شخصي من المحاسبين في إجراء عملية القياس، وذلك بسبب توفر الأدلة المستندية الواضحة والمحددة لكافة العمليات، التي يراد قياسها وقيدتها في الدفاتر المحاسبية ولذلك فإنه تتوفر الموضوعية والموثوقية في البيانات والمعلومات المحاسبية، بعيدا عن الحكم الشخصي للمحاسبين الذين يقومون بإعدادها.²

2-مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF

يشمل النظام المحاسبي المالي المبادئ التالية

2-1 مبدأ الفترة المحاسبية

يقصد بالدورة المحاسبية الفترة التي تعتمد عليها المؤسسة لتحديد نتائج أعمالها ومركزها المالي، وعادة ما تكون سنة حيث تبدأ في 01/01/N وتنتهي في 31/12/N، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ مخالف لتاريخ 31/12 لإقفال الدورة، إذا كان نشاطها مقيد بدورة إستغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الإستثنائية أين تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من سنة، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، أو في حالة تغيير تاريخ الإقفال يجب تبرير ذلك.³

¹ - هادي رضا الصفار، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² - المرجع نفسه، ص 33.

³ - علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، مذكرة ماجستير، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 86.

2-2 مبدأ التكلفة التاريخية

تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها، لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى بالقيمة العادلة.¹

2-3 مبدأ إستقلالية أو فصل الدورات

إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

2-4 مبدأ الأهمية النسبية

تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية، إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.²

2-5 مبدأ التخطيط أو الحيطة والحذر

حيث يتطلب التخطيط أو الحيطة والحذر في القياس، إتباع الطرق والوسائل التي من شأنها الابتعاد عن المبالغة في قيمة الأرباح المحققة، والتحوط بالمقابل لكافة الخسائر المحتملة، ومن أمثلة ذلك تقييم بضاعة آخر المدة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل.³

2-6 مبدأ الإدماج الكامل

ويقصد بذلك الإفصاح عن كافة المعلومات التي تؤثر على الوضع المالي للمشروع، سواء كانت تؤدي إلى زيادة الوضوح واكتمال جوانب الوضع المالي، أو معلومات إضافية عن التزامات وعقود وإستثمارات متوقعة، ستؤثر على الوضع المالي المتوقع للمشروع في الفترة المالية اللاحقة، هذا الإفصاح يعتبر ضروري لتحقيق العدالة في المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية.⁴

1- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي - العوائق والرهانات - ، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS - IFRS، المنعقد بجامعة مستغانم، الجزائر، بتاريخ 13-14 جانفي 2013، ص 6.

2- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، مرجع سبق ذكره، ص 6.

3- هادي رضا الصفار، مرجع سبق ذكره، ص 35.

4- المرجع نفسه، ص 35

2-7 مبدأ وحدة القياس

الحاجة إلى وحدة قياس وحيدة لتسجيل المعاملات للمؤسسة، يتمثل في الأصل في إختيار العملة (الدينار الجزائري) كوحدة قياس المعلومات المنقولة ضمن القوائم المالية.¹

الفرع الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي SCF

تناولنا فيه ماهية وأهمية وأهداف ومستخدمي القوائم المالية

أولاً: ماهية القوائم المالية

1- تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية منها:

"القوائم المالية تشكل في مجملها مخرجات النظام المحاسبي، وهي تلخص جميع العمليات المالية التي تمت في المنشأة حتى تاريخ إعداد هذه القوائم، وتعطي لمستخدمي هذه القوائم صورة عن المركز المالي للمنشأة، ونتيجة أعمالها وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية خلال الفترة السابقة بشكل يمكن الأطراف المختلفة من داخل أو خارج المنشأة من إتخاذ القرارات المناسبة، للأغراض التي تهم كل الأطراف".²

القوائم المالية تمثل: "الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية"³. وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات، ..إلخ).⁴

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة، كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية إتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في

¹ - بلخير بكاري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² - فلوح صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص 28-29.

³ - شاهد سمير محمد، طارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2000، ص 24.

⁴ - دهاوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية الإسكندرية 2004 ص 13.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر ملخصاً كمياً للعمليات والأحداث المالية، وتأثيرها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها.¹

والقوائم المالية أو التقارير المالية عبارة عن: "سجلات رسمية للأنشطة المالية لشركة معينة، هذه القوائم تعطي ملخصاً عن الوضع المالي وربحية هذه الشركة على المدى القصير والمدى البعيد".² والقوائم المالية هي: "نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الرئيسية التي هي التزويد بمعلومات للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين Stakeholders من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم".³

من التعاريف السابقة نستخلص بأن القوائم المالية هي: "عبارة عن مجموعة من البيانات المالية الخاصة بمؤسسة ما يتم عرضها على شكل تقارير محاسبية مكتوبة، وهي العنصر الأساسي لتوضيح وقياس الأداء والوضع المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة". وتمثل القوائم المالية واحدة من الأدوات الفعالة التي تساعد الملاك والمستثمرين وأصحاب المصالح المعنية من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية، وفق إستراتيجية مبنية على أدلة حسابية منطقية.

2- خصائص القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مجموعة من المعلومات المرتبة والمنظمة في إطار ما، حسب ما جاء به القانون فإنها تتمتع بمجموعة من الخصائص المأخوذة من خصائص المعلومات المحاسبية التي تندرج ضمنها القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية هذه المعلومات⁴، وتتمثل الخصائص النوعية في:

2-1 الملائمة

يجب أن تكون المعلومات ملائمة لإحتياجات مستخدميها وقابلية للتأثير على قراراتهم، وبالتالي فإن أي معلومات لا تكون لها صلة أو تأثير على اتخاذ القرار تعتبر معلومات غير ملائمة. ولكي تكون معلومات ملائمة يجب أن تكون تتوفر على:⁵

¹ - خالد جمال الجعارات، التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs:2007، إثراء للنشر والتوزيع، 2007، ص 93.

² - محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع 2010، ص 169.

³ - خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁴ - بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 49.

⁵ - صافي فلوح وآخرون، مرجع سبق ذكره ص ص 26-27.

أ- التوقيت

إذا أردنا المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، وتفقد الكثير من فائدتها إذا ما وصلت متأخرة، وتضعف قدرتها على التأثير في قرارات المستخدمين.

ب- القدرة التنبؤية

يجب أن يكون الإفصاح الملائم عن المعلومات من خلال القوائم المالية المقارنة والتقارير المالية المرحلية لتحسين قدرة المستخدم بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية.

ج- القدرة على التغذية العكسية (التغذية الراجعة)

لتحسين قدرة المستخدم على تقويم صحة توقعاته السابقة من أجل تحسين توقعاته المستقبلية.

2-2 الموثوقية (الإعتمادية):

تعتمد الثقة على المدى الذي يمكن به التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات والأحداث المالية وسلامة القياس، وتتوافر فيها الخصائص التالية:¹

- ترتبط الثقة بالحيادية.
- التماثل أو الإتفاق بين الأرقام المحاسبية والموارد أو الأحداث التي يتم التعبير عنها.
- الحياد وعدم التحيز حيث يركز الإهتمام الأساسي على الملائمة والموثوقية في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

2-3 القابلية للمقارنة والتماثل

تكتسب المعلومات الخاصة بمنشأة معينة منفعة أكبر، في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالمنشأة مع المعلومات المماثلة عن المنشآت الأخرى، وبالمعلومات المماثلة لنفس المنشأة على فترات سابقة، حيث تزيد من القيمة المعلوماتية للمقارنات الخاصة بالفرص الاقتصادية المناسبة أو الأداء.

2-4 القابلية للفهم

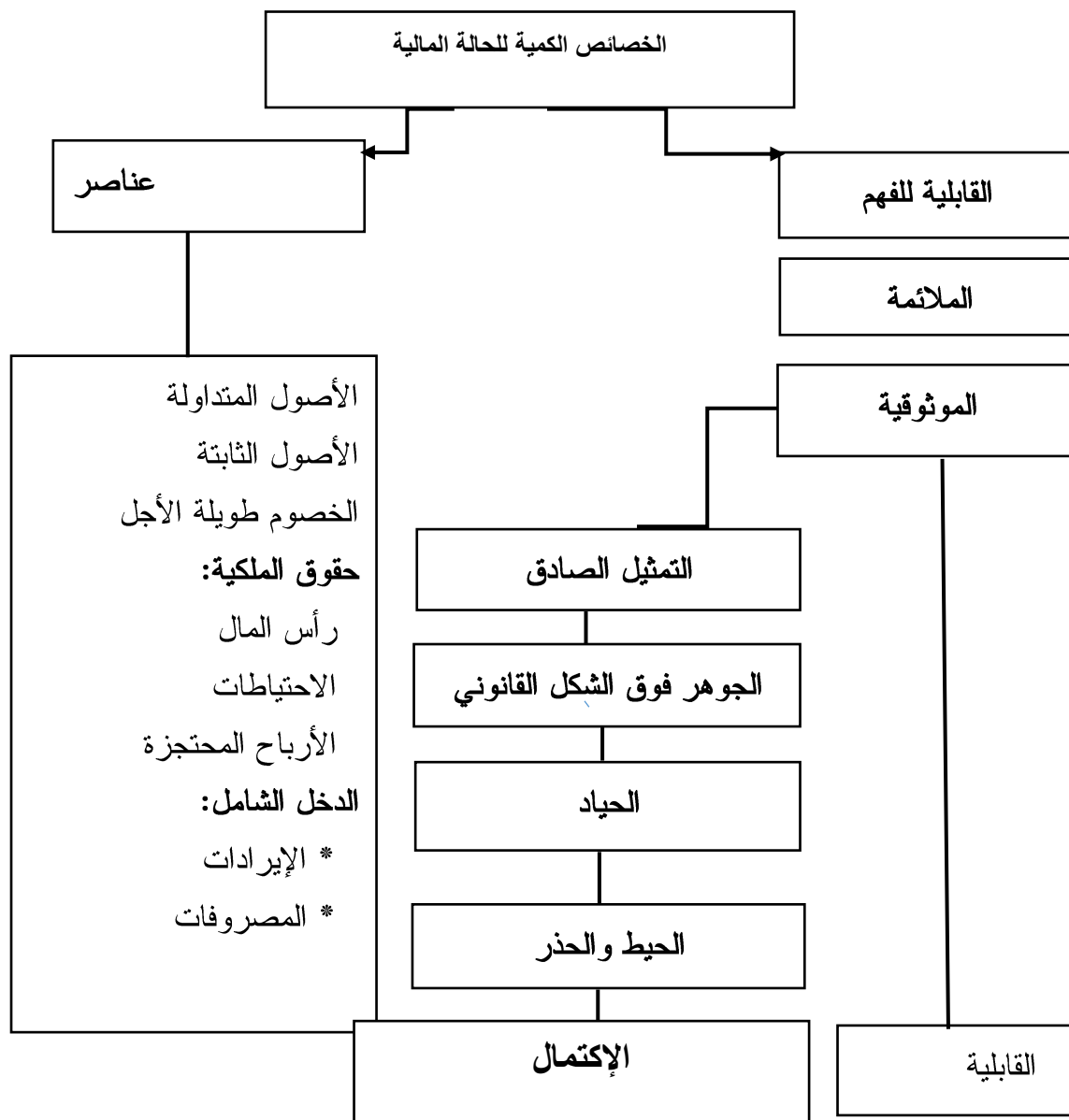
تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية، مبسطة وواضحة ومفهومة للقارئ، وتستخدم مصطلحات وتعابير متعارف عليها.

¹ - طارق عبدالعال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

5-2 الثبات

يجب على المنشأة تطبيق قواعد سياسات محاسبية نفسها من فترة إلى أخرى، علماً أنه يمكن تغيير هذه السياسات إذا إقتضت الضرورة لذلك على أن يتم الإفصاح عن هذا التغيير بشكل واضح.

الشكل رقم (01): شكل يوضح الخصائص النوعية للقوائم المالية



المصدر: زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في

الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010 - 2011

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

3- أهمية القوائم المالية: للقوائم المالية أهمية كبيرة لمستخدميها نذكر منها:¹

- إتخاذ القرارات المتعلقة بإستخدام الموارد الخاصة بالمشروعات الاقتصادية.
- الإهتمام بالأحداث الاقتصادية من خلال القياس، التصنيف، والتلخيص لتقدم في صورة معلومات مختصرة وذات أهمية.
- تجميع المعلومات من أجل تقديم وصف للظروف المالية ونتائج العمليات الخاصة بالمؤسسة.
- جمع المعلومات الاقتصادية عن المشروع وتوصيلها للأشخاص الذين ترتبط قراراتهم وأعمالهم بالمؤسسة
- تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن المشروعات الاقتصادية للأطراف المهمة بالقوائم المالية

4- أهداف القوائم المالية²

تقوم القوائم المالية بالتزويد بالمعلومات للمستخدمين من أجل تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- التزويد بالمعلومات عن المركز المالي، الأداء المالي، التدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية.
 - إتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة من أجل مساعدة المستخدمين في تحقيق الأهداف المرجوة.
 - مساعدة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، خاصة توقيتها ودرجة التأكد من تحققها.
- بالإضافة إلى أنها:³

- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، وتعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة، ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة، إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ بإستثماراتهم في المنشأة، أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

¹- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 13.

²- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره ص 96.

³- محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2017 ص

5- مستخدموا القوائم المالية

يوفر النظام المحاسبي معلومات للمديرين وغيرهم من الأطراف الخارجية المهتمين بالأنشطة المالية للوحدة الاقتصادية.¹

ومن بين الجهات المختلفة التي تستخدم القوائم المالية وتستلم المعلومات والتقارير المحاسبية نذكر مايلي:²

5-1 الإدارة

تحتاج إدارة المؤسسة إلى معلومات لتقييم الوضع المالي لها، وربحياتها ومن تقدمها، وتطورها وتستعمل الإدارة في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمتابعة ومراقبة وضع المؤسسة.

5-2 المستثمرون

يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى توفر المعلومات بشكل مستمر لإمكان تقييم فرص الإستثمار المتاحة، والمفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، ويعطي المستثمرون أهمية كبيرة لتحليل العائد والمخاطرة في عملية إتخاذ قرارات الإستثمار.

5-3 العملاء: يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي وقدرتها على الإستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع.

5-4 الموردون: يحتاج الموردون إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه.
بالإضافة إلى:³

5-5 العاملون (الموظفون): يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار أو ربحية أرباب الأعمال كما أنه يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

¹ - فالتر ميجس، روبرت ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، دار المريخ للنشر السعودية، 2007 ص 28.

² - عثمان مداحي، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07 سبتمبر 2012، جامعة البليدة ص ص 47، 48.

³ - محمد عبد السلام أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

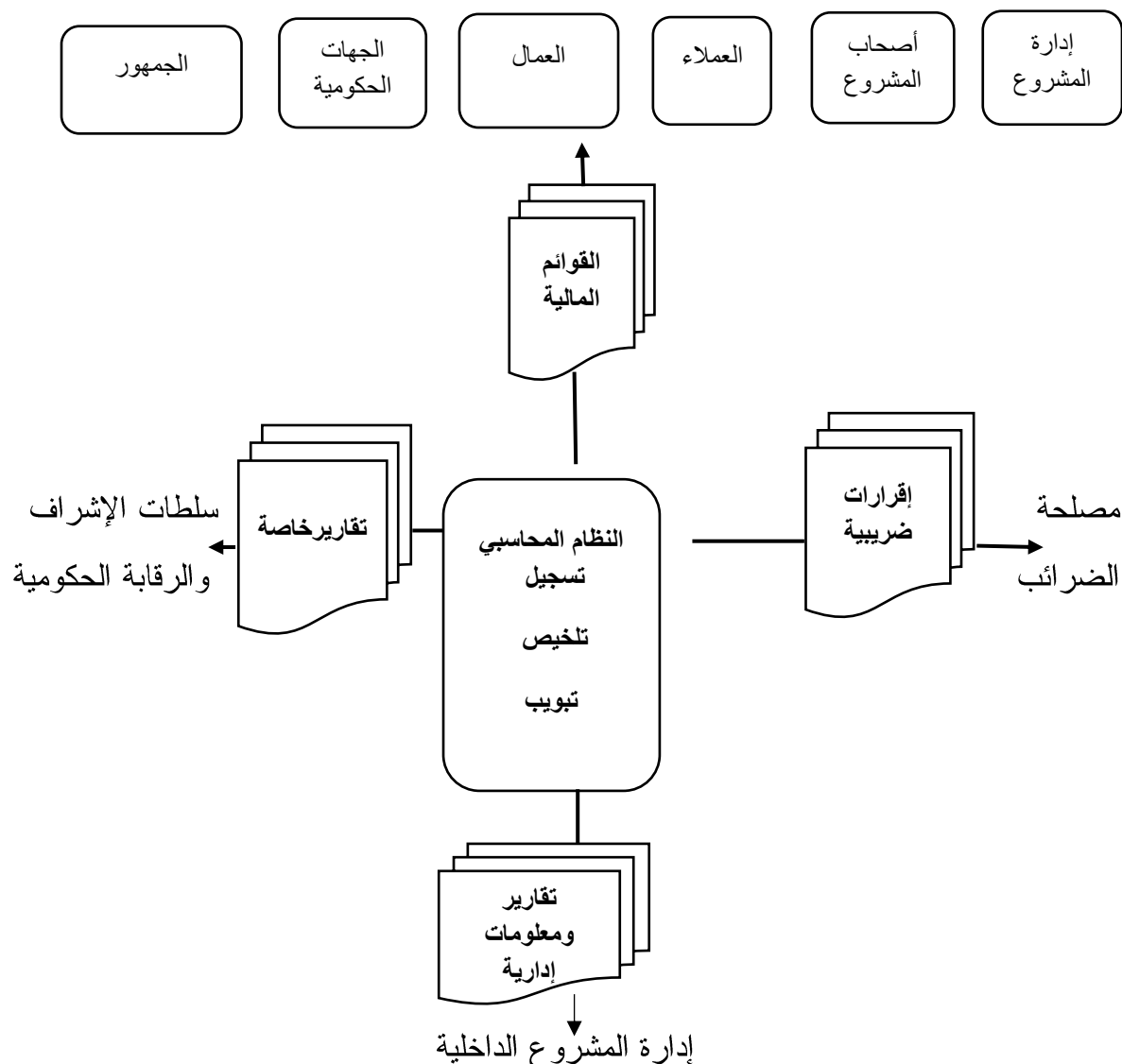
5- 16 الأجهزة الحكومية: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت، كما يطلبون هذه المعلومات لتنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

5- 7 المقرضون: يهتم بالمعلومات التي تساعد على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند تاريخ الإستحقاق.

5- 8 الجمهور: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، مثال ذلك قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بالمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

ونوضح في الشكل التالي العلاقة بين النظام المحاسبي ومخرجاته والأطراف التي تستخدمها:

الشكل رقم (02): العلاقة بين النظام المحاسبي ومختلف الجهات التي تستخدم المعلومات المحاسبية



المصدر: أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، 2008، ص 19.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ثانياً: أنواع القوائم المالية وعرضها وفق SCF

على عكس PCN75 يشير SCF إلى إعداد القوائم المالية كما هو محدد في القواعد والممارسات المحاسبية الدولية.¹ وتعتبر القوائم المالية الختامية بمثابة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي، لأن هذه القوائم تحتوي على معلومات تشكل مرآة التي تعكس نشاط المنشأة على مدار الفترة المالية، ومن الناحية التاريخية سبقت قائمتا الدخل والمركز المالي القوائم المالية الأخرى في الظهور، إلا أن تطور الظروف الاقتصادية ومن ثم تنوع احتياجات مستخدمي المعلومات الحسابية أدى إلى ظهور قائمة التدفقات النقدية ومن بعدها حقوق الملكية ليستمر الحال حالياً على أربعة قوائم أساسية بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة بها.²

لتصبح كمايلي:

1- قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)

2- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

3- قائمة جدول تغيرات الأموال (الأرباح المحتجزة)

4- قائمة التدفقات

5- الملاحظات (الإيضاحات) المرفقة بالقوائم المالية.

وتعطي القوائم المالية صورة جيدة عن المؤسسة، كما أنها تمكن المستثمرين من التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي، وفيمايلي عرض لأهم القوائم المالية:

1- الميزانية العمومية (المركز المالي)

1-1 تعريف الميزانية العمومية

هي قائمة توضح المركز المالي لمؤسسة ما في تاريخ محدد، كما أنها تبين أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق مالكيها، وعادة ما يتم إعدادها بشكل سنوي.³

¹-محمود كبش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المالية الشركات الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية- العدد 23 جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 252.

²-مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء 01، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة 04، 2007 ص 431.

³- عهود عبد الحفيظ على الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة 01، 2010 ص 42.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الميزانية أو المركز المالي عبارة عن تقرير يوضح المعلومات الخاصة باستخدام المؤسسة المتمثلة بأصولها ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الخصوم وحقوق الملكية، وكون الميزانية العمومية تعطي صورة عن المركز المالي للمؤسسة لفترة تنتهي بتاريخ محدد عادة كل سنة، من الممكن من خلال المعلومات والبيانات التي ترد فيها نستطيع تقييم العائد على الإستثمارات، وتحليل العلاقة بين بنود الأصول المختلفة، كذلك تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها قصيرة الأجل.¹

2-1 عناصر الميزانية

تحتوي الميزانية على ثلاثة أقسام رئيسية وهي الأصول (الموجودات)، الخصوم (الالتزامات المالية)، وحقوق الملكية:

1-2-1 الأصول (الموجودات)

وهي الأشياء التي تمتلكها المؤسسة من نقد ومعدات ومنتجات ومباني وأراضي، وأموال لدى الآخرين مثل ديون العملاء²، وتنقسم الأصول إلى قسمين:³

أ- الأصول الجارية (الموجودات الجارية)

وتمثل الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة زمنية أقل من عام، ومن أشهر بنود هذه المجموعة:

• النقد (cash)

ويتضمن النقد سواء في الصندوق المؤسسة أو أرصدها في البنوك، الودائع قصيرة الأجل.

• الأوراق المالية

تتضمن الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل وتتميز هذه الأوراق بسهولة بيعها كونها عالية السيولة، فالاحتفاظ بهذه الأوراق المالية يعطي مردودا لا بأس به للمؤسسة (فوائد).

¹ - مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة 01، دار الراية للنشر والتوزيع 2013 ص 56.

² - محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 183.

³ - عهود عبد الحفيظ على الخصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 44 - 45.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

• الذمم المدينة

تتضمن أثمان البضائع والخدمات التي قامت المؤسسة ببيعها للزبائن على الحساب، من المعتاد أن يكون لهذا الحساب عدة آجال بحسب الزبون، آخذين بعين الاعتبار سمعته، الكمية المشتراة، طبيعة السلعة، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة.

• المخزونات

ويتضمن المخزون ثلاثة أنواع:

- المواد الخام: وهي المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- المواد تحت العملية الإنتاجية: وهي المواد نصف مصنعة ولم يكتمل العمل بها.
- المواد الجاهزة للبيع: وهي السلع والمنتجات الجاهزة لبيعها في السوق.

ب- الأصول الغير الجارية (طويلة الأجل)

وهي الأصول التي تستفيد منها المؤسسة لفترة زمنية طويلة (أكثر من عام) وتنقسم إلى قسمين:

• الأصول الجارية

وتشمل الآلات والمعدات والمباني التي تستخدمها المؤسسة وتسجل بقيمتها الصافية (أي بعد طرح قيمة الإهلاك السنوي).

• الأصول الغير ملموسة

وتشمل الاسم التجاري، براءة الاختراع، وشهرة المحل وحقوق النشر والتي تملكها المؤسسة.

ويأخذ جانب الأصول في الميزانية الشكل التالي:

الجدول رقم (01): الشكل القانوني للميزانية (الأصول)

ميزانية السنة المالية المقفلة في السنة N

الأصل	الملاحظة	N	N	N-1
		إجمالي	إهلاك رصيد	صافي
أصول غير جارية				
فارق بين الإقتناء - المنتج الإجمالي أو السلبي				
تشبيكات معنوية				
تشبيكات عينية				

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

					أرض مباني تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوحة امتيازها تثبيات يجري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة الموجودات وماشابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص 28.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

1-2-2 الخصوم (الإلتزامات المالية)

وهي الخصومات أو المطلوبات التي على المؤسسة تسديدها من ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل، والأموال التي يجب على المؤسسة أن تدفعها للموردين مقابل خدمات تمت بالفعل أو مقابل أشياء تم شرائها، وتنقسم إلى:

أ- الخصوم الجارية

وهي الإلتزامات التي على المؤسسة تسديدها خلال عام من تاريخ قائمة المركز المالي، وتشمل الديون قصيرة الأجل، حقوق الموردين التي سيتم سدادها خلال الأشهر المقبلة، وأي مصروفات مستحقة قريباً.

ب- الخصوم الغير الجارية (طويلة الأجل)

وهي الإلتزامات التي سوف تسدها المؤسسة على المدى البعيد مثل الديون طويلة الأجل.¹

الجدول رقم (02): الشكل القانوني للميزانية (الخصوم)

ميزانية السنة المالية المقفلة في السنة N

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات وإحتياطات-إحتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فرق المعادلة (1)			
نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			

¹- محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 185.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 29.

1-2-3 حقوق المساهمين

وتمثل مجموع مطلبات الملاك على أصول المنشأة، وبناء عليه فهي تمثل زيادة الأصول على الإلتزامات وفي المنشأة الفردية فإن حقوق الملكية تساوي رأس المال مضافا إليه الأرباح، ومطروحا منه المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع، وفي الشركات المساهمة، تتألف من أسهم عادية، ومن أسهم ممتازة أحيانا ومن أرباح محتجزة.¹

¹ - سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ص 214.

2- جدول الحسابات (قائمة الدخل)

2-1 تعريف جدول الحسابات

تعتبر قائمة جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل من القوائم المالية التي يعتمد عليها في عملية التحليل المالي في المنظمة، فهي المصدر الرئيسي لإستخراج مؤشرات الربحية ومؤشرات تحليل نشاط المنظمة.

وقائمة الدخل هي قائمة توضح نتيجة أعمال المنظمة عن فترة زمنية ماضية قد تكون سنة أو أقل، فتصور الإيرادات والمصروفات عن تلك الفترة وتبين ما حققته المنظمة من خسائر أو أرباح.¹

2-2 مكونات جدول الحسابات

يحتوي جدول الحسابات على المكونات التالية:

• الإيرادات (المكاسب)

تعتبر الإيرادات البند الرئيسي في قائمة الدخل، ويتم الحصول عليها من بيع المنتجات سواء كانت سلعة أو خدمات أو إيجارات وعمولات أو بيع جزء من الموجودات.

• الأعباء (المصروفات)

وهي التكاليف أو المصروفات التي تدفعها المؤسسة للحصول في المقابل على الإيرادات، وأهم بند في مجموعة التكاليف هي كلفة المبيعات التي تتحملها لشراء مستلزمات العملية الإنتاجية (مواد خام، والطاقة... إلخ).

• صافي الدخل

ويمكن حساب صافي الدخل بطرح حاصل جمع بنود النفقات من مجموع الإيرادات، فإذا كانت الإيرادات أكثر من النفقات فمعناه أن المؤسسة حققت الربح، وإن كانت أقل فمعنى ذلك خسارة.²

¹ - خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ص 45.

² - علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع 2008 الطبعة 01، ص ص 39 - 41 - 42.

3-2 أشكال جدول الحسابات

يتم إعداد جدول حساب النتائج بطريقتين:

1-3-2 جدول الحسابات حسب الطبيعة

يتم إعداد جدول حسابات النتائج بناء على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها وفق مبدأ مقابلة المنتوجات بالأعباء لتحديد النتيجة الصافية للسنة المالية بشكل متدرج.¹

الجدول رقم (03): جدول الحسابات حسب الطبيعة

الفترة منإلى.....

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2-إستهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للإستهلاك (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي عن الإستغلال			
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهلاكات والمؤونات			

¹ - منير عوادي، إستخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2017 ص 55.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

			إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5-النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6-النتيجة المالية
			7-النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة
			8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية-المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية-الأعباء (يطلب بيانها)
			9-النتيجة غير العادية
			10-النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 30.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

2-3-2 جدول الحسابات حسب الوظيفة

ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية.¹

الجدول رقم (04): جدول الحسابات حسب الوظيفة

الفترة من إلى

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

¹ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة ص 50.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

			حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع(1)
--	--	--	--

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص 31.

3- قائمة التدفقات النقدية

1- تعريف قائمة التدفقات

يوصف كشف التدفق النقدي بأنه حلقة الوصل بين كشف الدخل والميزانية العمومية، وأن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد، لذلك يعتبر من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي.¹

وهي تهدف إلى إعطاء مستخدمي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها (القيم المماثلة). وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ومصادر الحصول عليها.

2- عناصر التدفقات النقدية

تشمل الأنشطة التي تتولد عنها تدفقات نقدية مائلي:²

2-1 الأنشطة التشغيلية

وهي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بنشاط الاستثمار أو التمويل.

¹-عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2008 ص 26.

²-بخت حسان، التحليل المالي، سلسلة محاضرات وتمارين موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم إقتصادية، سنة ثالثة علوم مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الموسم الدراسي 2022-2023 ص 23.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

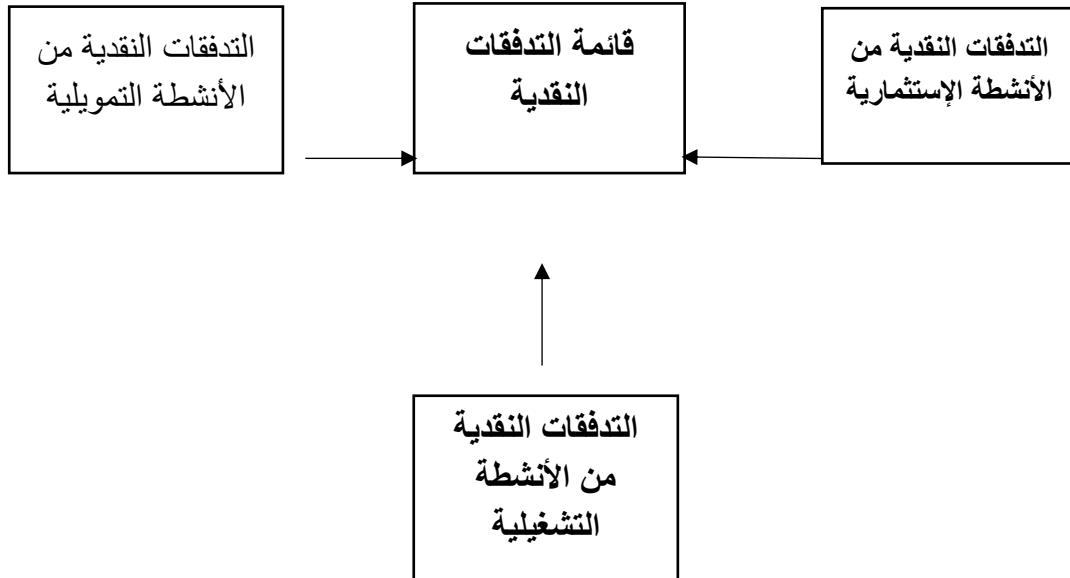
2-2 الأنشطة الاستثمارية

وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الإستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الإستثمارات في الأموال الخاصة بمؤسسات أخرى.

2-3 الأنشطة التمويلية

وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم، أنشطة التمويل هي تلك الأنشطة التي ينتج عنها التغير في الأموال الخاصة للمؤسسة وكذلك التغير في مكونات القروض الخاصة بالمؤسسة.

شكل رقم (03): العناصر المكونة لكشف التدفقات النقدية



المصدر: عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

3- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

توجد طريقتان لإعداد جدول التدفقات النقدية هما:¹

3-1 الطريقة المباشرة

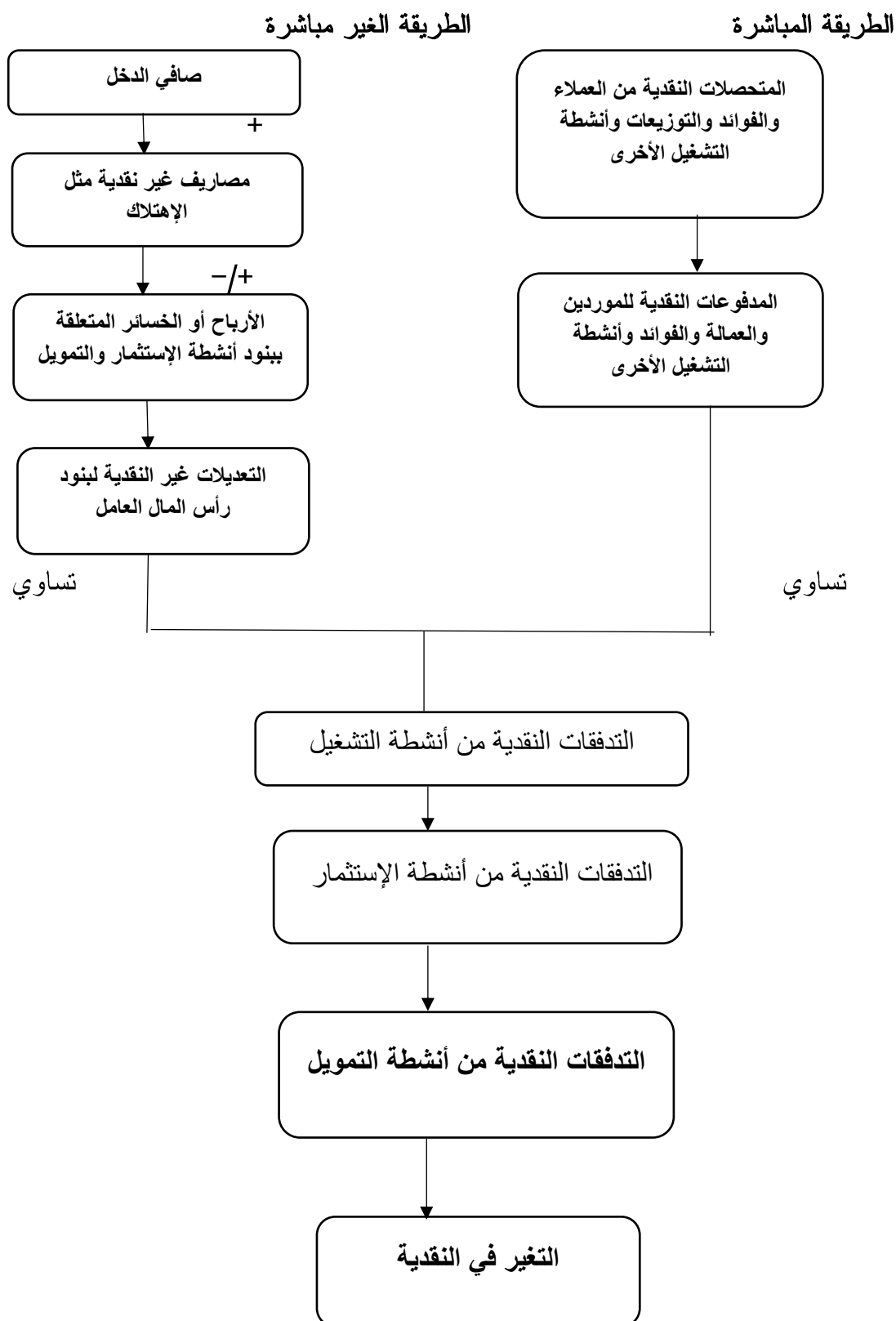
يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، ويتم تحديد صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الإستثمار والفوائد الدائنة.

¹ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبداع المالي IFRS، الطبعة الأولى، 2012 ص ص 178 - 179 - 180.

3-2 الطريقة الغير مباشرة

يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي. تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في عرض جدول التدفقات النقدية هو فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وذلك من خلال وظيفة الاستغلال، أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما.

شكل رقم (04): الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية



4- جدول تدفقات الأموال

توضح هذه القائمة توزيعات الأرباح المقترحة للمساهمين ومجلس الإدارة والعاملين، كما توضح أيضا الأرباح التي تقرر المؤسسة الاحتفاظ بها وعدم توزيعها لإعادة استثمارها في النشاط. وكلما زادت الأرباح المحتجزة قل احتمال لجوئها إلى الإعتماد على الاقتراض، وفي نفس الوقت كلما زادت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين إنعكس إيجابا على السعر السوقي لأسهمها، لذلك يعمل المدير المالي ما أمكنه للموازنة بين الأرباح المحتجزة والأرباح الموزعة.¹

5- الملاحق (الملاحظات)

وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببند القوائم المالية، إضافة لإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة العمال. وهناك تقارير أخرى تتعلق بمصادر أموال المنشأة، وكذلك موارد المنشأة التي يتم الاعتراف بها في الميزانية إستنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRSs.²

6- الميزانية الوظيفية³

تعرف الميزانية الوظيفية كمجموع مخزونات الإستخدامات والموارد، تحلل نشاط المؤسسة من خلال الدورات:

دورتين طويلتي الأجل والمتمثلتين في الإستثمار والتمويل.
دورة الإستغلال: تقيم الأصول حسب القيمة الإجمالية، توجه المقاربة الوظيفية أساسا نحو التحليل الداخلي.

يسمح التحليل الوظيفي للميزانية بإحصاء مخزونات الموارد والإستخدامات، ثم ترتيبها بهدف فهم السياسة المالية للمؤسسة.

يساعد التشخيص المالي على ترجمة الميزانية الوظيفية من خلال قياس مؤشرات التوازن التالية:

- رأسمال العامل الإجمالي
- إحتياجات لرأسمال العامل

¹ - رضا إسماعيل البسيوني، الإدارة المالية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع 2008، الطبعة الأولى، ص 132.

² - خالد الجعارات، مرجع سبق ذكره ص 97.

³ - خميسي شiche، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للنشر والتوزيع، ص 63.

• الخزينة.

المطلب الثاني: ماهية التحليل المالي

إن عملية تفسير المعلومات الموجودة في القوائم المالية ضرورية للتخطيط المالي السليم، فالتحليل المالي أداة لتشخيص الوضع المالي الماضي والحالي للمؤسسة والذي يستخدم لإتخاذ القرارات المالية المستقبلية لها وهذا ما يجعلنا نطرح تساؤلات تنصب كلها حول ماهية التحليل المالي ومادواعي الحاجة إليه وهذا ما سنحاول شرحه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: دواعي الحاجة للتحليل المالي

تعتبر القوائم المالية أحد المصادر الأساسية للمعلومات التي تستخدم في التحليل المالي، ففي الوقت التي تعتبر فيه مخرجات النظام المحاسبي -نهاية الدورة المحاسبية- فإنها تعد بداية الطريق في عملية التحليل المالي.

لا شك أن هناك كثير من الجدل الذي يدور حول القوائم المالية وأوجه القصور التي تشوب البيانات الواردة بتلك القوائم، فعلى الرغم من أن تلك القوائم تمثل أهم مصدر يمكن الإعتماد عليه في الحصول على المعلومات إلا أن هناك ظل كثيف من الشك حول مصداقية ودقة المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم.¹

أولاً: نقاط الضعف في القوائم المالية

فيمايلي موجز لأهم نقاط الضعف في القوائم المالية:

- إن الميزانية العمومية لا تعبر عن القيم الجارية للأصول ولا شك أن هذه القيم الجارية تكون أكثر ملائمة عن القيم التاريخية، وبالتالي فإن الميزانية لن تكون ملائمة كما ينبغي أن تكون.
- تخصيص التكلفة التاريخية للأصل على المصروفات في عملية تحديد الربح الدوري للمشروع هي عملية مضللة، لأنها تؤدي إلى المغالاة في رقم الربح في فترات إرتفاع الأسعار، ويظهر في حالة البضاعة والأصول طويلة الأجل.²
- إن قائمة المركز المالي وطريقة إعدادها لا تقدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات التي طرأت على الأصول من جانب، وعلى الخصوم وحقوق الملكية من جانب آخر.

¹- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ص 50.

²- أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ص 86.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- لا يمكن كذلك اعتبار صافي الربح الذي تظهر قائمة الدخل مساويا لصافي الزيادة في نقدية المنشأة بسبب وجود مجموعة من المعاملات غير النقدية التي تدخل في إعداد قائمة الدخل لمصروفات الإستهلاك، والديون المعدومة والمستحقات من الإيرادات والمصروفات.¹
- إن قائمة المركز المالي الذي يتم إعدادها طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية أصبحت لا تعبر عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية.
- إن قائمة الدخل لا تعبر عن نتيجة الأعمال الحقيقية لأن الإيرادات تتم خلال نفس الفترة المالية، أي تسعيرها بالاعتماد على الأسعار الجارية، فيما هناك بعض بنود التكاليف مسعرة بأسعار سنوات سابقة مثل إهلاك الأصول الثابتة (تكلفة الإنتاج) مما يؤدي إلى نقص التكاليف الحقيقية وزيادة الأرباح الدفترية عن الأرباح الحقيقية.
- فقدان الثقة في القوائم المالية المعدة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وعدم قدرة الجهات المختلفة على الاعتماد على القوائم المالية لترشيد قراراتهم.
- إن القوائم المالية المعدة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية يجعل القوائم المالية غير قابلة للمقارنة سواء مع بنود أخرى في نفس القوائم عن نفس الفترة الزمنية أو مع القوائم الخاصة بفترات أخرى.²

ثانياً: دور قائمة التدفق في التغلب على نقاط الضعف في القوائم المالية

- يمكن التغلب على بعض نقاط الضعف الواردة ذكرها بخصوص قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من خلال تصوير قائمة التدفق النقدي وأهم هذه النقاط مايلي:³
- تحديد المصروفات غير النقدية المحاسبية، خاصة الاستهلاك والإطفاء للأصول.
 - قائمة التدفقات النقدية تعكس العمليات النقدية لمنشأة خلال السنة المالية، على عكس قائمة المركز المالي وقائمة الدخل التي تعكس الأرصدة فقط.
 - قائمة التدفقات النقدية تعرض التغير في النقد بين بداية ونهاية الفترة، وتقدم معلومات مفصلة حول التدفقات النقدية، مما يساعد في توضيح الوضع المالي للمنشأة، مثل تمييز المبيعات النقدية عن المبيعات الآجلة.

¹— مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

²— محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 187.

³— محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الإستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص 83.

الفرع الثاني: ماهية التحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي

1- تعريف التحليل المالي

يختلف الكثير من الباحثين والدارسين حول مصطلح التحليل المالي، لذا سنحاول في هذا العنصر إعطاء بعض التعاريف المختلفة للتحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه " عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما، للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".¹

يعرف التحليل المالي "عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، ثم تحليلها لفهم مضمونها الذي يعكس المركز المالي والنقدي وربحية المنشأة".² والتحليل المالي هو " دراسة النشاط والربحية والهيكل المالي للمؤسسة".³ وتتضمن وظيفة التحليل المالي تفسير البيانات المحاسبية وإستخدامها في تقسيم أعمال المؤسسات وأدائها والتعرف على أحوالها ومراكزها المالية".⁴

المدخل إلى التحليل المالي هو "السلوك والمنهج الذي يسلكه المحلل المالي أثناء قيامه بعملية التحليل للبيانات المالية، ويتم تحديد المنهج على ضوء الهدف الذي يسعى إليه مستخدم البيانات".⁵ ينظر إلى التحليل المالي بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار".

¹ - عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبوزناد، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، عمان دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 11.

² - خبابة نور الدين، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1997 ص 38.

³ - Beatrice grandguillot , Francis grandguillot, L'analyse Financière, Gualino, Paris, 2018, p 15.

⁴ - حناوي محمد صالح وآخرون، الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 47.

⁵ - داوود نعيم نصر، التحليل المالي بإستخدام برامج Excel، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان 2012، ص 93

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وأيضاً جاء في مفهوم التحليل المالي "الأسلوب الذي يستخدم النسب أو الأساليب الكمية أو الرسوم البيانية في تحليل الظواهر أو النشاطات التي تمارسها المنشآت وإيجاد علاقات بين المتغيرات التي تتحكم في توجيه أنشطة المنشآت وإتخاذ القرارات المناسبة لتنظيم فعاليتها".¹

من خلال التعاريف السابقة نستخلص بأن التحليل المالي هو آلية تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة، وهي عملية منظمة لمعالجة البيانات والمعلومات المتاحة من خلال دراسة القوائم المالية بعد ترتيبها باستخدام وتحديد الأدوات والنسب والأساليب الكمية بشكل تحليلي مفصل، لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، والتحليل المالي ليس هدف بل وسيلة الإدارة لتحقيق مهام ومعرفة نقاط القوة ودعمها، ونقاط الضعف ومعالجتها مستقبلاً.

2- خصائص التحليل المالي

يمكن إيجاز خصائص التحليل المالي في النقاط التالية:²

- يهتم التحليل المالي بجمع المعلومات التفصيلية من البيانات والقوائم المالية للمنشأة وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها.
- يتمثل التحليل المالي في مجموعة من الأدوات والأساليب التي تهدف إلى الاستفادة من المعلومات المتجمعة عن وضع المنشأة من أجل إكتشاف مواطن القوة أو الضعف.
- التحليل المالي أداة لا بد منها لممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة في المنشأة وإتخاذ القرارات.
- تستخدم الأطراف المختلفة المعنية بوضع المنشأة أساليب وأدوات التحليل المالي بالشكل الذي يخدم غاياتها ويساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة لنوع العلاقة التي تربطها بهذه المنشأة.

3- أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي فيما يلي:³

- يساعد في معرفة قدرات المؤسسة ماليا وإداريا.
- يوفر معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة.

¹ - عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2014 ص 99.

² - صافي فلول آخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009/2008 ص ص 18-19.

³ - حداد سليم فايز، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

• يساعد في تقييم مركز المؤسسة المالي ومدى فعاليتها أنشطتها المختلفة، وتقييم أداء المؤسسة ككل.

• يعتبر منطلق لعملية التخطيط ونقطة بدايتها.

• يعتبر وسيلة هامة من وسائل الرقابة الداخلية.

• يساعد في معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المنشأة تتبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض

التالية التي هي أغراضه:¹

• معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة.

• تحديد قدرة المنشأة على الإقتراض والوفاء بالديون.

• الوصول إلى القيمة الإستثمارية للمنشأة وجدوى الإستثمار في أسهمها.

• الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.

• الإفادة منه في إتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية.

• الحكم على مدى كفاية إدارة المنشأة.

• توضيح الإتجاه العام لفاعليات المنشأة.

التحليل المالي ليس فقط عن إكتشاف العلاقات بين الأرقام، بل أيضا عن فهم أسباب هذه العلاقات،

مما يساعد في العثور على حلول للمشكلات المالية ويوفر أدوات قياسية للمدير المالي في التخطيط

والرقابة المالية.

4- المنهجية في التحليل المالي

تستجيب طرق التحليل المالي لإحتياجات متنوعة، وبالتالي فهي تتبع منطقا وإتجاهات تحليلية مختلفة،

ومع ذلك هناك منهجية أساسية للتحليل المالي تتكون من:²

• جمع المعلومات اللازمة للدراسة.

• معالجة هذه المعلومات بما تتناسب مع متطلبات التحليل وإستخراج المؤثرات الدائمة.

• إعداد تشخيص مصحوب إذا لزم الأمر بتوصيات للمسؤولين عن إتخاذ القرار.

¹ - رمضان زياد، الخلايلة محمود، التحليل والتخطيط المالي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة 2013، ص 8.

² - Djamel Torgui, Polycopie cours sur l'analyse Financière, Université Abdelhamid Ibn Badis, Mostaganem 2019 p 9.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

أما منهجية المحلل المالي فتتمثل في:¹

- معالجة المعلومات المتاحة وإعداد الجداول والمؤشرات المفيدة لفهم الصحة المالية للمؤسسة.
- تفسير قيمة المؤشرات والجداول التي تم إعدادها.
- إجراء تلخيص للمعلومات.
- إبراز آفاق المستقبل للمؤسسة من جهة ومن جهة أخرى تسليط الضوء على الحلول المالية الممكنة لتصحيح الوضع أو لدعم تطوير المؤسسة.

5- أنواع والأطراف المستفيدة من التحليل المالي

5-1 الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

وحتى تتوسع الأفق العام لأهمية التحليل المالي لمنشأة الأعمال لابد من تحديد الجهات التي تستفيد منه وتهتم بإجرائه داخل المنشأة، وعادة ما تختلف طريقة عرض المعلومات والبيانات وفقا للجهة المقدمة لها.² ويمكننا تحديد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي بمايلي:

5-1-1 إدارة المؤسسة

تزداد أهمية التحليل المالي بالنسبة لإدارة المنشآت يوما بعد يوم في ظل تعاظم دور المؤسسات المساهمة وتضخم حجم أعمالها وتنوع نشاطاتها وإنتشار أسواق الأوراق المالية وإتساع دورها في عمليات الإستثمار والتمويل والإهتمام المتزايد بكيفية إدارة ومراقبة المؤسسات وضبط مسيرتها في ظل ما أتفق على تسميته مؤخرا (مبادئ حوكمة المؤسسات).

وتهتم المستويات الإدارية المختلفة بإستخدام أدوات التحليل المالي المناسبة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تقويم أداء الإدارات والأقسام المختلفة وبيان ما إذا كانت هذه الإدارات قد نجحت في تنفيذ المهام الموكلة إليها وبيان أسباب الإنحرافات إن وجدت.
- تحليل وتفسير الأوضاع والنتائج التي حققتها المنشأة وخاصة فيما يتعلق بالقدرة على تحقيق فوائض ملائمة للإستمرار والنمو والإزدهار من جهة وقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها من جهة أخرى.

¹-Djamel Torgui, référence déjà p:9.

²- الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010 ص 53.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- إستخلاص النتائج التي تساعد في إعداد خطط المستقبل على أساس سليم.

5-1-2 العاملون بالمؤسسة

يهتم العاملون في المؤسسة بوضعها المالي للإطمئنان على مستقبل عملهم فيها، وتحسين ظروف هذا العمل والتعرف على مدى ما تسمح به إمكانيات المؤسسة في مجال رفع مستوى الأجور وتقديم المزايا المختلفة للعاملين.¹

5-1-3 المستثمرون

وهم الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي، لذا نجد أن إهتماماتهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية، والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية، لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.²

كذلك هناك:³

5-1-4 سمسرة الأوراق المالية

يهدف هؤلاء من التحليل المالي إلى التعرف على مايلي:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة التطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على إتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص إستثمار جيدة يمكن إستغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

5-1-5 الدائنون

يقوم بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها عندما تستحق هذه الإلتزامات، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية:

¹ - صافي فلوح وآخرون، مرجع سبق ذكره ص ص 20 - 21.

² - زيد منير، يوسف ذيب العطار، الإتجاهات الإدارية الحديثة في العمل الجماعي، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2014 ص 98.

³ - أيمن وشقر عامر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2003 ص ص 169 - 173.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- سيولة المؤسسة باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير.
- هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال وإستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل المؤشرات للقدرة على الوفاء في المدى الطويل.
- السياسات التي إتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة إحتياجاتها المالية.
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة وتدفقاتها النقدية ومدى إنتظامها وكفايتها لتلبية إحتياجاتها.

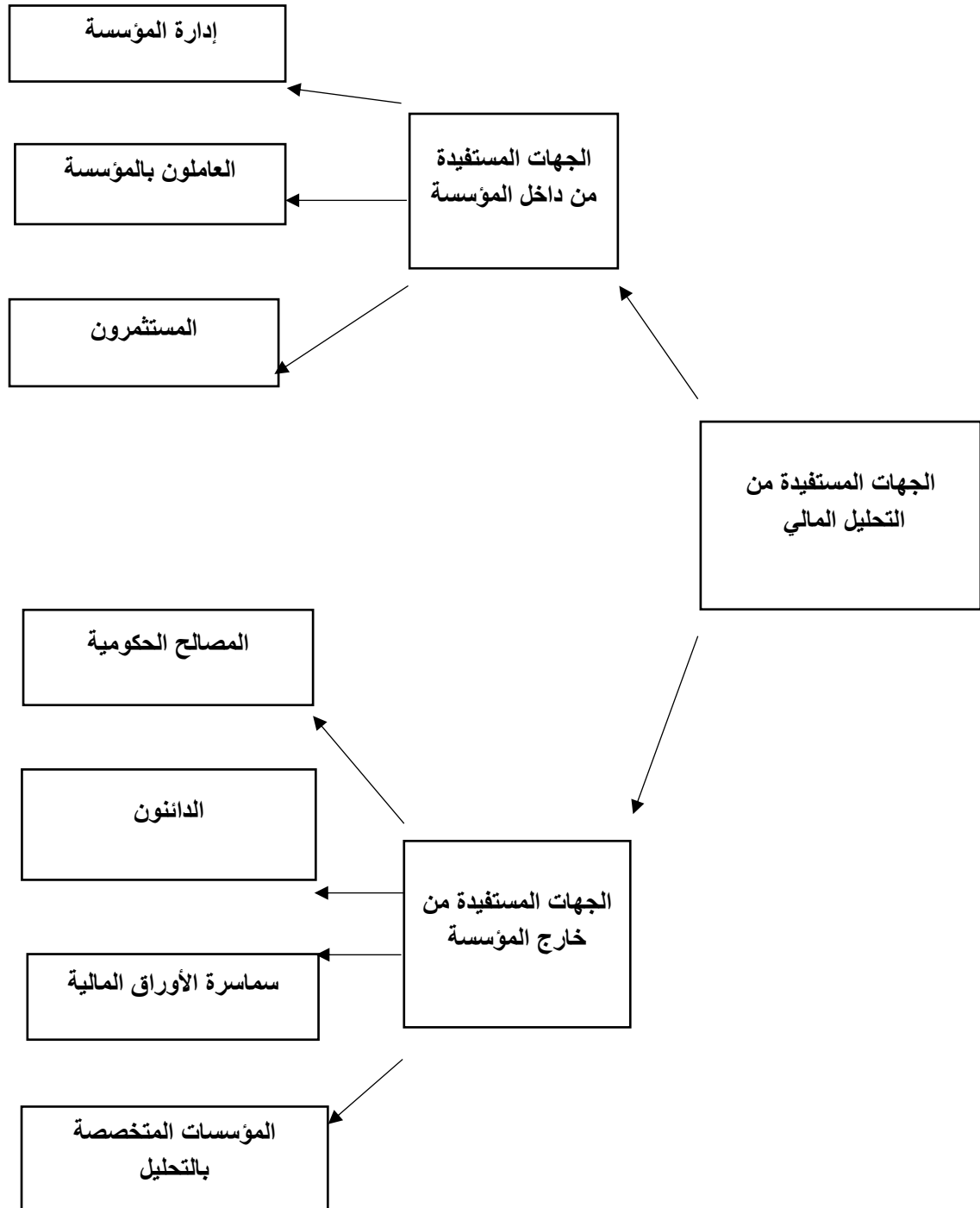
5-1-6 المصالح الحكومية

- يعود إهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:
- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
 - تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
 - مراقبة الأسعار بالإضافة.
 - غايات إحصائية.

5-1-7 المؤسسات المتخصصة بالتحليل:

- وذلك إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجور معينة.

الشكل رقم (05): شكل يوضح الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق.

2-5 أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي بإعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم إستنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ماييلي:¹

1-2-5 الجبهة القائمة بالتحليل: ويقسم إلى:

- **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل الشخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع فيعتبر التحليل داخليا، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.
- **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل التي تقوم به جهات من خارج المشروع ويهدف إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن بين هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية، والغرف الصناعية... إلخ.

2-2-5 البعد الزمني للتحليل

إن للتحليل المالي المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ماييلي:

- **التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):** يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل يركز على عناصر القائمة المالية في وقت معين حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو لمجموع مجموعة جزئية منها.
- **التحليل الأفقي (المتغير):** يهتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركة لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

3-2-5 الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا إلى طول الفترة الزمنية التي

يغطيها التحليل إلى ماييلي:²

¹ - بخيت حسان، مرجع سبق ذكره، ص ص 11 - 12.

² - الحياي وليد الناجي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 28.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

• **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع يهتم به بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

• **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية فب الأجل الطويل وتغطية التزامات المشروع طويل الأجل، والقدرة على سداد فوائد وأقساط الديون، ومدى إنتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والإستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات إستخدامها) وبين تحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية ومجالات إستخداماتها).

5-2-4 الهدف من التحليل: يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع إستناداً إلى الهدف من التحليل منها:¹

- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المشروع.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع.
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات إستخداماته.

5-2-5 الهدف الذي يغطيه التحليل: أما إذا نظرنا إلى التحليل من وجهة النظر الشمولية، فإنه ممكن أن يقسم إلى:²

¹ - الحياي وليد الناجي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² - أبوزيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر الرياض المملكة العربية السعودية، 2009 ص 36.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

• التحليل المالي الشامل

في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة ككل، وذلك بهدف الحصول على المعلومات والمؤشرات التي تفيد المهتمين بأنشطة المؤسسة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

• التحليل المالي الجزئي

فهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالمؤسسة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

ثانيا: أهداف ووظائف التحليل والمحلل المالي

1- أهداف التحليل المالي¹

الهدف الأساسي للتحليل المالي هو وضع تشخيص مالي للمؤسسة، وهو بمثابة مساعدة في إتخاذ القرارات، ويتيح التحليل المالي تحسين إدارة المؤسسة، وإجراء مقارنات مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع، وتقديم الإجابات على الأسئلة المتعلقة بقيمة المؤسسة، وقدرتها على خلق الثروة وربحيتها، وتوازن هيكلها المالي وملائمة إستراتيجيتها وقدرتها على المنافسة، ونقاط قوتها وضعفها، والفرص والمخاطر التي قد تواجهها.

وتكمن أيضا أهداف التحليل المالي فيمايلي:²

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة.

- متابعة تنفيذ الخطة الإستثمارية الموضوعة.

- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.

وتمس أهداف التحليل المالي مختلف مكونات السياسة المالية للمؤسسة:³

¹ -Béatrice et Francis Grandguillot, Analyse Financier, Gualino éditeur,lextenso éditions 2018, 15 édition, p 15.

² - الثمري خالد توفيق، التحليل المالي والإقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010 ص 55.

³ - شيخة خميسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 47 - 48.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- **التحليل المالي للسيولة:** يمكن هذا التحليل من معرفة مدى قدرة وسيولة الأصول في مواجهة إستحقاقات الديون.
- **التحليل المالي والتوازن المالي:** يمكن التحليل المالي الحكم على فعالية الهيكلة المالية للمؤسسة من خلال فحص والتغطية المالية للأصول الثابتة، بواسطة الموارد الدائمة (المظهر الساكن) وتغطية الأصول الدورية بواسطة الموارد الدورية (المظهر الحركي).
- **التحليل المالي الإجمالي:** يتمثل في فحص الحالة المالية للمؤسسة من خلال إستعمال وسائل التحليل المالي (النسب مثلا).
- **التحليل المالي والإستراتيجية:** يتم تقييم الحالة العامة للمؤسسة باعتبارها نظاما متكاملًا، إنجاز تشخيصا كاملا ومفصلا للمؤسسة ومن ثم تقييم إمكانياتها المستقبلية من خلال الإعتماد على الدراسات المختلفة.

2- وظائف التحليل والمحلل المالي

2-1 وظائف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة وظائف تركز مجملها حول:¹

- **توجيه المستثمرين لإتخاذ القرار:** من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لإتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعد الإستقرار، من بين القرارات التي تحدد سياسات التحليل المالي.
- **إتخاذ قرار الإستثمار:** وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الإستثمار المرتقب إنجازها.
- **إتخاذ القرار التمويلي:** حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.
- **إتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية:** من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

2-2 وظيفة المحلل المالي

يمكن تصور المحلل المالي على أساس أنه مستخدم للمعلومات المالية المتاحة والمنشورة والمتعلقة بالمؤسسة، والذي يستخدمها لإتخاذ قرارات إقتصادية وليس لديه أي وسيلة للوصول إلى نظام

¹ - بخيت حسان، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المعلومات داخل المؤسسة، في حين أن التحليل المالي هو عبارة عن الإجراءات والخطوات التي يستخدمها هؤلاء المحللين الماليين من أجل تفسير تلك المعلومات.¹

2-1-2 وظيفة المحلل المالي

المحلل المالي يقوم بوظيفتين رئيسيتين هما:²

• الوظيفة الفنية

وهي تتجلى في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق المعايير والقواعد المالية وهي على النحو التالي:

- كيفية إحتساب النسب المالية رياضياً.
- تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة.
- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

• الوظيفة التفسيرية

وتتمثل هذه الوظيفة في تفسير النتائج التي تم التوصل إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج، وعلى المحلل المالي عند مزاولة وظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة مايلي :

- الشكل القانوني للمنشأة.
- طبيعة النشاط الذي تزاوله.
- أسلوب إدارة المنشأة.
- مركز المنشأة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه.
- خصائص الصناعة التي تنتمي لها المنشأة.
- طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل المنشأة في ظلها.
- طبيعة السوق الذي تعمل به.
- الموقع الجغرافي الذي توجد فيه المنشأة.

المطلب الثالث: أساسيات التحليل المالي

التحليل المالي هو عملية جمع وتحليل البيانات المالية لإتخاذ قرارات مدروسة، يعتمد التحليل المالي على مصادر مختلفة تكون من داخل المؤسسة أو من خارجها ويستعمل التحليل المالي لعدة أغراض

¹- حداد فايز سليم، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2010 ص 52.

²- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سبق ذكره ص 14.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وخطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله ومن هذا المنطلق سوف نستعرض مصادر وإستعمالات التحليل المالي ثم نتناول خطوات التحليل المالي.

الفرع الأول: مصادر معلومات التحليل المالي

لا يكفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية، بل لابد من بيانات إضافية تساعد في إجراء عمليات التحليل وبشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين هما:¹

- مصادر معلومات داخلية.

- مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدى إعماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة، أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفية Qualitative.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي:²

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
- الصحف والمجلات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث والمكاتب الإستشارية.

الفرع الثاني: إستعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن إستعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

¹- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 02، دار وائل للنشر، الأردن 2005 ص 20.

²- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والإستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، خبراء الشركة العربية المتحدة، الطبعة 02، مصر الجديدة 2007 ص 5.

1- التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستنادا إلى نتيجة هذا التقييم وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى أدوات أخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من إتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.¹

2- التحليل الإستثماري

يستعمل التحليل المالي في تقييم الإستثمار في أسهم المؤسسات وإسناد القرض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمؤسسات.²

3- تحليل الإدماج والشراء

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الإدماج بين مؤسستين، فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الإدماج.³

4- تحليل تقييم الأداء

إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال إستخدام أدوات التحليل المالي.

5- التخطيط المالي

تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة لمواجهة هذه التغيرات ولا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في البنوك السابقة بإستعمال أدوات التحليل المالي.⁴

¹ - مفلاح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة 01، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، 2006، ص ص 233-234.

² - كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 01، إصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2018 ص 157.

³ - عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2007 ص 152.

⁴ - كراجة عبد الحليم وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 158.

6- الرقابة المالية

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لإكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.¹

الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي

هناك خطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله ولعل أهمها الآتي:

1- التصنيف

وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزئياتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكنا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

2- المقارنة

وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية، لتساعد على كشف العلاقات بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا تقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية وقد تمتد إلى قوائم مالية خاصة بأكثر من منشأة في نفس الصناعة.²

3- الإستنتاج

عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم إكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات وإكتشاف الانحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل، وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكماً سليماً على المركز المالي للمنشأة، وقدرة إمكانياتها ومقدرتها وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.³

¹ - عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 152.

² - الزغبى هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 01، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 161.

³ - الصيرفي محمد، التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، الطبعة 01، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر 2014 ص 119.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، كما أنه يعد عنصراً محورياً لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية لأن له أهمية كبيرة في تسيير المؤسسات والذي يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة، ولقد قسم الباحثين الأداء إلى عدة أنواع والتي من بينها الأداء المالي.

ويعد الأداء المالي أداة لتحضير إتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسة الناجحة، وهو يعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي، ومن أجل تأكد المؤسسة من أن أدائها المالي يتماشى بشكل صحيح عليها القيام بعملية التقييم.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغ أهداف يهدف هذا المبحث إلى التعرف على ماهية الأداء المالي وطرق قياسه والعوامل المؤثرة فيه ومفاهيم حول عملية تقييم الأداء.

المطلب الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعد الأداء المالي عملية ضرورية للمؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف لها من أجل إتخاذ القرارات الصحيحة، ومعالجة نقاط الضعف، وقبل التطرق للأداء المالي لابد من التعرف على الأداء، وسنتطرق من خلال هذا الجزء إلى مفهوم الأداء المالي وطرق قياسه والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: ماهية الأداء

1- نشأة ومفهوم الأداء

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم واسعة الانتشار في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير نظراً لما يكتسبه من أهمية لمنظمات الأعمال، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفاً وحيداً وشاملاً مصطلح الأداء، بل سنتعرض لنشأة هذا المصطلح وإلى عدة تعاريف للأداء للوصول إلى المفهوم الذي يتناسب مع البحث المقدم.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

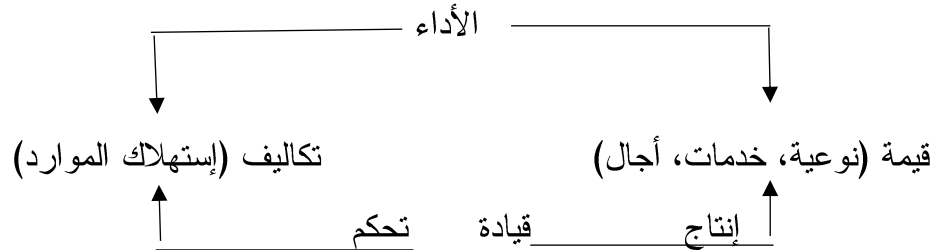
يشير أن الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية Performance التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي إشتقت منها اللفظة الإنجليزية Performance التي تعني إنجاز العمل أو "الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه" وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه قاموس Petit Larousse.¹

يعود أول ظهور لكلمة أداء Performance إلى حوالي 1330.² يعتبر الأداء مفهوما ديناميكيا يتطور بمرور الوقت، في البداية ركزت النظرة التقليدية على قياس الأداء من خلال دراسة "الحركة والزمن"

مع بداية القرن العشرين تحول الإهتمام من التركيز على الكميات المنتجة إلى التركيز على الكميات التي يمكن بيعها، وتطور مفهوم الأداء في المؤسسات نتيجة للتحديات الجديدة التي واجهتها مع تطور التسويق والإدارة الإستراتيجية، ولم يعد الأداء مقتصرًا على تخفيض التكاليف بل أصبح يعبر عن القيمة التي يجنيها الزبون مع تعامله مع المؤسسة، ليأخذ في الحسبان مصالح أطراف متعددة، بما في ذلك المساهمين والموردين والعمال والمجتمع، هذا التطور أدى إلى تحول في طرق الإدارة والتسيير، حيث أصبح التركيز على تحقيق القيمة للزبون وتحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية.³

إن الحديث اليوم يدور حول إدارة الأداء وليس فقط تطوير مؤشرات لقياسه، وهكذا فإن أبعاده أصبحت كثيرة ومتعددة الميادين يقع ضمنها بعدي الفاعلية والكفاءة.⁴

شكل رقم (06): شكل يوضح تطور مفهوم الأداء



Source :Françoise Giroud et autres, Contrôle de gestion et pilotage de la performance 2eme Edition, Gualino, Paris, 2004, P 69.

¹ - عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفاعلية، مفهوم تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، نوفمبر 2001، جامعة بسكرة، الجزائر ص 86.

² - خنفي لحسن وبن دالي مصطفى نور الإسلام، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماجيستر، مالية المؤسسة، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016/2017 ص 31.

³ - عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 221 - 222.

⁴ - وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقات التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 50.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وقبل إعطاء تعريف للأداء لنذكر الاختلاف التقليدي ما بين الفعالية والكفاءة:

1- الفعالية

بمعنى تحقيق النتائج أو الوصول إلى الأهداف، وحسن إختيار العناصر الملائمة لتحقيق النتائج المقررة، كذلك فإن الفعالية تشير إلى إنجاز العمل المطلوب.¹

وتحسب من خلال العلاقة التالية: الفعالية = $\frac{\text{الإنجاز المحقق}}{\text{الإنجاز المحدد}}$

2- الكفاءة

بمعنى حسن الإستفادة من الموارد utilizing resources³. وتعرف الكفاءة بأنها مفهوم يتطلب أن تكون الوسائل المستخدمة لتحقيق النتائج متناسبة، وتتمثل في تخصيص الموارد بهدف خلق قيمة يتم التعرف عليها من المساهمين أو العملاء أو أي طرف معني آخر.⁴

تحسب من خلال العلاقة التالية:⁵

$$\text{الكفاءة \%} = \frac{\text{قيمة المخزونات Rm}}{\text{الناتج المحققة (الأهداف المحققة) Rm}} \times 100$$

الوسائل المستخدمة (المستعملة) Mr الموارد المستخدمة (الوسائل)

تكاليف المدخلات Mr

¹ - أبو النصر مدحت، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر 2008، ص 83.

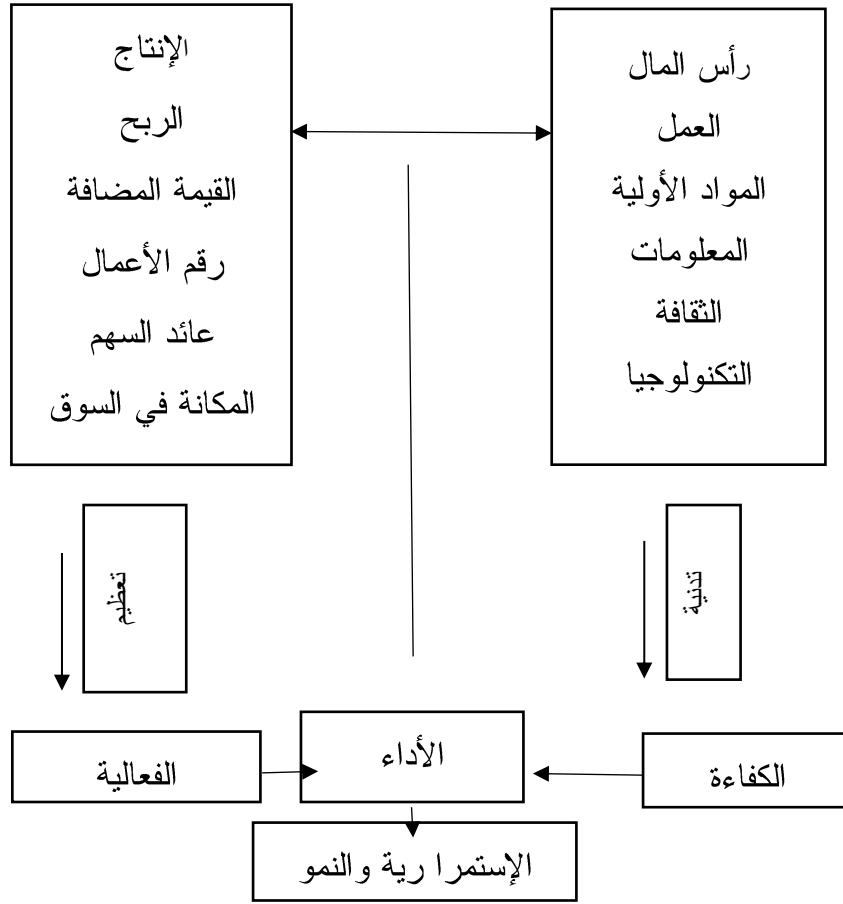
² - أحمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة، الطبعة 01، دار النهضة العربية، مصر 2001، ص 67.

³ - أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 84.

⁴ - A. Burland et autres , DCG 11 Contrôle de gestion, Éditions Foucher, Paris, 2007,p14.

⁵ - يوسف مصطفى، إدارة الأداء، الطبعة 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2016، ص 27.

الشكل رقم (07): شكل يوضح الأداء من منظور الكفاءة والفعالية



المصدر: عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001 ص 88.

وبعد توضيح كل من مصطلحي الفعالية والكفاءة بإعتبارهما بعدين للأداء، سنتطرق لإعطاء عدة تعاريف للأداء التي تسمح بتوضيح معناه:

الأداء هو مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها (الفعالية)، التي تعتبر ذات أداء جيد عندما تكون فعالة وكفوءة، بأفضل إستخدام ممكن للموارد المتاحة (الكفاءة).¹

ويعبر الأداء عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على إستغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل.²

¹- A. Burland et autres ,DGG 11 Contrôle de gestion ,référence mentionnée précédemment p 13.

²- عبادة إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة 01، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ص ص 160 - 161.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الأداء يعني العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب للوصول إلى أهداف النشاطات بإستخدام موارد وإمكانات معينة، ويهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف بأدنى قدر من الجهود والموارد والإمكانات وبأقل فترة ممكنة وبأقل قدر ممكن من المخاطر.¹

يعد الأداء إنعكاساً لقدرة المنظمة في تحقيق أهدافها، ولاسيما طويلة الأمد منها، المتمثلة في أهداف البقاء والنمو والتكيف، بإستخدام الموارد المادية والبشرية بالكفاءة والفاعلية العاليتين، وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة.²

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الأداء بأنه القدرة على تحقيق الأهداف بإستخدام الموارد والإمكانات المتاحة بفعالية وكفاءة، ويشمل ذلك إستخدام الوسائل والأساليب المناسبة لتحقيق النتائج المرجوة بأقل قدر من المخاطر والجهود.

ثانياً: أنواع الأداء

بعد التعرض لمفهوم الأداء ننقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة، ويمكن تحديد هذه الأنواع بفرض إختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، كل معيار على حدى.

1- حسب معيار المصدر³

1-1 الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغييرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، ولكن المحيط الخارجي مفهوماً واسعاً سنقتصر بدراسة متغيرات العامل الإقتصادي الذي لا يؤثر فقط على الإقتصاد والمجتمع ككل، بل يمتد أثرها إلى طريقة الأفراد ومستواهم في جميع النواحي.

2-1 الأداء الداخلي: يطلق عليه إسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد وينتج كذلك من التوليفة التالية:

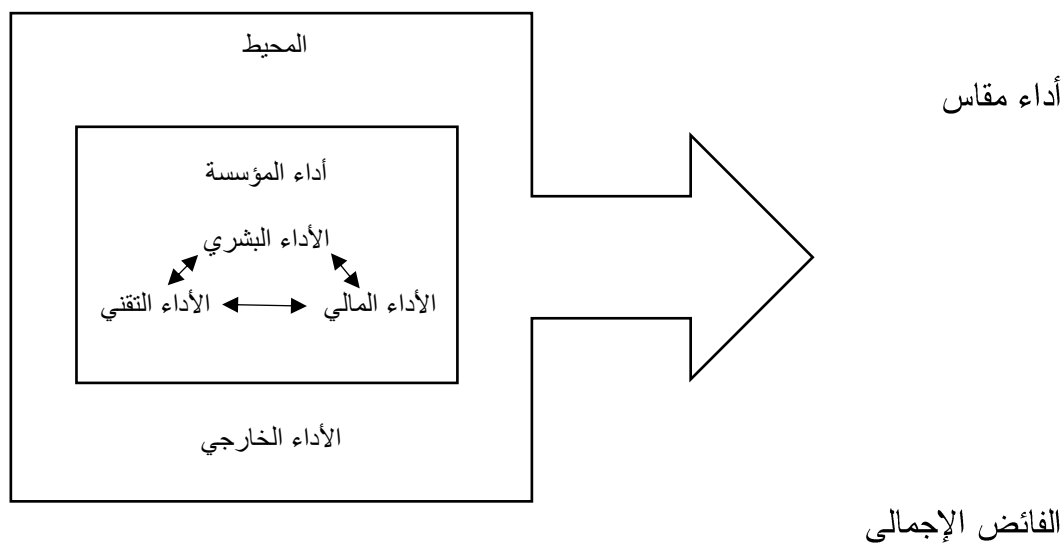
الأداء البشري (أداء الأفراد)، الأداء التقني (استعمال الاستثمارات بشكل فعال)، الأداء المالي (بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف).

¹ - فليح حسن خلف، إقتصاديات الأعمال، الطبعة 01، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009 ص 355.

² - محمد بن عبد الله الثبتي، إدارة المعرفة إستراتيجية لتطوير الأداء، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن 2019 ص 23.

³ - رقية شطيبي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ومؤشرات تقنية، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010 - 2011، ص ص 17 - 18.

الشكل رقم (08): شكل يوضح أنواع الأداء حسب المصدر



المصدر: Bernard matory, control de gestion social 2ème Édition, Vuibert, Paris, 1999, P 237.

2- حسب الشمولية¹

فحسب معيار الشمولية الذي قسم الأداء إلى كلي وجزئي يمكن تقسيم الأداء إلى:

1-2 الأداء الكلي: وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالإستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو... إلخ.

2-2 الأداء الجزئي: وهو الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تبعا لفروع المؤسسة وتقسيماتها فنجد مثلا: أداء وظيفة الأفراد، أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة التمويل، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة التسويق... إلخ. ونشير هنا إلى أن الأداء الكلي ما هو إلا حاصل تجميع وتفاعل الأنظمة الفرعية.

3- حسب المعيار الوظيفي

ويكون فيه الأداء حسب مختلف وظائف المؤسسة وذلك بإحترام القواعد التنظيمية والقانونية لتنفيذ الميزانية، وكذا الإنتاجية من خلال تحقيق منتجات ذات جودة عالية بتكلفة وبأقل تكاليف إنتاجية

¹ حمزة عقبي، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2016-2017 ص 96.

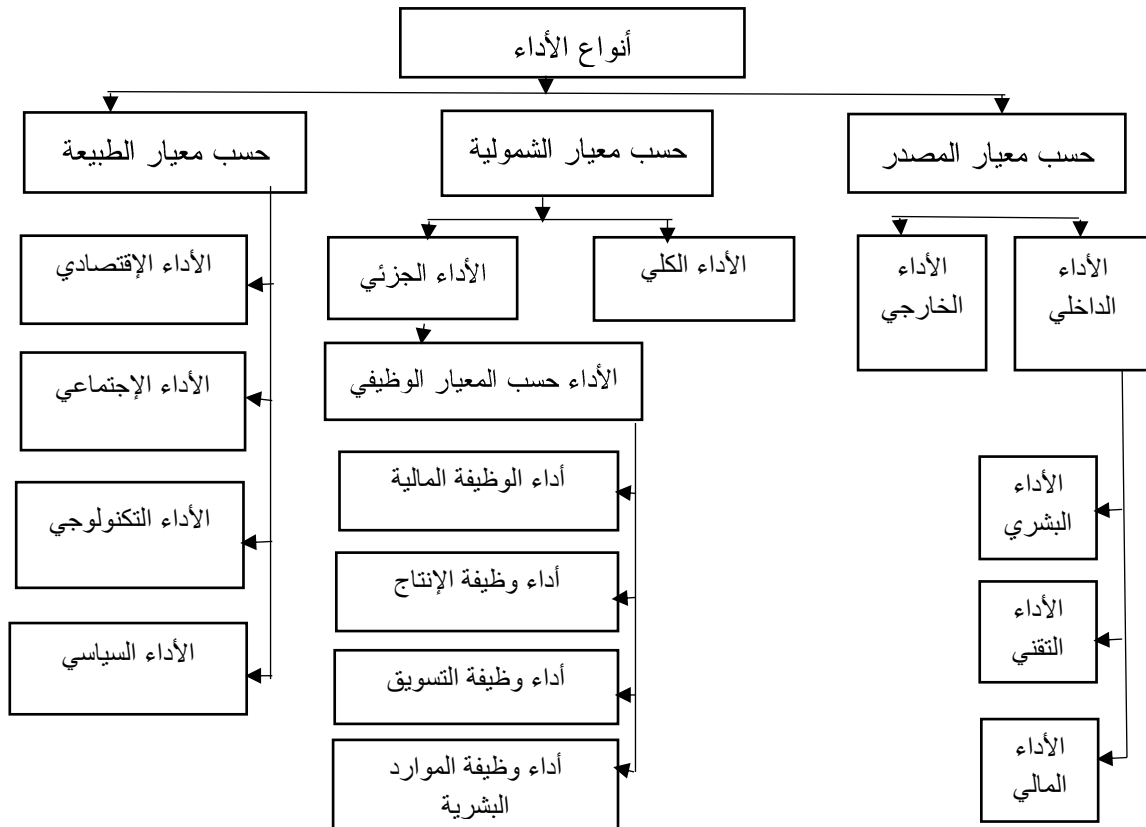
الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وتسويقية.¹ ومن جهة أخرى أداء وظيفة الموارد البشرية التي تتجسد فيها أهمية الموارد البشرية بمدى قدرتها على توجيه الموارد الأخرى.²

4- حسب معيار الطبيعة

أما حسب معيار الطبيعة الذي يقسم الأهداف إلى إقتصادية، إجتماعية، تقنية، سياسية... إلخ.³ من خلال ما سبق نجد أن مختلف أنواع الأداء متنافية المفهوم، فقد نجد الأداء الإقتصادي الذي صنف حسب الطبيعة قد يضم الأداء المالي والأداء الجزئي يضم الأداء حسب الوظيفة.

الشكل رقم (09): شكل يوضح أنواع الأداء



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ماسبق.

¹ - صالح مباركي، أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات من منظور بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022-2023 ص 09.

² - لطيفة بكوش، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2016-2017 ص 15.

³ - عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الفرع الثاني: ماهية الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق للأداء بحيث أنه يركز فقط على المقاييس المالية، وسنتعرض في هذا الجزء لمفهوم الأداء وخصائصه وأهميته وأهداف الأداء المالي.

أولاً: تعريف وخصائص الأداء المالي

1- تعريف الأداء المالي: لقد تعددت تعريف الأداء المالي ومن أهمها مايلي:

عرف الأداء المالي بأنه " المعبر عن أداء الأعمال بإستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة".¹

الأداء المالي هو "الكفاءة والفعالية معاً للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالإستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف".²

يمثل الأداء المالي " مجموعة العمليات التي تتعلق بالحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة في تخصيص مواردها المالية المتاحة، وتحقيق خططها المستقبلية وأهدافها المسطرة إنطلاقاً من معلومات متوفرة ومتاحة ضمن القوائم المالية المعدة".³

كما يعرف أيضاً بأنه: "مدى نجاح المؤسسة في إستغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل إستغلال، وتحقيق الأهداف الموضوعة من طرف الإدارة".⁴

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي: " هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بكفاءة وفعالية من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق النتائج المتوافقة مع الخطط المرسومة

¹- علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة 01، دار هناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ص 68.

²- الأخضر لقلبتي، دراسات في المالية والمحاسبة، الطبعة 01، دار حميتز للنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2019 ص 94.

³- عبد الحق بوقفة وآخرون، أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، المجلد 04، العدد 04، الجزائر 2018 ص 212.

⁴- خرج أحمد مزيكة وآخرون، أثر إستقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي، المصارف التجارية البيئية خلال الفترة 2001-2018، مصرف التجارة والتنمية، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 34 العدد 02، جامعة تونس ص 672.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

2- خصائص الأداء المالي: من خلال التعاريف السابقة فإن الأداء المالي يتسم بـ:¹

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية.
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته.
- الأداء المالي أداة لتدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف.

-الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة.

-الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

ثانياً: أهمية وأهداف الأداء المالي

1- أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.²

وتكمن أيضاً أهمية دراسة الأداء المالي في:³

- متابعة ومعرفة بنشاط المنشأة وطبيعته.
- متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقسيم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

¹- نجلاء نوبلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة خيضر بسكرة، 2014- 2015 ص 79.

²- عادل مبروك محمد ونجلاء عبد المنعم إبراهيم، مبادئ التمويل والإدارة المالية من المنظور الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر 2025 ص 33.

³- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك-مدخل كمي وإستراتيجي معاصر - الطبعة 04، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2008 ص 234.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

2- أهداف الأداء المالي

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للمؤسسات في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:¹

-يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لإتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.

-يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها، كما يساعد على متابعة الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

كما يمكن حصر أهداف الأداء المالي في النقاط التالية:²

2-1 تعظيم قيمة المؤسسة

-الذي يقصد به زيادة قيمة السهم في سوق الأوراق المالية من خلال إتخاذ قرارات مالية صائبة، تعكس سمعة المؤسسة.

-الإهتمام بتوقيت العوائد المتوقعة وبالمخاطر المترتبة عليها لضمان إتخاذ قرارات مالية مدروسة.

2-2 تعظيم الربح: يشير الربح إلى الحصة أو المقدار الذي يتم دفعه إلى مالكي المؤسسة من الدخل، وهو زيادة الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ومن أهم مزايا هدف تعظيم الربح في المؤسسة:

- الهدف يتسم بالبساطة ويمكن إستعباه.

- يقود إلى تحقيق الأمثلية في تخصيص الموارد وذلك بتوجيهها نحو الأصول ذات العوائد المجزية.

وتكمن أيضا في:³

- تحديد مستوى الأداء الكلي، وتحقيق مركز تنافسي متفوق مما يؤدي إلى تعزيز موقع المؤسسة في السوق.

- الأداء المالي المتفوق يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لإقتناص فرص الإستثمار المختلفة.

¹- زيان قديد، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من المنظور التشغيلي إلى التوجهات الإستراتيجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة جباية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر 2022- 2023 ص 17.

²- النعيمي تابه عدنان، الخرنه كاسب ياسين، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة 01، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص ص 24- 25.

³- طاهر محسن المنصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، مرجع سبق ذكره ص 43.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- يساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الأداء المالي بعضها داخلية والبعض الآخر خارجية، وتعتبر دراسة هذه العوامل وتحليلها ضروري لتحقيق منهجية سليمة في تقييم الأداء المالي.

أولاً: العوامل الداخلية: وتتخلص العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي كالتالي:

1- الهيكل التنظيمي

-الإتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي والكثافة الإدارية في الوظائف الإدارية في المؤسسات، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في مايلي:¹

- تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها.
- تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة.
- المساعدة في إتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة إتخاذ قرارات بأكثر فاعلية وكفاءة.

2- المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية إتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين بمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع إرتباطها بالإداء.

3-التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، وتحديد السلم الوظيفي للعاملين بدقة.²

¹-الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010 ص ص 48 49.

²- ضياء محمد فلاح النعيمات، العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 04، العدد، 02 الأردن 2023 ص 1030.

4-الحجم

هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات بشكل سلبي عند زيادة الحجم، وتزيد من تعقيد الإدارة وتقلل من فعاليتها، وإيجاباً فزيادة الحجم يزداد المحللين الماليين وتقلل من تكلفة المعلومات المالية للوحدة الواحدة، والدراسة تشير إلى وجود علاقة طردية بين الحجم وأداء المؤسسات.¹

ثانياً: العوامل الخارجية

وتتلخص العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي كالاتي:²

1- العوامل السياسية والقانونية

تتأثر أي مؤسسة بالعامل السياسي والقانوني مثل وجود سياسات حاکمة لأعمال مؤسسات وطبيعة النظام السياسي والدولة، والعامل القانوني ووضوح التشريعات والقوانين والمحاکم وإستقلالية القضاء. ويتأثر الأداء المالي للمؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية ونوعيتها.

2- العامل الإقتصادي

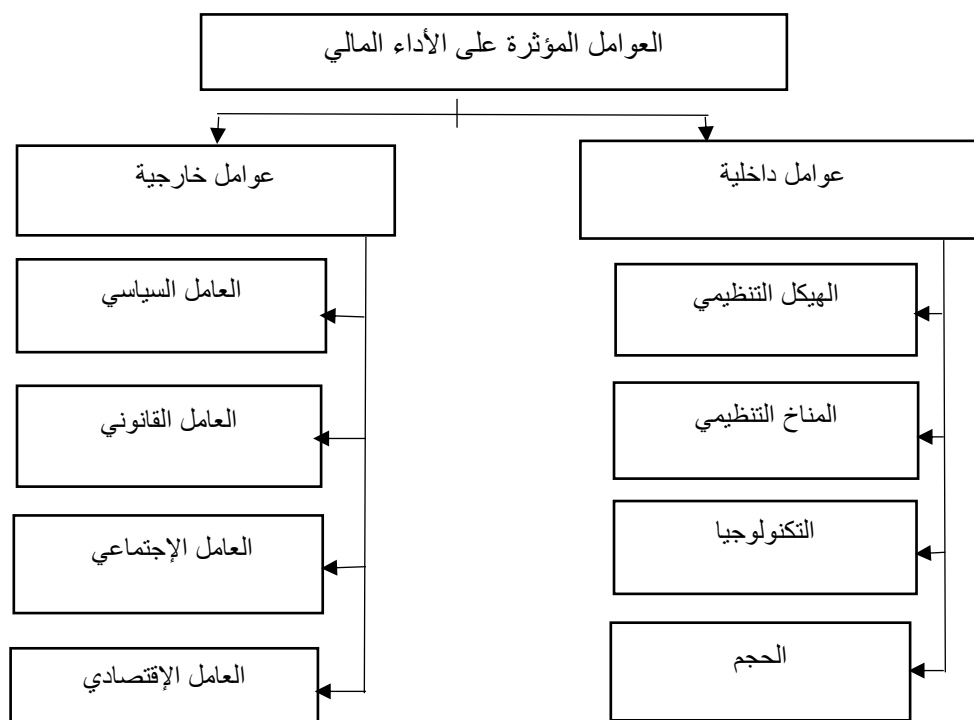
إن للعامل الإقتصادي تأثير مهم ومباشر على الأداء المالي للمؤسسة وذلك عن طريق الموارد الإقتصادية للمؤسسة والعمالة والبطالة وآثارها على المؤسسة والنظام الإقتصادي للدولة وآثارها على المؤسسة.

والشكل التالي يوضح العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

¹- الخطيب محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 51.

²- محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، الطبعة 01، دار إبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 2002 ص ص 203- 204.

الشكل رقم (10): شكل يوضح العوامل المؤثرة على الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الإقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وفي مايلي سنتناول عموميات حول عملية تقييم الأداء المالي وشروط تقييمه.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية التقييم الأداء المالي

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

يقصد بتقييم الأداء المالي "تلك العمليات التي تقيس الأداء أو تقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأدلة المحققة بالهدف المخطط لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجد الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل".¹

¹ - حسين محمد عبد الهادي، تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي، الطبعة 01، مصر 2023 ص 101.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وعرف أيضا بأنه " مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة المؤسسة بهدف إكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المحققة فعلا والمستهدفة خلال مدة زمنية معينة ".¹

وكما عرف تقييم الأداء المالي بأنه "مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة، تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ماتم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسباب وطرائق معالجتها علميا وعمليا، لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين".²

ويقصد بتقييم الأداء المالي " إستخدام المؤشرات المالية والتي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".³

مما سبق يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء المالي هو عملية مقارنة الأهداف المالية المخطط لها مع النتائج الفعلية، وتحليل الانحرافات وإتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

تتلخص أهمية تقييم الأداء المالي فيمايلي:⁴

- مقارنة النتائج الفعلية مع الأهداف المخطط لها والكشف عن الانحرافات وإقتراح المعالجة اللازمة.
- تقييم التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو الأسوء.
- الكشف عن درجة المواءمة والإنسجام بين الأهداف والإستراتيجيات وعلاقتها بالبيئة التنافسية.
- توضيح كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة.

¹- علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

²- نصر حمود مرنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009 ص ص 24- 25.

³- كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية (العولمة والمنافسة)، الطبعة 01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2004 ص 318.

⁴- نصر حمود مرنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

وتتمثل أهمية تقييم الأداء المالي أيضا في: ¹

- نظام يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، لأغراض التخطيط والرقابة، وإتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- إكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، وإكتشاف القرارات الخاطئة فورا لإتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

الفرع الثاني: شروط تقييم الأداء المالي

حتى تتم عملية تقييم الأداء المالي على المؤسسة يجب أن تقتدي بالشروط التالية:²

- إلتزام المؤسسة بتوجيه طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة، فتقوم الأداء يقدم أداة رئيسية لازمة للأجراء الرقابي في المنظمة، حيث يساعد في تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد إستخدام الموارد مما يحمي المؤسسة من الحكم التعسفي.
- تحتاج المؤسسات إلى إعداد نظام لتقويم أدائها لتحديد نقاط القوة والضعف، وقياس التقدم وضمان البقاء في بيئة تنافسية، وتقييم درجة أمان المنظمة.
- الحصول على مستويات أداء مرتفعة يمثل إجراء ديناميكي يعزز الدافعية والإشباع، ويتطلب قياس أداء المنظمات مدخلا ديناميكيا متعدد الأبعاد والمجالات.
- المؤسسات الرائدة في الأداء تحدد أهدافا واضحة وتوزع مواردها بشكل فعال وتقلل من عدم التأكد السيئ بإستخدام طرق تحليل وقرارات رسمية ومنهجية.
- يتم تقويم قرارات المنظمة بتحديد هدفها الوظيفي المتمثل في تعظيم قيمتها السوقية، مع تحمل المسؤولية لإنجاز الأهداف المالية رغم صعوبة تحديدها وتعيينها لكل شخص.
- يتطلب تقييم أداء المؤسسة مراعاة الأداء الإجتماعي والتنظيمي والمالي معا، مع الأخذ بعين الإعتبار العوامل الخارجية المؤثرة مثل البيئة الإجتماعية والإقتصادية والتطور التقني.
- الخصائص النوعية تعكس الأهداف الحقيقية مثل تحسين الجودة، الإرتقاء بالخدمة وتفهم إحتياجات العملاء، وتعد الجودة إحدى خصائص المنتج النهائي.

¹- أحمد حابي، البشير زبيدي، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، جامعة الجزائر 03، المجلد 02، العدد 01، 2015 ص 76.

²- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض، السعودية، 2000 ص ص 41-42.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

من المؤكد أن شعار أي مؤسسة هو الإتجاه أكثر نحو التنافسية ومن هنا يمثل أدائها أحد مشاغلها الرئيسية من خلال توضيح النقاط التالية:

- 1- أيجب النظر للأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم؟
- 2- إذا كان نعم، أيمن التنبؤ تماما بالأداء المستقبلي؟
- 3- أنتوافق النتائج المتوقعة مع العمليات والظروف الحالية؟
- 4- أيجب أن تركز التنبؤات على الأداء الماضي؟
- 5- أكان من الممكن تحقيق الأهداف عند إستبعاد الأداء السيء لبعض الوحدات؟
- 6- أيجب أن يركز الأداء على الآثار المشتركة لقيمة السهم السوقية ونمو السوق أو على إزدياد حجم الأعمال؟

7- أيجب التوقع على أساس دراسة ميدانية؟

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي

- تحقق عملية تقييم الأداء جملة من الأهداف أهمها مايلي: ¹
- قياس مدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها وتوفير المعلومات لمختلف المستويات والجهات الأخرى.
 - الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، بهدف وضع الحلول لها وتصحيحها والعمل على تفادي الأخطاء مستقبلا.
 - توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المؤسسة إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط المؤسسة لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمنتاسق.
 - تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة، تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.
 - بيان مدى كفاءة إستخدام المؤسسة للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة.
 - معرفة مدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواجهة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.

¹ - طلال محمد الحجازي ومصطفى سلام الدفاعي، التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية، الطبعة 01، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2017 ص ص 67- 68.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة بغية النهوض بأدائها.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي ومراحل

سننظر في هذا المطلب لمصادر معلومات تقييم الأداء المالي ومراحل التي يمر بها:

الفرع الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فهي نقطة الإنطلاق ويشترط أن تكون المعلومات في الوقت المناسب، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر خارجية وتنظم المعلومات العامة والقطاعية ومصادر داخلية تضم المعلومات التي تتعلق بالمؤسسة.

أولاً: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين:¹

1- المعلومات العامة

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الإقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للإقتصاد في فترة معينة، وسبب إهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بالطبيعة الحالية الإقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2- المعلومات القطاعية

تقوم بعض المنظمات بجمع ونشر المعلومات القطاعية لمساعدة المؤسسات في إجراء الدراسات المالية والإقتصادية وتقييم أوضاعها المالية.

وهذا النوع من المعلومات عموماً تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الإقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الأنترنت، ويظل هذا النوع من المعلومات غائباً في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة إقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جداً.

ثانياً: المصادر الداخلية

تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي، وهي البيانات والكشوفات المحاسبية للمؤسسة ومن بين البيانات المحاسبية نذكر: الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق.²

¹ - عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 39

² - لسلوس مبارك، التسيير المالي، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص 17.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الثاني: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالمراحل التالية:

أولاً: جمع البيانات والمعلومات: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة للعملية عن نشاط المنشأة، والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية، والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك، إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات عن الأنشطة المشابهة في القطاع نفسه أو في الإقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.¹

ثانياً: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات

في هذه المرحلة يتم تحليل البيانات والمعلومات باستخدام بعض الطرق الإحصائية المتعارف عليها من أجل معرفة مدى موثوقيتها.

ثالثاً: مرحلة إجراء عملية تقييم الأداء المالي

في هذه المرحلة تتم عملية قياس الأداء بالإعتماد على المؤشرات، وإستخدام النسب المالية الملائمة للنشاط المعتمد في المؤسسة، والهدف الوصول إلى نتائج يمكن للمؤسسة الإعتماد عليها في إتخاذ قراراته.²

رابعاً: إتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وإن الإنحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الإنحرافات قد أُتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

خامساً: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للإنحرافات

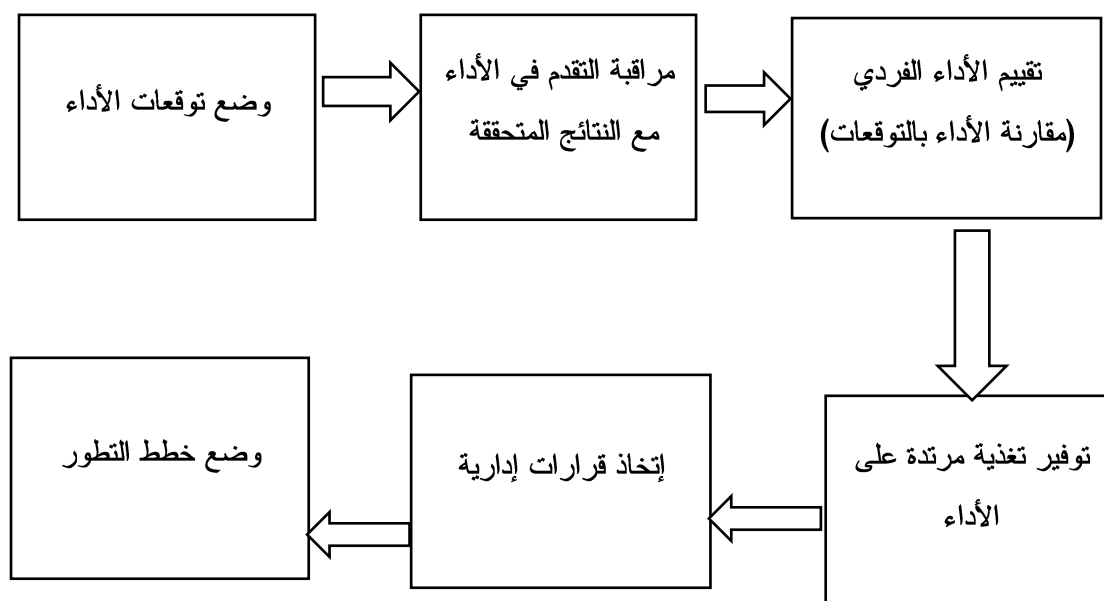
التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقويم، وتزويد الإدارات التخطيطية

¹ - مجيد الكرفي، تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية، الطبعة 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007 ص 39.

² - غسان طالب ومحمد زياد النجدوي، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها وأثرها في مؤشرات الأداء المالي، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2024 ص 113.

والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.¹

الشكل رقم (11): شكل توضيحي لمراحل عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: سارة محمد زايد التميمي، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017 ص 75.

يوضح الشكل السابق أن عملية تقييم الأداء بالنسبة للتحليل المالي، تتناسب طردياً معاً حيث أن مقارنة نتائج التحليل المالي بالنسب المالية مع الأداء المالي، يساعد على إتخاذ القرارات الإدارية المالية المناسبة، ووضع خطط التطور التي تساعد على مضاعفة رأس المال في المؤسسات الصناعية، ومحافظتها على مكانتها الاقتصادية في السوق.²

¹ - مجيد الكرفي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² - سارة محمد زايد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

إن القيام بعملية التحليل المالي في المؤسسة يتم من خلال عدة مراحل أولها يتمثل في جمع المعلومات العامة والمحاسبية، بالإعتماد أساسا على القوائم المالية ثم يقوم المحلل المالي بإستخدام أدوات التحليل المالي، ومن بينها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والأساليب الحديثة والتي سيتم التطرق لها في هذا المبحث بإعتبارها أدوات أساسية لايمكن الإستغناء عنها في عملية تحليل القوائم المالية لتقييم الأداء المالي فب المؤسسة الاقتصادية وذلك لتحديد العلاقة بينها.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيارا مهما لتقييم المؤسسة عامة وتقييم سلوك الخزينة خاصة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها: رأس المال العامل FR، إحتياج رأس المال العامل BFR، الخزينة TN.

الفرع الأول: ماهية التوازن المالي

تجدر الإشارة إلى أن التوازن المالي من بين أهم الأهداف التي تسعى لبلوغها المؤسسة، وسنتناول في هذا الجزء تعريف وأهمية التوازن المالي وأنواعه.

أولا: تعريف التوازن المالي

التوازن المالي هو توفير الإحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة، وإستخدام هذه الأموال ضمن الهيكل المالي لتحقيق المؤسسة توازنا ماليا جيدا، أي يضمن لها إمكانية تسديد إلتزاماتها العامة وديونها القصيرة خاصة بتواريخ إستحقاقها وتجنبها لوقوعها في عسر مالي الذي قد يؤدي بها إلى الإفلاس وخروجها من دائرة الأعمال.¹

ثانيا: أهمية التوازن المالي

تكمن أهمية التوازن المالي في أنه أساس إستقرار المؤسسة ماليا وإقتصاديا وإجتماعيا وإنطلاقها نحو تحقيق القيمة المضافة، كما أنه الضامن الوحيد لعدم تعرض المؤسسة للفشل المالي أو الإفلاس أو

¹ - يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر 2012 ص 63.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ما يسمى بالأسولة، كما أنه يلعب دورا هاما في تمويل الأصول الجارية وضمان وجود السيولة في المؤسسة.¹

وتكمن أيضا أهمية التوازن المالي في:²

- 1- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة العامة للمؤسسة وتقسيم المخاطر المرتبطة بها.
- 2- تقدير العائدات من فرص الإستثمار المتاحة.
- 3- كما يستعمل لفرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية والخارجية من حيث مجالات حسنت إستعمالها.
- 4- تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتعرف على مدى إستخدام العقلاني للموارد.

الفرع الثاني: مستويات التوازن المالي

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الإستغلالي للمؤسسة حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ومن أهمها:

أولا: رأس المال العامل FR

1- تعريف رأس المال العامل

هناك عدة تعريفات لرأس المال العامل يمكن إبراز أهمها على النحو التالي: " رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة " كما يمكن تعريفه على أنه " هامش أمان يمكن المؤسسة من تمويل أصولها المتداولة من جهة ويضمن لها سداد ديونها قصيرة الأجل من جهة أخرى".³

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالاتي:⁴

¹ - بوبكر عميروش، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، برج بوعريريج، الجزائر 2022 ص 165.

² - يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁴ - إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011 ص 103.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- رأس مال عامل صافي إجمالي موجب $FR_{ng} > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل إحتياجاتها طويلة المدى بإستخدام مواردها طويلة المدى وحقت فائضا ماليا يمكن إستخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية.

- رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم $FR_{ng} = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمتل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل إحتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

- رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $FR_{ng} < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة بإستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجزا في تمويل هذه الإحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو حاجة إلى تقليص مستوى إستثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2- حساب رأس المال العامل¹

• بإستخدام الميزانية المالية: وفي هذه الحالة يسمى إما: رأس المال العامل المالي أو رأس المال العامل الدائم، ويحسب بإستخدام إحدى المعادلتين التاليتين:

من أعلى الميزانية: $R_m = E = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$

$$FR = CP - AF$$

من أسفل الميزانية: $R_m = E = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$

$$FR = AC - DCT$$

• بإستخدام الميزانية الوظيفية: ويسمى هذه الحالة برأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{NG} .

ويحسب بإستخدام إحدى المعادلتين التاليتين:

من أعلى الميزانية: $\text{موارد دائمة} - \text{إستخدامات دائمة}$

$$FR_{NG} = RS - ES$$

من أسفل الميزانية: $\text{أصول متداولة} - \text{ديون متداولة}$

$$FR_{NG} = AC - DC$$

¹- نبيل بوفليج، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3- أنواع رأس المال العامل

1-3 رأس المال العامل الإجمالي FRG

هو ذلك الجزء من الأصول الذي يتعلق بنشاط الإستغلال للمؤسسة أي بمعنى العناصر التي تدخل ضمن دورة الإستغلال وهي مجموعة عناصر الأصول المتداولة، التي تدور في مدة أقل من سنة، وتتحول إلى سيولة في أقل من سنة.¹

ر م ع ج = مجموع الأصول المتداولة = المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة

$$FRG = AC = S + R + DS$$

2-3 رأس المال العامل الصافي: وهو أكثر إستعمالاً وقد سبق التعرض له.

3-3 رأس المال العامل الخاص: وهو عبارة عن رأس المال العامل الصافي FRN ولكن بدون ديون طويلة ومتوسطة الأجل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة ويوضح درجة الإستقلالية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تمويل إستثماراتها بأموالها الدانية.²

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

= الأصول المتداولة - مجموع الديون

= رأس المال العامل الصافي - ديون طويلة ومتوسطة الأجل

3-4 رأس المال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.³

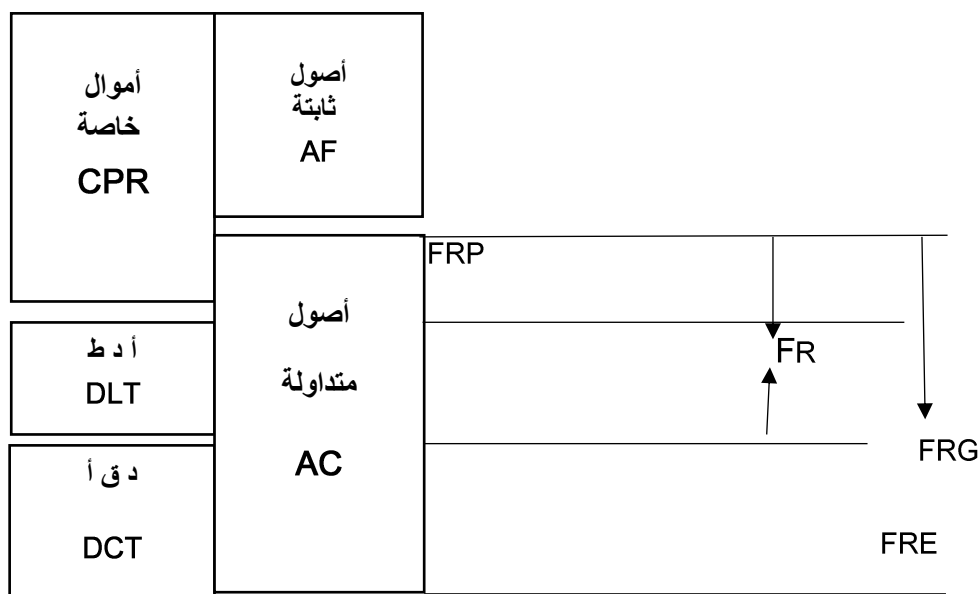
رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

¹ - رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013 ص 196.

² - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³ - رائد محمد عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الشكل رقم (12): شكل يوضح مختلف أنواع رؤوس الأموال العاملة



المصدر: نبيل بوفليح دروس وتطبيقات في التحليل المالي.

ثانياً: إحتياج رأس المال العامل BFR

1- تعريف الإحتياج في رأس المال العامل

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الإحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر مثل المخزونات، حقوق الموردين، ويتولد الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزونات¹. الحاجة إلى رأس المال العامل BFR تمثل الفرق بين إحتياجات دورة التشغيل ومواردها، ويجب تمويلها من خلال رأس المال الدائم، ويتم تحديدها بناءً على الذمم المدينة والذمم الدائنة لدورة التشغيل².

2- أنواع الإحتياج في رأس المال العامل

يمكننا تجزأت الإحتياج في رأس المال العامل إلى إحتياج في رأس المال العامل للإستغلال والإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال تبعاً لعلاقة عناصره بالنشاط³.

¹ - منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر مجلد 31 عدد 01، جوان 2020 ص 190.

² - Brahim Sansri, Analyse Financière , édition chihab 1996 p 15.

³ - سليمان بلعور، التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات) الطبعة 01، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2016 ص 43.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

2-1 الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال: يتميز بإنتماء عناصره إلى دورة الإستغلال سواء

كانت مخزونات أو حقوق أو ديون، وتحسب بالعلاقة التالية: $BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$

2-2 الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال: يعبر عن الإحتياجات المالية الناتجة عن

النشاطات الإستثنائية وغير الرئيسية وتحسب بالعلاقة التالية: $BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$

2-3 الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: يتشكل من مجموع الرصدين السابقين:

$$BFR_g = BFR_{hex} + BFR_{ex}$$

ثالثاً: الخزينة الصافية الإجمالية¹

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما تستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل إحتياجات دورة الإستغلال وغيرها، وهو ما قصدنا به الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الإحتياج تكون الخزينة موجبة، وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

وتحسب الخزينة الصافية الإجمالية إنطلاقاً من الميزانية الوظيفية وفق القانون التالي:

$$TN_g = E_1 - R_1 \text{ أو } TN_g = FR_{ng} - BFR_g$$

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، حيث تسهم بشكل رئيسي في تقديم معلومات من شأنها الكشف عن الجوانب المختلفة للأداء والوضع المالي للشركات.²

الفرع الأول: ماهية النسب المالية

سننتظر في هذا الفرع إلى مفهوم وأهمية النسب المالية

¹ - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² - سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية، مدخل صناعة القرارات الإستثمارية والإئتمانية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا 2017 ص 101.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

أولاً: تعريف النسب المالية

وهي تضم مجموعة من النسب التي تستخدم في إعطاء تقديرات لأوضاع معينة بالمشروع تتعلق بالربحية والسيولة والنشاط، وتتميز بسهولة حسابها نسبياً.¹

وتعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام، وهذه العلاقة تكون ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية للمؤسسة المعنية ولسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب حالية لمؤسسات أخرى.²

وتتمثل خصائص النسب المالية في العناصر التالية:³

1- **الدلالة:** يجب أن تكون النسب المالية المحسوبة معبرة عن الهدف أو مجموعة من الأهداف.

2- **الإلتقاء:** لكي تكون عملية التحليل بواسطة النسب المالية ذات فعالية، يجب على المحلل المالي

أن يختار النسب المالية التي تعطي أحسن تعبير عن المراد تحليله.

3- **الذاتية:** ترجع إختيار النسب المالية إلى المحلل المالي نفسه.

ثانياً: **أهمية النسب المالية:** تكمن أهمية النسب المالية في مايلي:⁴

1- تحديد مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الإلتزامات الجارية.

2- قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.

3- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات ورسم البيانات وإعداد الموزونات التقديرية.

4- قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها.

5- قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة بإستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

¹ - محمد عبد الله شاهين، محافظ الأوراق المالية، إدارة، تحليل، تقييم، دار حميتز للنشر والترجمة، القاهرة، مصر 2017 ص 123.

² - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية، الأردن 2012 ص.

³ - محمد نية، محاضرات في التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2018 2019، ص 18.

⁴ - سارة محمد زايد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي

تصنف النسب المالية ضمن مجموعات مختلفة وكل مجموعة تهدف إلى تحقيق هدف معين من أهداف التحليل المالي وعلى هذا الأساس تتكون النسب المالية من المجموعات التالية:¹

أولاً: نسب السيولة: تهدف نسب هذه المجموعة إلى قياس درجة سيولة الأصول المتداولة بمختلف مكوناتها ومدى تغطيتها للديون قصيرة الأجل وبالتالي قياس مستوى الملاءة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ومن بين أهم نسب هذه المجموعة:

1- نسبة السيولة العامة: تهدف إلى قياس الملاءة المالية للمؤسسة على المدى القصير أي مدى

قدرتها على سداد ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على أصولها المتداولة وتحسب بالعلاقة

التالية: $RLG = AC \div DCT$ ن س ع = أصول متداولة ÷ د ق أ إذا كانت:

$RLG \geq 1$ للمؤسسة ملاءة مالية قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بإستخدام أصولها المتداولة.

$RLG < 1$ المؤسسة ليس ملاءة مالية وهي غير قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بإستخدام أصولها المالية.

2- نسبة السيولة المختصرة: وتهدف إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة

الأجل

بالإعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة وتحسب بالعلاقة التالية:

ن س م = (حقوق + قيم جاهزة) ÷ د ق أ $RER = (R + Ds) \div DCT$ تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت تنتمي للمجال $[0.4 - 0.6]$.

3- نسبة السيولة الحالية: تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة

الأجل بالإعتماد فقط على قيمها الجاهزة، وتحسب بالعلاقة التالية:

ن س ح = قيم جاهزة ÷ د ق أ $RLI = Ds \div DCT$ تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت تنتمي للمجال $[0.2 - 0.3]$.

ثانياً: نسب الهيكل المالي: تهدف نسب هذه المجموعة إلى تحديد وضعية الهيكل المالي للمؤسسة

بالإضافة إلى هيكل وبنية الأصول والخصوم في الميزانية، ومن بين هذه النسب ماييلي:

¹ - نبيل بوفليج، مرجع سبق ذكره، ص 66.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

1- نسبة التمويل الدائم: تهدف إلى تحديد وضعية الهيكل المالي أو وضعية التوازن المالي في

المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$ن ت د = \text{أموال دائمة} \div \text{أصول ثابتة} RFP = CP \div AF \text{ إذا كانت:}$$

$RFP < 1$ هذا يعني أن رأس المال العامل سالب وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية إختلال.

$RFP > 1$ هذا يعني أن رأس المال العامل موجب وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية مثلى.

$RFP = 1$ هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية توازن مؤقت.

2- نسبة التمويل الخاص: تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى تمويل الأموال الخاصة للأصول

الثابتة والمتداولة في المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$ن ت خ = \text{أموال خاصة} \div \text{أصول ثابتة} RFP = CPr \div AF \text{ إذا كانت:}$$

$RFP < 1$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص سالب وبالتالي الأموال الخاصة تمول جزء فقط من الأصول الثابتة.

$RFP > 1$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص موجب وبالتالي الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، وهي الوضعية المثلى.

$RFP = 1$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم وبالتالي الأموال الخاصة تمول فقط الأصول الثابتة.

3- النسب الهيكلية الخاصة بالأصول: تهدف إلى تحديد مكونات جانب الأصول في الميزانية

وتحسب بالعلاقة التالية: $ن ه أ = \text{أصول ثابتة} \div \text{مجموع الأصول}$

$$ن ه أ = \text{أصول متداولة} \div \text{مجموع الأصول}$$

4- النسب الهيكلية الخاصة بالخصوم: تهدف إلى تحديد مكونات جانب الخصوم في الميزانية

ونجد فيها: $ن أ د = (\text{الأموال الدائمة} \div \text{مجموع الخصوم}) 100X A.....$

$$ن أ م خ = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{الأموال الدائمة}) 100X a.....$$

$$ن خ غ متداولة = (\text{الخصوم غ متداولة} \div \text{الأموال الدائمة}) 100X b....$$

$$a + b = 100\%$$

$$ن خ م = (\text{خصوم متداولة} \div \text{مجموع الخصوم}) 100X B.....$$

$$A + B = 100\%$$

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ثالثاً: نسب النشاط: تهدف نسب هذه المجموعة إلى تحليل وقياس فعالية إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها وإدارة موجوداتها، ويتم حسابها بالإعتماد على معطيات جدول حساب النتائج ومن بين أهم النسب مايلي:¹

- معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول.
- معدل دوران الأصول الغير الجارية = رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول الغير جارية.
- معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول الجارية.
- مهلة دوران الزبائن = (البائن والحسابات المماثلة ÷ المبيعات متضمنة الرسم) $360 \times$.
- مهلة دوران الموردين = (الموردون والحسابات المماثلة ÷ المشتريات منتظمة الرسم) $360 \times$.
- مهلة دوران المخزون = (متوسط المخزون ÷ المشتريات السنوية) $360 \times$.

رابعاً: نسب المردودية: تهدف إلى قياس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية.² ويمكن إبراز أهم هذه النسب كمايلي:³

- 1- المردودية المالية: يقيس هذا المؤشر مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الأموال التي إستثمرها أصحاب المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:
المردودية المالية = النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة.
- 2- المردودية الإقتصادية: تقيس مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الأموال المقدمة من أصحاب المؤسسة والمقرضين، وتحسب بالعلاقة التالية:
المردودية الإقتصادية = الفائض الإجمالي للإستغلال \ الأموال الدائمة.
- 3- المردودية التجارية: تبين قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من التشغيل أو هامش تجاري، وعليه فإنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:
المردودية التجارية = النتيجة العادية ارقم الأعمال خارج الرسم.⁴

¹ - عاطف وليد، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2008 ص 88.

² - معوج بلال، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2016 ص 85.

³ - بلعادي عمار، مطبوعة بيداغوجية، التحليل المالي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، السنة الجامعية 2018-2019 ص 35.

⁴ - لحول محمد ياسين، فليح محمد ياسر، دور التحليل المالي في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الميل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2024، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ص 159.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

خامسا: نسب الربحية: ¹تبين قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، ومن أهم النسب مايلي:

- 1- نسبة الهامش التجاري: تقيس تطور أداء النشاط التجاري للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:
نسبة الهامش التجاري = الهامش التجاري \ مبيعات البضائع خارج الرسم.
- 2- نسبة الهامش الإجمالي: تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعاتها، وتحسب بالعلاقة التالية: الفائض الإجمالي للإستغلال \ رقم الأعمال خارج الرسم.
- 3- نسبة هامش القيمة المضافة: تقيس نسبة اندماج المؤسسة في عملية الإنتاج وكذلك وزن الأعباء الخارجية، وتحسب بالعلاقة التالية: القيمة المضافة \ رقم الأعمال خارج الرسم.
- 4- نسبة الهامش الصافي (هامش النتيجة الصافية): يقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح الصافية من المبيعات، ويحسب بالعلاقة التالية: النتيجة الصافية \ رقم الأعمال خارج الرسم.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق الأساليب الحديثة

على الرغم من أن البيانات المحاسبية توفر لنا معلومات معمقة للغاية إلا أن القيود المفروضة عليها كثيرة وللتغلب على هذه القيود والحدود طور المحللون الماليون مقياس أداء إضافيين: القيمة المضافة للسوق MVA والقيمة المضافة الإقتصادية EVA وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: القيمة الإقتصادية المضافة EVA

يعتبر من بين أهم المؤشرات لقياس الأداء المالي الحديثة وأكثرها شيوعا والتي عبرت بصيغة شاملة عن مفهوم خلق القيمة، ويراعي كل الإعتبارات التي تجاهلتها الطرق التقليدية في تقييم الأداء المالي.²

أولا: مفهوم القيمة الإقتصادية المضافة EVA

تم إيضاح هذا المعيار من قبل شركة الإستشارات ستيرن ستوارت، ويهدف إلى تقدير القيمة المتكونة للمساهمين وإلى إشعار المدراء بكلفة رأس المال المستثمر في النشاط.

¹ - بلعادي عمار، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² - منير عوادي، إستخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2019-2020 ص 129.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

القيمة الاقتصادية المضافة EVA هي الفرق بين ما يدره رأس المال المستخدم بعد خصم الضرائب

وطرح منه كلفة رأس المال.¹ وعلى وفق الصيغة الرياضية الآتية: $EVA = NOPAT - WACC \times I^2$

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة Economique Value Added

NOPAT : صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة Net Opération Profit After TAX

WACC : كلفة رأس المال Weighted Average cost of capital

I : مبلغ الإستثمار Investment

يسمح هذا المؤشر بتقييم الأداء المالي للمؤسسة فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة هذا يشير إلى هدم القيمة المضافة وعدم كفاية العائد وكل الإستثمار وهذا يؤثر سلباً في ثروتهم.

إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبة دلت على خلق الثروة للمساهمين من خلال زيادة الأرباح وتخفيض التكاليف.³ بمعنى آخر لو كانت ربحية التشغيل أكبر من تكلفة الأموال بمصادرها المختلفة حينئذ آمال خلق أو إضافة للثروة، أما لو كانت تكلفة التشغيل هي الأقل حينئذ تكون في مواجهة تبيد للثروة.⁴

إن الإضافات التي قدمتها شركة ستورت Stewart لمعيار القيمة الاقتصادية المضافة شملت مايلي: نفقات البحث والتطوير، تقييم بضاعة آخر المدة (الزيادة في إحتياطي تقييم المخزون lifo)، الشهرة، الأرباح والخسائر المؤقتة (غير العادية).

وطبقاً لهذه التعديلات فإن القيمة الاقتصادية المضافة وفقاً لشركة ستورت تكون على وفق الآتي:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب + الإضافات - المطروحات.

حيث أن: الإضافات هي الزيادة في مخصص الديون المعدومة، الزيادة في كلفة البحث والتطوير، الزيادة في إحتياطي تقييم المخزون، إطفاء شهرة المحل، الخسائر غير العادية. المطروحات هي الأرباح غير العادية، كلفة الإستثمار.⁵

¹ - Sinon Patienté, Analyse Financière et évaluation d'entreprise, Pearson Education France 2006 p 147.

² - أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2008 ص 137.

³ - منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

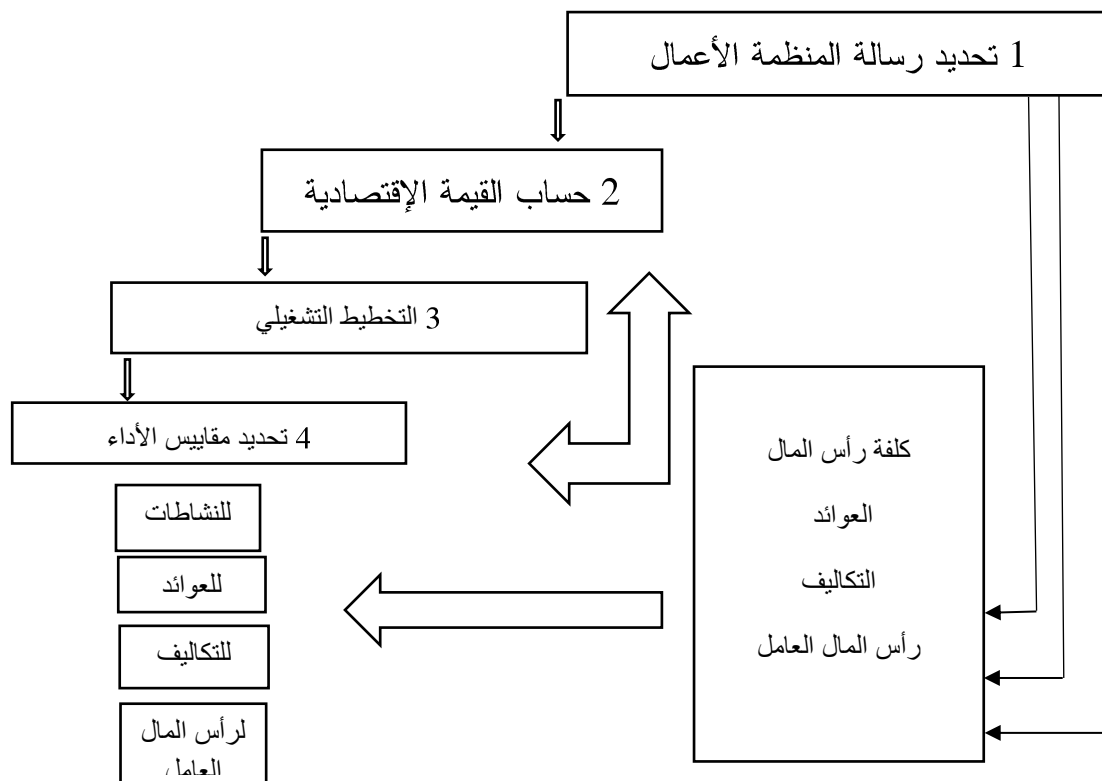
⁴ - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة 10، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، مصر 2015 ص 482.

⁵ - أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه التميمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 138 - 139.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يعد هذا المعيار مفيدا بشكل كبير عندما يتم مقارنة مستوى العمليات في نفس المؤسسات، والشكل التالي يوضح هيكل تطبيقي للقيمة الاقتصادية المضافة:

الشكل رقم (13): شكل يوضح هيكل تطبيقي للقيمة الاقتصادية المضافة



المصدر: طاهر محسن الغالبي، وائل محمد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 495.

إن تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة بشكل صحيح يحقق الإنسجام بين مصالح المساهمين والمديرين، مما يقلل من صراع المصالح ويعتمد على قياس الأداء الحقيقي للمؤسسة دون تأثير المعايير المحاسبية التقليدية أو بالتلاعب.¹

ثانياً- أهمية القيمة الاقتصادية المضافة: برزت أهمية هذا المؤشر فيمايلي:²

- يوضح المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين.

- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري.

¹- محمد عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2008 ص 237.

²- قديد عبد الحفيظ بن عيسى بن علي، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة للتخطيط المالي الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2023، ص 405.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدراء المؤسسات.
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق.
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً.
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب إهتمامات المدراء وحملة الأسهم.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في القيمة الاقتصادية المضافة

يتضح من مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة وقياسها أن هناك ثلاث عوامل أساسية تدخل في حسابها:¹

- 1- صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب.
- 2- مقدار الإستثمار المستخدم وعادة يشار هنا إلى القيمة الدفترية لرأس المال المستخدم في بداية السنة ولاسيما للذي يتضمن كلفة واضحة، أي تستبعد المطلوبات المتداولة كونها لا تحمل فائدة وهي عبارة عن مستحقات مؤجلة الدفع أو المقبوضة مقدماً، وتتمتع بصفة التصفية الذاتية خلال السنة.

3- المتوسط الموزون لكلفة رأس المال وبحسب كالتالي:

$$Wacc = D/D+E.Kd(1-t) + E/D+E.Ke$$

إذ أن D: القيمة الدفترية الإجمالية للديون طويلة الأجل ذات الفائدة.

E : القيمة الدفترية الإجمالية لحق الملكية.

T : نسبة ضريبة الدخل.

Kd: معدل الفائدة على الديون (قبل الضريبة).

Ke: كلفة التمويل المهتلك وتحسب هذه الكلفة على وفق نماذج التسعير الموجودة الرأسمالية

والمعروف CAPM وصيغته الرياضية $Ke = Rf + \beta (Rm - Rf)$ حيث أن :

Rf : العائد الخالي من المخاطرة.

β : مخاطر السهم السوقية.

Rm: عائد محفظة السوق.

لذلك النموذج مقياس لمعدل العائد المطلوب على أسهم المؤسسة من قبل المستثمرين.

¹ - أرشد فواد التميمي، عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 139 - 140.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الثاني: القيمة السوقية المضافة MVA

تعد القيمة السوقية المضافة MVA مؤشرا لقياس الأداء المالي ومقياس للثروة المحققة للمساهمين، من هذا المنطلق سنتطرق لماهية القيمة السوقية المضافة MVA وكيفية حسابها والعوامل المؤثرة في MVA.

أولاً: ماهية القيمة السوقية المضافة

1- تعريف القيمة السوقية المضافة: القيمة السوقية المضافة هي المعيار الثاني الذي طرحتة الشركة المستثمرة Stern Steward كمعيار للنجاح المالي في شركات الأعمال، ويقصد بها الفرق بين القيمة السوقية وحقوق الملكية، أي المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به.¹ ويطلق على هذا الفرق ق س م (Market Value Added).²

2- طرق إحتساب القيمة السوقية المضافة

هناك طرق متعددة لإحتساب القيمة السوقية المضافة وإختلاف الطرق يعتمد على الافتراضات المعتمدة في قياس MVA، كما أن إختيار الطريقة المناسبة يعتمد بشكل أساسي على أهداف المستثمرين ومحلي الأوراق المالية.³ وعلى وفق الآتي:

1-2 طريقة صافي حقوق المالكين: يفرض ثبات قيمة الديون طويلة الأجل، حيث تكون مساوية لقيمتها الدفترية ولهذا تعتبر القيمة السوقية مساوية للفرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين، لذلك تحسب بالطريقة التالية:

$$MVA = MVE - BVE \text{ حيث أن :}$$

MVA : القيمة السوقية المضافة.

MVE : القيمة السوقية لأسهم المؤسسة (عدد الأسهم × سعر السهم).

BVE : القيمة الدفترية لحقوق المالكين، كما تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة.

وطبقا لهذه الصيغة MVA الموجبة تعني أن المؤسسة تخلق قيمة وتساعد على زيادة ثروة المساهمين، وبالتالي زيادة قيمة رأس المال المستثمر، في حين MVA سالبة تعني فشل المؤسسة في زيادة ثروة

¹- حاتم نوري العطار وآخرون، قياس وتحليل النجاح المالي وفق المؤشرات المالية الحديثة، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 38، جامعة سليمان، العراق أوت 2019 ص 27.

²- محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، الدار الجامعية، مصر 2005 ص 80.

³- أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المساهمين وبالتالي سوف تتخفّض قيمة رأس المال المستثمر.¹ فكلما كانت القيمة السوقية المضافة مرتفعة كلما كان المساهمون عند بيع أسهمهم يسترجعون الثروة المتراكمة منذ إنشاء البنك.²

2-2 طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة: تحسب القيمة السوقية المضافة لمجموعة من البنوك، حيث تمثل القيمة الحالية لسلسلة القيم الاقتصادية المضافة المقدرة لحظة التقييم كمايلي:³

$$MVA = \sum_{t=0}^n EVA / (1 + Wacc) \text{ حيث أن :}$$

MVA : القيمة السوقية المضافة.

EVA_t: القيمة الاقتصادية المضافة للفترة t.

WACC_t: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال في الفترة t.

هناك علاقة طردية بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية، عندما تكون EVA موجبة تكون MVA موجبة والعكس صحيح.

ووفقا لهذه العلاقة فإن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة والمتوقعة مستقبلا.⁴ ولدينا: $EVA = (Ret - Kt).Ct$ حيث أن:⁵

EVA_t: القيمة الاقتصادية المضافة للفترة t.

C_t: مبلغ رأس المال المستثمر في الفترة t.

Ret: معدل المردودية الاقتصادية لرأس المال المستثمر في الفترة t.

K_t: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال في الفترة t.

وتحسب القيمة السوقية للمؤسسة إنطلاقا من القيمة الدفترية المستقاة من الوثائق المحاسبية مضاف لها القيمة السوقية المضافة وذلك على النحو التالي: $V_{to} = C_{to} + \sum_{t=1}^n EVA_t / (1 + k)$ حيث أن: C_{to} القيمة الدفترية (المحاسبية) لرأس المال المستثمر.

¹ - أمال لعقون، دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في دعم الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2021-2022 ص 18.

² - سليمان ناصر، التسيير البنكي لإدارة البنوك، الطبعة 01، دار المعتر للنشر والتوزيع، الجزائر 2023 ص 49.

³ - منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

⁴ - أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

⁵ - هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، عدد 07 2009-2010 جامعة ورقلة، الجزائر، ص 62.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ثانياً: العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

تتأثر القيمة السوقية المضافة بالعوامل الآتية:¹

- 1- معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر ولكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد أن تكون معدلات النمو هذه تفوق كلفة رأس المال المستثمر.
- 2- إنتاجية الدينار المستثمر، وكلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو إنخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة، لاسيما في ظل إنخفاض أو ثبات كلفة رأس المال.
- 3- الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافة للمساهمين.

الفرع الثالث: العلاقة بين MVA وEVA

توجد علاقة بين MVA وEVA لكنها ليست علاقة مباشرة، فإذا كان للمؤسسة تاريخ لقيم EVA السالبة، فيمكن أن تكون MVA سالبة أيضا والعكس بالعكس إذا كان تاريخ EVA موجب. إلا أن سعر السهم، وهو المكون الرئيسي في حساب MVA يعتمد على الأداء المستقبلي المتوقع أكثر من الأداء التاريخي، لذلك فالمؤسسة التي لها تاريخ EVA سالب يمكن أن يكون لها MVA موجبة. بإفتراض أن المستثمرين يتوقعون دورا عكسيا في المستقبل.²

- وما يلاحظ بعد إستعراض صيغتي القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة هو:³
- تحسب القيمة الاقتصادية المضافة لفترة واحدة، بينما تحسب القيمة السوقية المضافة لسلسلة من الفترات أو قد تحسب إلى مالا نهاية وعليه فالقيمة الاقتصادية المضافة هي الفائض من القيمة الناتج عن مركز مسؤولية أو مؤسسة لفترة واحدة، بينما القيمة السوقية المضافة هي تراكم القيم الناتجة عن المؤسسة لفترة طويلة.
 - تستعمل القيمة الاقتصادية المضافة لغرض قياس الأداء الداخلي للمؤسسة، في حين تقيس القيمة السوقية المضافة الأداء من وجهة نظر تاريخية، وعليه يصعب إستعمالها كأداة تسيير داخلية.

¹ - أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 145 - 146.

² - أوجين بريجهم وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العلمي، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009 ص 203.

³ - رضوان باصور، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2017 - 2018 ص 129.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- تعتمد مكونات المعادلة التي تحسب القيمة الاقتصادية المضافة على المخرجات المحاسبية، فالبرغم من إبتعاد المعطيات المحاسبية على التقييم الاقتصادي (الحقيقي) لتلك المخرجات، ينصح مبتكرو هذه القيمة إستعمال المكونات بقيمتها الدفترية، ولتقليص الإنحراف بين القيم المحاسبية والاقتصادية نجدهم يقترحون مجموعة من التعديلات على المعلومات المحاسبية (تعديلات القرض الإيجاري، تعديلات مصاريف البحث والتطوير، تعديلات فائض القيمة، إختيار طرق الإهلاك، ...) لتقريب الأرباح والقيم المحاسبية المعتمدة على المبادئ المحاسبية إلى الواقع الاقتصادي، حيث تهدف هذه التعديلات المحاسبية إلى الوصول للقيمة العادلة، وإلى تقريب المحاسبة التقليدية من المحاسبين على أساس القيمة الاقتصادية.

خاتمة الفصل

إن الهدف الأساسي للإدارة المالية هو التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التحليل للقوائم المالية، لتقييم اتجاهات عمليات المؤسسة الحالية بالمقارنة مع الماضية ورسم اتجاهاتها المستقبلية.

حيث تناولنا في هذا الفصل الأول موضوعات متعددة في مجال المحاسبة والمالية، بداية بتوضيح ماهية النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية التي تحتوي على رسالة مفهومة وواضحة لمستخدمي المعلومات الموجودة بها، وعن نشاط المؤسسة والنتائج المتحصل عليها، ثم التطرق إلى التحليل المالي لغرض تقييم أداء المؤسسة المالي والتوقع لما سيكون في المستقبل، وكذا معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتغييراتها.

لهذا تم التركيز على المؤشرات المالية التقليدية مثل التوازن المالي والنسب المالية، بالإضافة إلى ذلك تم إستعراض الأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي مثل القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة والتي تهدف إلى تقديم مقاييس أكثر دقة للأداء المالي وتعزيز القيمة للمساهمين.

ومن خلال هذه الموضوعات قدمنا في الفصل الأول أسسا قوية لفهم النظام المحاسبي المالي والتحليلات المالية التي تعتبر ضرورية لإتخاذ القرارات المالية السليمة لتحسين أداء المؤسسات وزيادة فعالية الإدارة المالية.

بناء على ما سبق ذكره، سنقوم بإسقاط مختلف ما جاء به الفصل الأول من معلومات من أجل الإجابة على إشكالية البحث وتقييم الفرضيات وتقديم مختلف التوصيات والإقتراحات.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي

بمؤسسة سونلغاز – مديرية قائمة للفترة

2023-2021

تمهيد

تعتبر سونلغاز من الشركات الوطنية التي عرفت تحول إقتصادي على المحيط الإقتصادي الوطني والعالمي، وتدعيما للجانب النظري التي تطرقنا فيه إلى أهم المفاهيم حول تحليل القوائم المالية لتقييم الأداء المالي، فإنه من الضروري أن نجري دراسة تطبيقية ، نحاول من خلالها مطابقة المعرفة النظرية بما هو موجود على الواقع، وذلك لتوفر مجمع سونلغاز على القوائم المالية التي تعتبر مخرجات النظام المالي المحاسبي، والتي ستفيدنا في عملية التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمجمع، بهدف إضفاء الإطار الموضوعي والعلمي على دراستنا، وسوف نبرز في هذا الفصل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بتقديم إطار مفاهيمي حول مجمع سونلغاز وعرض وتحليل القوائم المالية بإستخدام الأدوات والمؤشرات التي تعرضنا إليها سابقا.

وهذا من أجل تشخيص الوضع المالي الماضي والحالي ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة ، و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتعزيز موثوقيتها، حيث قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع سونلغاز

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-2023

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-2023

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع سونلغاز

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية عديدة ومتنوعة أهمها البترول والغاز الطبيعيين ، اللذان يعتبران عنصرين مهمين في إنتاج الطاقة، هذا ماجعل الجزائر تقوم بإنشاء عدة شركات لإستغلال هذه الثروات ، منها شركة سوناطراك وشركة سونلغاز والتي تعتبر ثاني شركة بعد سوناطراك من حيث الموارد المالية والبشرية، ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم لمحة تاريخية عن الشركة وكذلك التعرف بها وبأبرز مهامها وأبرز التطورات التي شهدتها طيلة مسارها العملي.

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول شركة توزيع الكهرباء والغاز

تعتبر سونلغاز المتعامل التاريخي الوحيد في ميدان التمويل بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، وذلك من خلال تجسيد السياسة الوطنية للطاقة من خلال البرامج الخاصة بالربط بالطاقة الكهربائية وقنوات الغاز، حيث يعتبر نشاطه الأساسي هو إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه ، كما أعطت لها قوانينها الجديدة أيضا إمكانية توسيع نشاطها نحو مجالات أخرى للنهوض بقطاع الطاقة مقدمة لفائدة المؤسسة في مجال تجارة الكهرباء والغاز إلى الخارج ومرت شركة سونلغاز بمراحل عديدة تمثلت فيمايلي:

-مرحلة ما قبل 1962

بموجب المرسوم الصادر في 05 جوان 1947 تم تأسيس شركة "EGA" كهرباء وغاز الجزائر "ELECTRICITE et GAZ D'agérie" والتاريخ الفعلي لبداية نشاطها كان في 16 أوت 1947 ، وهي عبارة مجمع لأقدم شركات إنتاج وتوزيع الكهرباء ذات الطابع الخاص.¹

• التطورات التي حدثت بعد سنة 1962

قامت الجزائر بتبني EGA بعد الإستقلال لبضع سنوات فضلا عن جهود تكوينية للموارد البشرية الجزائرية التي ضمنت تسيير هذه المؤسسة، وفي تاريخ 26 جويلية 1969 عن طريق المرسوم 59-

¹ - Sonelgaz (Société National de L'électricité et du Gaz)

69 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 01 أوت 1969 تم تأسيس سونلغاز " Société Nationale De

L'électricité Et Gaz كمؤسسة وطنية جزائرية بديل عن كهرباء وغاز الجزائر "EGA".¹

وفي سنة 1975 تم الفصل في هذه المرحلة بين النشاطات الميدانية والنشاطات القاعدية وكذا وحدات كهرباء وترتيب.

وفي سنة 1991 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري "EPIC" بموجب الصادر القانون 475-91 بتاريخ 14 ديسمبر 1991. والقانون 280-1995 الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1995 تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم مع العلم أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية.²

وفي سنة 1983 تمت أول إعادة هيكلة شهدتها المؤسسة بإنشاء فروع خاصة بالأشغال، حيث أصبحت شركة سونلغاز ذات خدمات عمومية وتسيير وتسويق، وأكتسبت خمس فروع وهي:

• كهريف (KAHRIF): الأشغال الكهربائية و الإنارة الريفية.

• كهركيب (KAHRAKIB): تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية.

• كناغاز (KANAGAZ): لإنشاء شبكة لنقل الغاز.

• إنرغا (INERGA): أشغال الهندسة المدنية.

• التركيب (ETARKIB): للتركيب الصناعي.

في سنة 2002 تم تحويل نظامها الأساسي إلى شركة أسهم بموجب القانون رقم 02-01 الصادر في 05 فيفري 2002، هذا التحول سمح لسونلغاز بالتوسع في مبادئ أخرى في قطاع الطاقة، والتدخل في هذا الميدان خارج حدود الجزائر، لإكتساب محفظة أسهم وقيم منقولة أخرى.³

وفي سنة 2004 أصبحت سونلغاز مجمع شركات (Holding De Sociétés) خلال 2004/2006 أين أصبحت سونلغاز مجمع تم إعادة هيكلة الفروع المكلفة بالنشاطات الرئيسية بها:

• مسير إنتاج كهرباء (SPE)

¹-المرسوم رقم 69-59 المؤرخ في 1969/07/26 الصادر 01 أوت 1969 والمتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

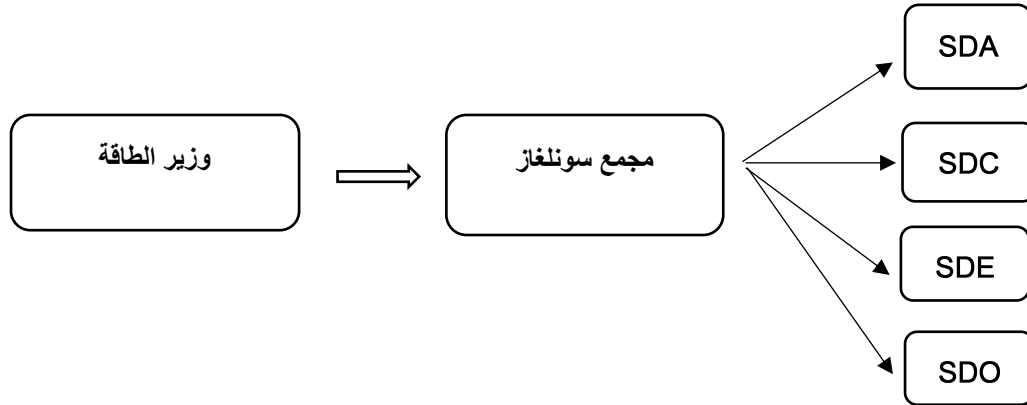
²-القرار التنفيذي رقم 95/280، المؤرخ في 17 نوفمبر 1995، المتعلق بالنظام الأساسي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

³-المادة 165 من القانون رقم 02-01، المؤرخ بتاريخ 05 فيفري 2002، الخاص بالكهرباء وتوزيع الغاز.

- مسير شبكة النقل الكهربائي (SDC)
- مسير نفل الغاز (GRT)

في سنة 2005 ولإعطائها إستقلالية أكثر، تم تنصيب رئيس مدير عام لكل فرع توزيع في أربع شركات فرعية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(14): شكل يوضح فروع مجمع سونلغاز الجهوية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات المقدمة من قبل المؤسسة.

SDA: سونلغاز للتوزيع الجزائر العاصمة.

SDC: سونلغاز للتوزيع الجهة الوسطى.

SDE: سونلغاز للتوزيع الجهة الشرقية.

SDO: سونلغاز لتوزيع الجهة الغربية.

بين عامي 2007 و2009 شرع مجمع سونلغاز في هيكلة جديدة لزيادة الكفاءة والتحسين، حيث تم إنشاء 33 شركة فرعية و6 شركات بالشراكة المباشرة، ودمج شركة الرويبة للإضاءة في 2009 لإستكمال تحولها إلى شركة قابضة.

وفي سنة 2017 أقر المخطط التنظيمي الجديد إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وهي شركة ذات اسهم نتيجة ضم شركات التوزيع للشرق والوسط، والغرب و إلحاق شركة التوزيع للجزائر SDA برأس مال يفوق 64 مليار دج إلى إمتياز توزيع الكهرباء والغاز مع الحفاظ على نفس المهام والكيفيات وكذا عدد المديريات الجهوية.

• إستراتيجية جديدة من أجل آفاق 2019-2024

بعد صدور قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، أصبحت سونلغاز شركة قابضة تتكفل بإدارة مجمع متعدد المهن ، ولعبت دورا رئيسيا في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خاصة في مجال كهربة الأرياف وتوزيع الغاز، حيث بلغت نسبة التغطية بالكهرباء على المستوى الوطني 99 بالمائة، وبلغ 11.87 مليون زبون، في حين وصلت نسبة الربط بالغاز إلى 69 بالمائة، مع 7.7 مليون زبون.

حيث شكلت سنة 2023 سنة التحديات الكبرى في سونلغاز، حيث أثبت المجمع أنه كيان طاغوي إستراتيجي قادر على مواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة في الداخل والخارج وتحقيق الهدف المسطر بحلول نهاية سنة 2025 بربط 340 ألف مسكن آخر بالكهرباء و 140 مسكن بالغاز.

الفرع الثاني: نبذة عن شركة توزيع الكهرباء والغاز -شرق-

تأسست شركة توزيع الكهرباء والغاز -شرق- "SDE" في 01 جانفي 2006 مقرها ولاية قسنطينة ويقوم دورها على تطوير شبكات الكهرباء والغاز، وذلك بإستغلال وصيانة شبكات الكهرباء والغاز وتوزيعها لأكبر عدد ممكن من الزبائن عبر الشرق، ولتفريب الشركة من المستهلك والإهتمام بإنشغالاته تم إنشاء فروع على مستوى كل ولاية : سكيكدة، سطيف، خنشلة، قسنطينة، مسيلة، عنابة، باتنة، بجاية، سوق أهراس ، الطارف، قالمة، أم البواقي، تبسة، ميلة، برج بوعريرج، جيجل، مهمتها توصيل وتزويد أكبر عدد ممكن من الزبائن من الكهرباء والغاز وكذلك معالجة وحل كل أنواع المشاكل.

المطلب الثاني: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز -قالمة-

الفرع الأول: التعريف بالمديرية

تعتبر مديرية توزيع الكهرباء والغاز -قالمة- من ضمن 16 مديرية التابعة للمديرية الجهوية للشرق بقسنطينة ، فكانت نشأتها في سنة 1979 مقرها شارع مرزوق حسين، وتعمل على تغطية كل قطاع الولاية عن طريق توزيع الكهرباء والغاز، في أواخر سنة 2020 بلغ عدد عمالها 439 عامل موزعين كالتالي: 120 إطار، 187 مختصين، 132 منفذين.

الفرع الثاني: مكونات المديرية

تتفرع المديرية إلى خمس وكالات تجارية موزعة عبر أقطار الولاية وضعت لخدمة زبائنها:

- الوكالة التجارية قالمة.
- الوكالة التجارية هيلوبوليس.
- الوكالة التجارية بوشقوف.
- الوكالة التجارية ماونة.
- الوكالة التجارية وادي الزناتي.

أما بالنسبة لمصالح الإستغلال فتوجد مصلحتين لإستغلال الكهرباء والغاز هما:

- مصلحة إستغلال الكهرباء: متواجدة في كل من قالمة، بوشقوف، وادي الزناتي، قلعة بوصبع.
 - مصلحة إستغلال الغاز: متواجدة في كل من قالمة، بوشقوف، وادي الزناتي، قلعة بوصبع.
- تهتم بتوزيع الكهرباء والغاز في قالمة ضمن حدود صلاحياتها في الإستغلال، التسويق والتطوير، كما تقوم بصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز مع الأخذ بعين الاعتبار إحترام النظم التقنية والأمنية لحماية البيئة، وتغطي شبكة الكهرباء 2182.622 كلم وأما شبكة الغاز فتغطي بدورها 1541.310 كلم.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف مديرية التوزيع قالمة

الفرع الأول: وظائف مديرية التوزيع -قالمة-

من خلال التطورات التي عرفتتها شركة سونلغاز أصبحت تقوم بمجموعة من الوظائف والمهام، ومن خلال المادة 6 من الجريدة الرسمية رقم 54 المؤرخة في ديسمبر 1995 وفي إطار الأهداف المسطرة والخدمات العمومية تقوم المؤسسة بـ:

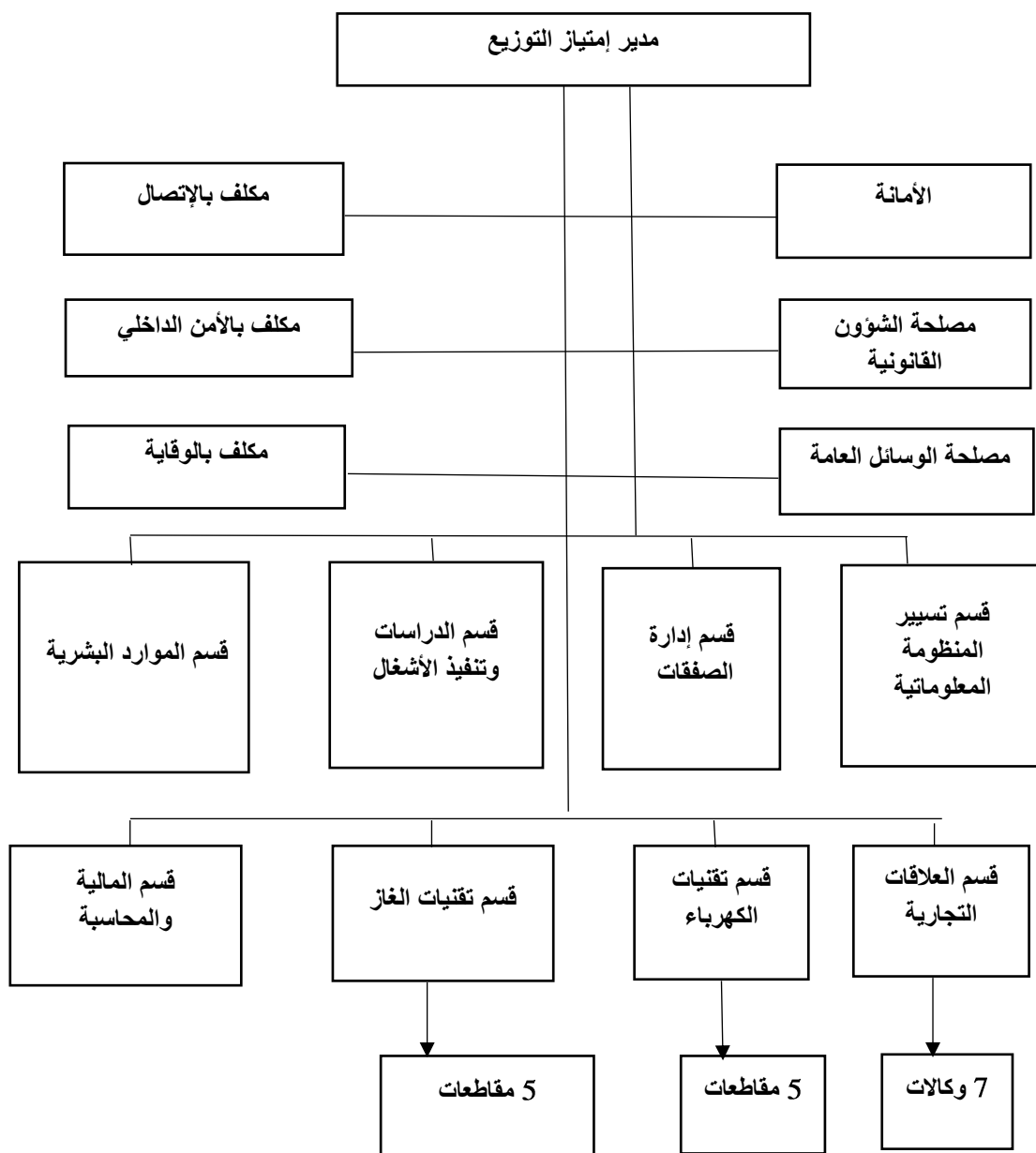
- تركيب وتصليح وصيانة وإعادة تجديد مراكز الإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية.
- التخطيط ودفع البرامج السنوية.
- ضمان التمويل اللازم لتحقيق وتنفيذ البرامج المسطرة.
- توفير المنشآت الضرورية (تجهيزات، الهياكل، البنايات) لضمان سير مهمتها.
- التعريف وتحديد الكيفيات والإمكانات المتعلقة بالتطبيق (تجهيزات والتراكيب الكهربائية والغازية) وكذا المتعلقة بأجهزة القياس والحساب.
- ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج.
- السهر على تمويل زبائنها بالطاقة الكهربائية والغازية 24 سا/24 سا.
- السهر على سلامة وأمن زبائنها بصيانة كل المعدات الخاصة بالكهرباء والغاز ليلا ونهارا.

- استقبال الزبائن والإستماع لإنشغالاتهم، وتزويد الزبائن الجدد بالكهرباء والغاز.
 - القيام بحملات تحسيسية لتوعية الزبائن حول القيمة والمنفعة الحقيقية للكهرباء والغاز، والأخطار الناجمة عن عدم مراعاة القياسات اللازمة في تركيب المعدات.
 - إصلاح مختلف الأعطاب الناجمة عن خلل ما.
 - ضمان تمثيل سونلغاز على المستوى المحلي أحسن تمثيل.
- وعموما فإن شركة سونلغاز تضمن تحقيق الإستثمارات للمؤسسة والتحكم في الطاقة وهو عامل ضروري للأقتصاد العام.

الفرع الثاني: أهداف مديرية التوزيع -قالمة-

- توفير طاقة ذات جودة عالية.
 - العمل من أجل الأحسن والقيام بإستثمارات في مجال تطوير وتوسيع الشبكات الكهربائية والغازية.
 - رفع قدرتها في إنتاج ونقل الكهرباء والغاز إلى أقصى حد ممكن على المستوى الوطني.
 - توصيل الكهرباء والغاز للتقليل من النزوح الريفي.
- المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع -قالمة-
- من خلال المعلومات والتوجيهات المقدمة لنا من طرف إدارة المؤسسة ومصلحة المحاسبة والمالية، قمنا بتلخيص الهيكل التنظيمي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (15): شكل يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع - قالمة-



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

أولاً: شرح الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع -قالمة-

1- المديرية

1-1 مهام المدير: يعتبر المسؤول الأول والمسير الرئيسي وهو ممثل المديرية على كل المستويات،

وللمدير تكوين عالي يمكنه تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه ومن أهم مهامه:

-تحديد الأهداف والسياسة العامة لكل نشاط للمديرية والمصادقة عليها.

-توزيع الوظائف والمهام على مختلف الأقسام.

-الإطلاع على البريد اليومي ومختلف الشكاوى والطلبات المقدمة له.

-توجيه والتنسيق بين مختلف أعضاء المديرية مع تبادل الآراء ووجهات النظر.

-تمثيل المديرية داخل وخارج الولاية في الاجتماعات والملتقيات.

1-2 الأمانة العامة

وهي الذراع الأيمن للمدير من خلال تنظيم تسيير وترتيب الأعمال المبرمجة في مكتب المدير.

1-3 مصلحة الشؤون القانونية: ومن أهم وظائفها:

-متابعة كل قضايا التعدي على ممتلكات الشركة أو سرقة الكهرباء.

-التكفل بقضايا تحصيل المستحقات والتعويضات الخاصة بالشركة.

-التكفل بقضايا الشكاوي الناتجة من الأضرار الناجمة عن الكهرباء والغاز وإرسالها إلى شركات

التأمين من أجل التعويض.

-تمثيل المديرية أمام الهيئات القانونية.

1-4 مهندس الدراسات الأمنية: من وظائفه:

-تطبيق التعليمات المتعلقة بالصحة والأمن وتنظيم دورات ميدانية.

-التحقيق حول الحوادث والأمراض المهنية.

1-5 مساعد الأمن الداخلي: من وظائفه:

-حماية المؤسسة من كل أنواع السرقة ومحاولات التخريب لممتلكاتها.

-حماية العمال داخل أماكن العمل وخارجها.

1-6 المكلفة بالإتصال: من وظائفها الرئيسية:

-تنسيق برامج المواعيد الخاصة بالمدير داخل المديرية وخارجها.

-إستقبال المواطنين والسلطات وكل المكالمات الهاتفية في غياب المدير.

2- قسم الموارد البشرية: تتمثل في مصلحتين:

مصلحة إدارة الموارد البشرية ومصلحة التكوين، ومن أهم وظائفه:

-تطبيق قواعد النظام الداخلي للمؤسسة والإتفاقية الجماعية.

-ضمان تنسيق ومراقبة النشاطات الإدارية (توظيف، تكوين، ترقية، تحويلات داخلية، وخارجية).

3- قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي: وتمثل وظيفته في:

-تسيير وتطوير وصيانة جميع وسائل الإعلام الآلي.

4- شعبة الشؤون العامة

-شراء كل وسائل العمل وصيانة المكاتب الخاصة بالمديرية.

-إستقبال وتوزيع البريد الوارد والصادر وتسيير حظيرة السيارات.

5- قسم الدراسات وتنفيذ الأشغال (كهرباء والغاز): تتكون من مصلحتين مهمهما:

-دراسة كل الطلبات الواردة وجميع الملفات الخاصة بالمنشآت قيد الإنجاز ومتابعتها يوميا.

-تسوية كل الفواتير الخاصة بالمؤسسات المتعاقدة مع سونلغاز ومتابعة القروض والمشاكل الميدانية.

6- قسم العلاقات التجارية: ينقسم إلى مصلحتين:

المصلحة التقنو تجارية ومصلحة الزبائن.

7- القسم التقني للغاز والكهرباء: مهمهما:

-تطوير الشبكات الكهربائية والغازية للمديرية.

-القيام بخرجات ميدانية لتنفيذ الشبكة الكهربائية والغازية متابعة دراسات الحماية والتطوير.

8- قسم المحاسبة والمالية

يعتبر هذا القسم هام جدا وحساس حيث يقوم بمهام عديدة ومتنوعة من بينها تسيير الميزانية، مراقبة كل الأمور التي تجري في دفاتر اليومية ويسهر على تسجيل كل الكتابات المحاسبية إنطلاقا من التقدم النقدي للتحركات المالية ووصولاً إلى إعداد التقارير المالية التي تسمح بتقدير إنجازات المؤسسة.

8-1 الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية DFC

يتكون قسم المحاسبة والمالية من أربع مصالح وهي:

• مصلحة المحاسبة والإستغلال: وتهتم هذه المصلحة ب:

- التسجيل المحاسبي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

- مسك الدفاتر المحاسبية ومسك جباية المؤسسة.

– إعداد القوائم المالية للمؤسسة.

• **مصلحة المالية:** تقوم هذه المصلحة بـ:

– تسديد ديون الموردين ومسك الحسابات البنكية والبريدية للمؤسسة وإعداد القاربة البنكية والبريدية للمؤسسة.

– متابعة التدفقات النقدية لمختلف حسابات الخزينة والعلاقات مع المؤسسات المالية.

• **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:** من مهامها:

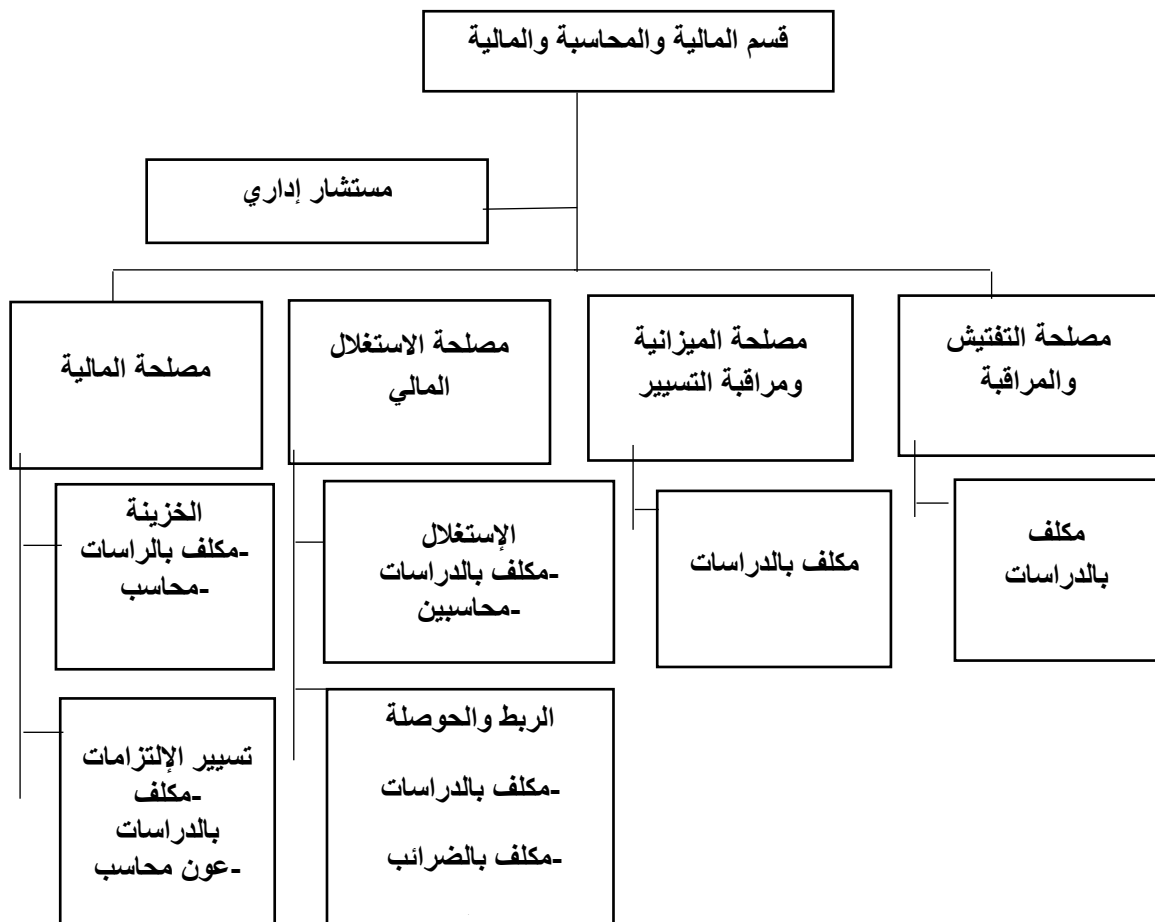
إعداد الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة ومتابعة ومراقبة الأهداف المسطرة.

• **مصلحة المراقبة والتفتيش:** وهي مصلحة حديثة النشأة (2018) هدفها:

– حماية أصول والمركز المالي للمؤسسة والسهر على تنفيذ الإجراءات والقوانين الداخلية.

– متابعة وتنفيذ الإجراءات الخاصة بكل مصالح المؤسسة.

الشكل رقم (16): الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية



المصدر: من إعداد الطالبتين وفق وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-

2023

تعتبر القوائم المالية صورة عاكسة لأداء المؤسسة لأنها تعطي الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة لما تتميز بالشفافية والمصداقية، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة الوضع المالي لمؤسسة سونلغاز بقالمة، من خلال عرض الميزانيات المالية إضافة إلى جدول حسابات النتائج والميزانية المختصرة للفترة الممتدة من 2021 إلى 2023.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2023-2021)

الفرع الأول: عرض جانب الأصول

الجدول رقم (05): أصول ميزانية المؤسسة خلال الفترة (2023-2021)

البيان	2021	2022	2023
الأصول الغير متداولة			
شهرة المحل	-	-	-
-تثبيتات معنوية	-	-	-
برامج الكمبيوتر	-	-	-
-تثبيتات مادية			
أراضي	27057301.03	27057301.03	27057301.03
ترتيبات وتجهيزات الأراضي	14316806.48	13172236.04	12027665.61
الإنشاءات (المباني والأعمال)	351481804.67	341198997.20	330916189.73
التركيبات التقنية والمعدات والأدوات	9016145492.44	10240720053.00	11739124159.56
الأصول المادية الأخرى	879004618.91	881060257.73	929367551.26
-تثبيتات قيد الإنجاز			
-تثبيتات مالية	2612175489.81	2750761232.60	2280953083.05
القروض والأصول المالية	35000.00	35000.00	35000.00
مجموع الأصول غير المتداولة	12900216513.34	14254005077.60	15319480950.24
الأصول المتداولة			
مخزونات والعمل قيد الإنجاز	403718.95	7070179.77	2533641.95

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-

2023

مستحقات واستخدمات مماثلة:			
العملاء	2902789725.24	3051370160.23	2978459419.32
مستحقات شركات المجموعة والشركات الزميلة	(1378391.30)	(1378391.30)	-
مدينون آخرون	32677936.39	77674103.68	33199749.22
الضرائب	51447974.23	34215880.12	112999027.41
أصول متداولة أخرى	-	-	-
التوفر وما شابه ذلك:	-	-	-
الاستثمارات والمعاملات الروتينية الأخرى	-	-	-
النقدية	65868251.24	81386428.60	132506383.48
مجموع الأصول المتداولة	3052009214.75	3250338361.10	3259698221.38
مجموع الأصول	15952225728.09	17504343438.70	18579179171.62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الاطلاع على جانب الأصول من ميزانية مؤسسة سونلغاز للسنوات الثلاث نلاحظ زيادة في إجمالي الأصول حيث كانت تقدر بـ: 15952225728.09 دج، سنة 2021 لتصل إلى 18579179171.62 سنة 2023 أي بنسبة زيادة تقدر بـ: 16.47%.

وعند التدقيق في جدول أصول الميزانية ومحاولة تقييمه وجدنا ما يلي:

- إرتفاع في مجموع الأصول المتداولة حيث قدر المجموع سنة 2021 بـ: 3052009214.75 دج ليرتفع بنسبة 6.37% ليصل إلى 3259698221.38 دج سنة 2023 وهذا راجع إلى زيادة عناصر الأصول الجارية من الميزانية نذكر منها المخزونات (بمقارنة القيم خلال ثلاث السنوات 2021، 2023 نلاحظ أنها في حالة تذبذب، أي أن المؤسسة حققت إرتفاع ما بين سنتي 2021 و 2022 وإنخفاض ما بين سنتي 2022 و 2023، كذلك نلاحظ إرتفاع في مدينون آخرون خلال سنتي 2021 و 2022 وإنخفاض ما بين سنتي 2022 و 2023، والضرائب خلال السنتين 2021 و 2022 هناك إنخفاض أما في سنتي 2022 و 2023 حققت إرتفاع، أما النقدية واصلت إرتفاعها خلال سنوات الدراسة 2021 إلى 2023).

- إرتفاع في مجموع الأصول غير المتداولة بمقارنة السنوات الثلاث (2021، 2023) وذلك راجع لزيادة بعض العناصر مثل: التكيّبات التقنية (المعدات والأدوات) والأصول المادية الأخرى، أما التثبيّات قيد الإنجاز حققت زيادة بين السنتين 2021 و2022.
- إنخفاض في التثبيّات المادية الأخرى مثل: ترتيبات وتجهيزات الأراضي والإنشاءات (المباني) والأعمال خلال السنوات الثلاث (2021 - 2022) وإنخفاض التثبيّات قيد الإنجاز خلال سنتي 2022 و2023 إضافة إلى الأصول المالية ظلت متساوية خلال ثلاث سنوات متتالية.

وبناء على البيانات الواردة في جدول أصول الميزانية السابقة، يمكننا تلخيص الملاحظات وفق الجدول الآتي والذي يسمح لنا برسم أصول المؤسسة وتمثيلها بالأعمدة البيانية من أجل إعطاء صورة أوضح:

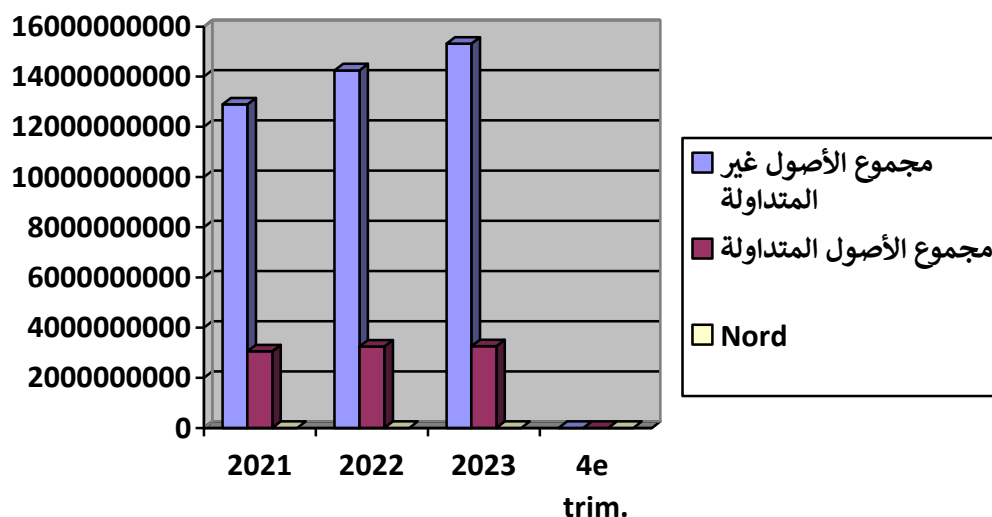
جدول رقم (06): تغيرات أصول المؤسسة خلال الفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
مجموع الأصول غير المتداولة	12900216513.34	14254005077.60	15319480950.24
مجموع الأصول المتداولة	3052009214.75	3250338361.10	3259698221.38
المجموع العام للأصول	15952225728.09	17504343438.70	18579179171.62

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتماذا على الجدول رقم (05).

بناء على معطيات الجدول السابق رقم (06) يمكننا تمثيل أصول المؤسسة خلال فترة الدراسة وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (17): تمثيل بالأعمدة البيانية لتطور مختلف الأصول خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

الفرع الثاني: عرض جانب الخصوم

الجدول رقم (07): خصوم ميزانية المؤسسة خلال الفترة (2023-2021)

البيان	2021	2022	2023
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال	—	—	—
علاوات والإحتياطات	—	—	—
فارق إعادة التقييم	284703025.81		
النتيجة الصافية	(1308254157.14)	(172213165.30)	(2212541537.07)
رأس المال الخاص الآخر	17323271.04	—	—
(أرباح محتجزة)			
حساب الربط المالي	8634694936.26	8687760578.41	10171846965.95
مج رؤوس الأموال الخاصة	7628467075.97	8515547413.11	7959305428.88
خصوم غير متداولة			
القروض والديون المالية	70921922.41	76075272.85	80065527.89

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز – مديرية قالمة للفترة 2021-

2023

5155719674.67	4473823539.39	3929721421.85	المخصصات والإيرادات المؤجلة
5235785202.56	4549898812.24	4000643344.26	مج الخصوم غ متداولة
890808994.59	379478299.30	582958592.94	الخصوم المتداولة
136413710.96	122705814.09	127486259.10	الموردون والحسابات ذات الصلة
4356865834.63	3936713099.66	3612670455.82	الضرائب ديون أخرى
-	-	-	النقدية
5384088540.18	4438897213.35	4323115307.86	مج الخصوم المتداولة
18579179171.63	17504343438.70	1595225728.09	مج الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الإطلاع على جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة للسنوات الثلاث، نلاحظ تزايد في إجمالي الخصوم حيث قدرت ب: 1595225728.09 دج سنة 2021 لتصل إلى 18579179171.62 دج سنة 2023.

وعند التدقيق في جدول خصوم الميزانية ومحاولة تقييمه وجدنا مايلي:

- إرتفاع في مجموع رؤوس الأموال الخاصة خلال سنتي 2021 و2022 وذلك راجع إلى زيادة في حساب الربط المالي وتخفيض في النتيجة الصافية السالبة، أما في سنتي 2022 و2023 إنخفاض في مجموع رؤوس الأموال الخاصة لإرتفاع النتيجة الصافية السالبة رغم إرتفاع الحاصل في حساب الربط المالي.
- إرتفاع في مجموع الخصوم غير المتداولة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2021 إلى غاية 2023 حيث قدرت ب: 4000643344.26 سنة 2021 لتستمر في الإرتفاع لتصل سنة 2023 بتقدير 5235785202.56 دج وهذا حتما يعود إلى إرتفاع قيم العناصر المكونة للخصوم غير المتداولة من الميزانية ونذكر منها القروض والديون المالية والمخصصات والإيرادات المؤجلة التي تواصل إرتفاعها خلال السنوات الثلاث.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-2023

- فيما يخص الخصوم الجارية فإننا نلاحظ إرتفاع في مجموع الخصوم المتداولة وذلك راجع لإرتفاع

المستمر للديون الأخرى خلال الثلاث سنوات، أما بإضافة الموردين والحسابات المتصلة والضرائب هناك حالة تذبذب، أي أن المؤسسة حققت إنخفاض ما بين السنتين 2021 و 2022 وإرتفاع ما بين السنتين 2022 و 2023، أما النقدية في جانب الخصوم صفرية خلال ثلاث سنوات الدراسة. وبناء على البيانات الواردة في جدول خصوم الميزانية السابقة، يمكننا تلخيص الملاحظات وفق الجدول الآتي والذي يسمح لنا برسم خصوم المؤسسة وتمثيلها بالأعمدة البيانية من أجل إعطاء صورة أوضح.

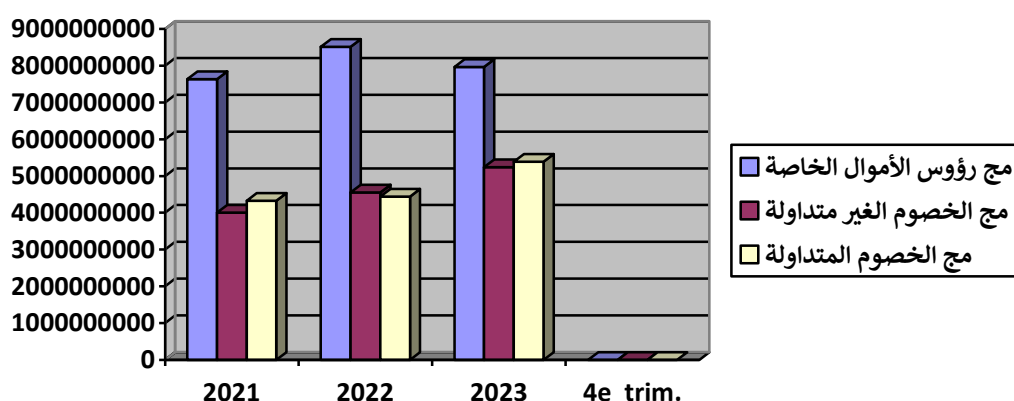
الجدول رقم (08): تغيرات خصوم المؤسسة خلال الفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
مج رؤوس الأموال الخاصة	7628467075.17	8515547413.11	7959305428.88
مج الخصوم الغير متداولة	4000643344.26	4549898812.24	5235785202.56
مج الخصوم المتداولة	4323115307.86	4438897213.35	5384088540.18
مج الخصوم	15952225728.09	17504343438.70	18579179171.62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (07).

وبناء على معطيات الجدول السابق رقم (08) يمكننا تمثيل خصوم المؤسسة خلال فترة الدراسة وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (18): تمثيل بالأعمدة البيانية لخصوم المؤسسة خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المختصرة والميزانية الوظيفية للفترة (2021-2023).

بعد عرضنا للميزانية المالية المفصلة لمؤسسة سونلغاز للسنوات الثلاث (2021-2022-2023) وبالإعتماد على الجدولين رقم (05) و (07) نقوم بإعداد الميزانية المختصرة والميزانية الوظيفية:

الفرع الأول: إعداد الميزانية المختصرة للفترة (2021-2023)

أولا: جانب الأصول

الجدول رقم (09): أصول الميزانية المالية المختصرة خلال الفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
الأصول الثابتة	12900216513.34	14254005077.60	15319480950.24
الأصول المتداولة	3052009214.75	3250338361.10	3259698221.38
قيم الإستغلال	403718.95	7070179.77	2533641.95
قيم قابلة التحقيق	2985537244.6	3161881752.7	31246581.96
قيم جاهزة	65868251.24	81386428.60	132506383.48
مجموع الأصول	15952225728.09	17504343438.70	18579179171.62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (05).

ثانيا: جانب الخصوم

الجدول رقم (10): خصوم الميزانية المالية المختصرة خلال الفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
الأصول الدائمة	11629110420	13065446225	13195090631
الأموال الخاصة	7628467075.97	8515547413.11	7959305428.88
خصوم غ متداولة	4000643344.26	4549898812.24	5235785202.56
خصوم متداولة	4323115307.86	4438897213.35	5384088540.18
مجموع الديون	8323758652.1	8988796026	10619873743
مجموع الخصوم	15952225728.09	17504343483.70	18579179171.62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (07).

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + خصوم غير المتداولة

مجموع الديون = خصوم غير متداولة + خصوم متداولة

من خلال جدول الميزانية المالية المختصرة رقم (09) و (10) يتضح لنا:

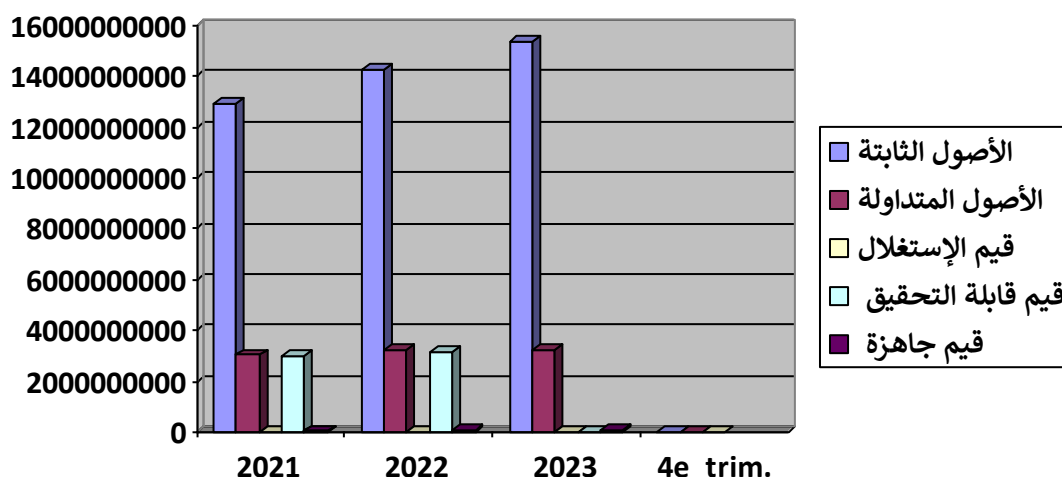
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز – مديرية قالمة للفترة 2021-2023

- أن الأصول الثابتة تشكل 87، 80 % من مجموع الأصول حيث قدرت في سنة 2021 ب: 12900216513.34 دج، حيث عرفت زيادة تدريجية إلى أن وصلت إلى 82.46 % من مجموع الأصول، حيث قدرت سنة 2023 ب: 15319480950.24 دج في حين أن الأصول المتداولة تشكل 19.13 % حيث قدرت سنة 2021 ب: 3052009214.75 دج ثم إرتفعت في سنة 2022 ب: 18.57 % حيث قدرت ب: 3250338361.10 دج، أما في سنة 2023 تراجعت بنسبة 17.54 % حيث قدرت ب: 3459698221.38 دج.

- أما بالنسبة للخصوم فنجد أن أكبر نسبة تعود إلى الأموال الدائمة، بنسبة تفوق 70 %، وهذا ما يعني وجود رأس المال دائما موجب حيث قدرت سنة 2021 ب: 11629110420 دج وفي سنة 2023 قدرت ب: 13195090631 دج وأكبر نسبة تعود إلى الأموال الخاصة ب: 65.60 %، أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل (خصوم متداولة) فهي تمثل أقل من 29 % من مجموع الخصوم.

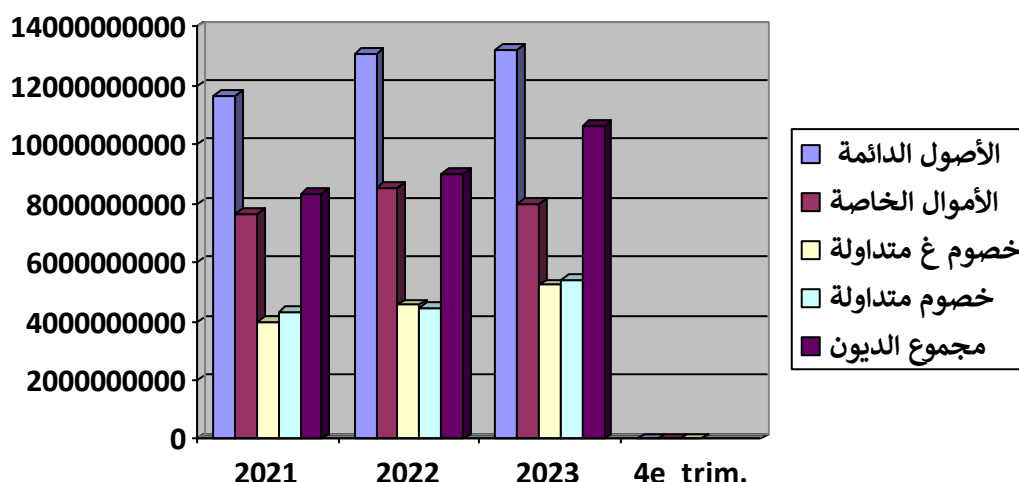
وبناء على معطيات الجداول رقم (09) و(10) يمكننا التمثيل بالأعمدة البيانية لتطور أصول وخصوم المؤسسة خلال فترة الدراسة وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (19): تمثيل بالأعمدة البيانية لتطور مختلف الأصول خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (09).

الشكل رقم (20): تمثيل بالأعمدة البيانية لتطور مختلف الخصوم خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (10).

الفرع الثاني: إعداد الميزانية الوظيفية لسنوات (2021 - 2022 - 2023)

تبنى الميزانية الوظيفية لمؤسسة سونلغاز كما يلي:

أولاً: الميزانية الوظيفية لسنة 2021

الجدول رقم (11): الميزانية الوظيفية لسنة 2021

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الإستخدامات الثابتة			الموارد الثابتة		
			الموارد الخاصة	21974073580	
			الديون المالية	70921922.41	
مج إ الثابتة	22726203492.39	86.19	مج م الثابتة	22044995502	83.6
الإستخدامات المتداولة			الموارد المتداولة		
للإستغلال	3486902969		للإستغلال	710444852	
خ الإستغلال	89024695.35		خ الإستغلال	3612670455.82	
خزينة الأصول	65979653.35		خزينة الخصوم	0	
مج إ المتداولة	3641907317.61	13.81	مج م المتداولة	4323115308	16.4
مج الأصول	26368110810.0	100	مج الخصوم	26368110810.0	100

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز – مديرية قالمة للفترة 2021-2023

ثانيا: الميزانية الوظيفية لسنة 2022

الجدول رقم (12): الميزانية الوظيفية لسنة 2022

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الإستخدامات الثابتة			الموارد الثابتة		
			الموارد الخاصة	23527506478	
			الديون المالية	76075272.85	
مج إ الثابتة	24754992363.63	88.28	مج م الثابتة	23603581751	84.17
الإستخدامات المتداولة			الموارد المتداولة		
للإستغلال	3089500002		للإستغلال	502184113.4	
خ الإستغلال	116588768.5		خ الإستغلال	3936713099.96	
خزينة الأصول	81397830.71		خزينة الخصوم	0	
مج إ المتداولة	3287486600.91	11.72	مج م متداولة	4438897213.35	15.83
مج الأصول	28042478964.54	100	مج الخصوم	28042478964.54	100

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة.

ثالثا: الميزانية الوظيفية لسنة 2023

الجدول رقم (13): الميزانية الوظيفية لسنة 2023

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الإستخدامات الثابتة			الموارد الثابتة		
			الموارد الخاصة	25349416710	
			الديون المالية	80065527.88	
مج إ الثابتة	26488494408.47	85.96	مج م الثابتة	25429482238	82.53
الإستخدامات المتداولة			الموارد المتداولة		
للإستغلال	4041661022		للإستغلال	1027222705	
خ الإستغلال	150897561.4		خ الإستغلال	4356865834.63	
خزينة الأصول	132517785.59		خزينة الخصوم	0	
مج إ المتداولة	4325076369.87	14.04	مج م متداولة	5384088540.18	17.47
مج الأصول	30813570778.34	100	مج الخصوم	30813570778.34	100

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة.

الإستخدامات الثابتة = مج الأصول الثابتة

- الإستخدامات المتداولة

إستخدامات للإستغلال = مخزونات + العملاء

إستخدامات خارج الإستغلال = مدينون آخرون + ضرائب

إستخدامات الخزينة (خزينة الأصول) = النقدية

- الموارد الثابتة

الموارد الخاصة = الأموال الخاصة + المخصصات والإيرادات المؤجلة + الإهلاكات وخسائر القيمة

الديون المالية = ديون طويلة الأجل

- الموارد المتداولة

الموارد للإستغلال = موردون + ضرائب

الموارد خارج الإستغلال = ديون أخرى

موارد الخزينة (خزينة الأصول) = النقدية

المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج خلال فترة الدراسة (2021-2023)

بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث

(2021-2022-2023) على النحو التالي:

الجدول رقم (14): جدول حسابات النتائج للفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
المبيعات والمنتجات ذات الصلة	3521827221.97	3572964901.24	3542887097.91
الإنتاج المثبت	49819375.26	91826602.43	158339792.72
إعانات الإستغلال	-	-	-
إنتاج السنة المالية PE	3571646597.23	3664791503.67	3701226890.63
المشتريات المستهلكة	(77283739.87)	(114506695.22)	(186614057.62)
الخدمات خ والإستهلاك الآخر	(290554100.93)	(172896674.49)	(53477442.38)
إستهلاك السنة المالية CE	(3149723252.31)	(2859330274.38)	(3119881159.44)
القيمة المضافة للإستغلال VA	421923344.92	805461229.29	581345731.19
أعباء المستخدمين	(1001852541.31)	(1009957842.18)	(1113296673.59)
الضرائب والرسوم	(69662118.50)	(47990301.00)	(48752266.50)
إجمالي فائض الإستغلال EBE	649591314.89	(252486913.89)	(580703208.90)

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-2023

272777656.79 (56385715.12) (1815988092.37)	211223494.79 (19744964.99) (676831402.13)	146938610.93 (18316581.27) (837973485.63)	المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات والإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة إسترجاعات الإستغلال عن المؤونات وخسائر القيمة
5587475.54	603407973.58	59160305.60	
(2212541537.07)	(172213165.30)	(1308254157.14)	النتيجة العملياتية RO
(2212541537.07)	(172213165.30)	(1308254157.14)	النتيجة العادية قبل الضرائب
-		-	الضرائب المستحقة على النتائج العادية
-		-	ضرائب الدخل الأخرى
3979952022.96	4479520.55.04	3617231159.97	إجمالي الإيرادات من الأنشطة ع
(6192133560.03)	(4651733520.34)	(4925485317.11)	إجمالي أعباء من الأنشطة العادية
(2212541537.07)	(172213165.30)	(1308254157.14)	النتيجة الصافية من الأنشطة
(2212541537.07)	(172213165.30)	(1308254157.14)	النتيجة الصافية للسنة RNE

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز - مديرية قالمة للفترة 2021-2023

يعد تحليل الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز الإقتصادية أمرا حيويا لفهم أدائها المالي وتحديد نقاط القوة والضعف، خلال الفترة (2021- 2023)، شهدت سونلغاز تحديات وفرصا مختلفة أثرت على أدائها المالي في هذا المبحث سنقوم بتحليل القوائم المالية لسونلغاز بإستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية والأساليب الحديثة.

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2021- 2023)

يعتمد تحليل الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز على مجموعة من المؤشرات والنسب التي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وفي المطلب سنتطرق لها.

الفرع الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

للقيام بعملية التحليل سنعتمد على التحليل الوظيفي والذي يعتمد أساسا على الميزانية الوظيفية والتي تبنى إنطلاقا من ميزانية المؤسسة التي تطرقنا لها سابقا، ومنها نستخرج أهم مؤشرات التوازن المالي والتي تتمثل في رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل، الخزينة الصافية للفترة (2021-2023).

أولا: حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng

يتم حساب رأس المال العامل الإجمالي من الميزانية الوظيفية، وتحسب إنطلاقا من المعادلتين التاليتين:

من الأعلى: = موارد دائمة - الإستخدمات الثابتة
رأس المال العامل الإجمالي
من الأسفل: = أصول متداولة - الديون المتداولة

الجدول رقم (15): حساب رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2021 - 2023)

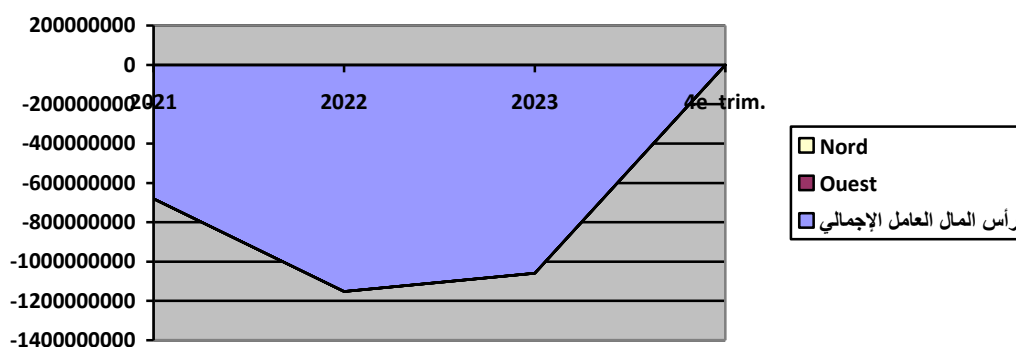
البيان	2021	2022	2023
موارد دائمة	22044995502	23603581751	25429482238
إستخدمات دائمة	22726203492.39	24754992363.63	26488494408.47
رأس المال العامل الإجمالي	(681207990.4)	(1151410613)	(1059012170)
أصول متداولة	2641907317.61	3287486600.91	4325076369.87
ديون متداولة	4323115307.86	4438897213.35	5384088540.18
رأس المال العامل الإجمالي	(681207990.4)	(1151410613)	(1059012170)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية الوظيفية.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب في السنوات الثلاثة مما يدل على أن المؤسسة لم تحقق هامش أمان، أي أن الموارد الدائمة غير كافية لتمويل الإستخدمات الدائمة حيث

تغطي جزء منها فقط، مما يتطلب البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية هذا العجز وعليه فإن المؤسسة في خطر مالي وبالتالي فإن قاعدة التوازن الوظيفي غير محققة، وقد لاحظنا أيضا من خلال الجدول أنه قد إنخفض رأس المال العامل مقارنة بالسنة الأولى 2021 وذلك بسبب إرتفاع قيمة الإستخدامات الدائمة (أصول غ جارية، زيادة الإستثمارات) من دون الإرتفاع الكافي في قيمة الأموال الدائمة، يشير أن المؤسسة تعاني من عجز في التمويل الذاتي حيث أن الخصوم قصيرة الأجل (ديون متداولة) تتجاوز الأصول المتداولة ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى صعوبات في تلبية الإلتزامات المالية قصيرة الأجل، مما قد يؤثر على الإستقرار المالي للمؤسسة.

الشكل رقم (21): التمثيل البياني لرأس المال العامل للفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (16).

ثانيا: حساب أنواع رأس المال العامل

يمكن حساب أنواع رأس المال والتمثلة في رأس المال العامل الخاص والأجنبي والإجمالي إنطلاقا من الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سونلغاز وذلك للفترة (2021-2022) كمايلي:

1- رأس المال العامل الخاص

ويحسب إنطلاقا من العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (16): حساب رأس المال العامل الخاص للفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
الأموال الخاصة	7628467075.97	8515547413.11	7959305428.88
الأصول الثابتة	12900216513.34	14254005077.60	15319480950.24
رأس المال العامل الخاص	(5271749437)	(573845664)	(7360175521)

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز – مديرية قالمة للفترة 2021-2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالب في السنوات الثلاثة، أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة وبالتالي فإن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق الإستقلالية المالية، إذا فإن الموارد المالية الموجهة لتمويل الإستثمارات مصادرها خارجية.

2- رأس المال العامل الأجنبي

ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

الجدول رقم (17): حساب رأس المال العامل الأجنبي للفترة (2021 – 2023)

البيان	2021	2022	2023
مجموع الخصوم	15952225728.09	17504343483.70	18579179171.62
الأموال الخاصة	7628467075.97	8515547413.11	7959305428.88
رأس المال العامل الأجنبي	8323758652	8988796071	10619873743

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول يتبين أن مؤسسة سونلغاز تعتمد على الديون المالية طويلة وقصيرة الأجل وذلك لتمويل أنشطتها الإستثمارية، أي أنها غير مستقلة مالياً، كما أنها لا تستطيع الحصول على قروض إضافية بسهولة إلا بعد تقديم ضمانات، كون رأس المال العامل الأجنبي حقق قيم مرتفعة مقارنة بالأموال الخاصة.

3- رأس المال العامل الإجمالي

يحسب كما يلي: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الجدول رقم (18): حساب رأس المال الإجمالي للفترة (2021 – 2023)

البيان	2021	2022	2023
مجموع الأصول المتداولة	3052009214.75	3250338361.10	3259698221.38
رأس المال العامل الإجمالي	3052009214.75	3250338361.10	3259698221.38
Δ FRng	–	198329146.4	9359860.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي قد إرتفع وأخذ منحى تصاعدي في السنوات 2021، 2022، 2023 وهذا جانب إيجابي وجيد لصحة التوازن المالي للمؤسسة، فإذا إرتفعت الأصول المتداولة تقل خطورة الديون قصيرة الأجل أكثر.

ثالثا: حساب الإحتياج في رأس المال العامل (BFR)

ويحسب من خلال العلاقة التالية: $BFR = BFR_{\text{ex}} + BFR_{\text{hex}}$

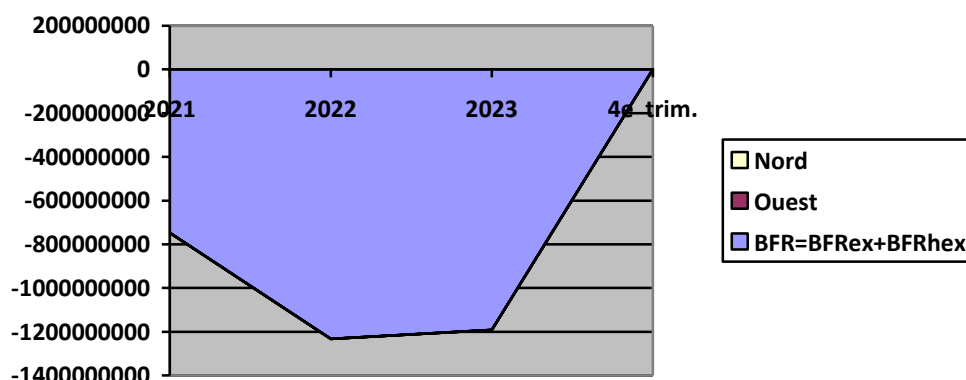
الجدول رقم (19): حساب الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2021 - 2023)

البيان	2021	2022	2023
إستخدامات جارية للإستغلال	3486902969	3089500002	4041661022
موارد جارية للإستغلال	710444852	502184113.4	1027222705
إحتياج رأس المال العامل للإستغلال	2776458117	2587315889	3014438317
إستخدامات جارية خ الإستغلال	89024695.35	116588768.5	150897561.4
موارد جارية خ الإستغلال	3612670455.82	3936713099.96	4356865834.63
إحتياج رأس المال العامل خ الإستغلال	(3523645760)	(3820124331)	(4205968273)
$BFR=BFR_{\text{ex}}+BFR_{\text{hex}}$	(747187643)	(1232808442)	(1191529956)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية الوظيفية.

من خلال جدول النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل سالب في السنوات الثلاثة وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للمؤسسة، وقد سجل إنخفاضا سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بقيمة تقدر بـ(485620799) ثم عاد للإرتفاع من جديد في سنة 2023، وإذا كانت النتائج سالبة خلال السنوات الثلاث يعني أن الإحتياج أقل من الموارد التمويلية، وبالتالي فإن المؤسسة حققت توازن مالي على المدى القصير.

الشكل رقم (22): التمثيل البياني للاحتياج في رأس المال العامل للفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (20).

رابعاً: حساب الخزينة الصافية TN

ويمكن حساب الخزينة الصافية بطريقتين إنطلاقاً من الميزانية الوظيفية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{ط 1: } TN = FRNG - BFR$$

ط 2: الخزينة الصافية = إستخدامات الخزينة - موارد الخزينة

الجدول رقم (20): حساب الخزينة الصافية للفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
إستخدامات خ-م الخزينة	65979653.35	81397830.71	132517785.59
FRNG-BFR	65979653.35	81397830.71	132517785.59
التغير Δ	-	15418177.36	51119954.79

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية الوظيفية.

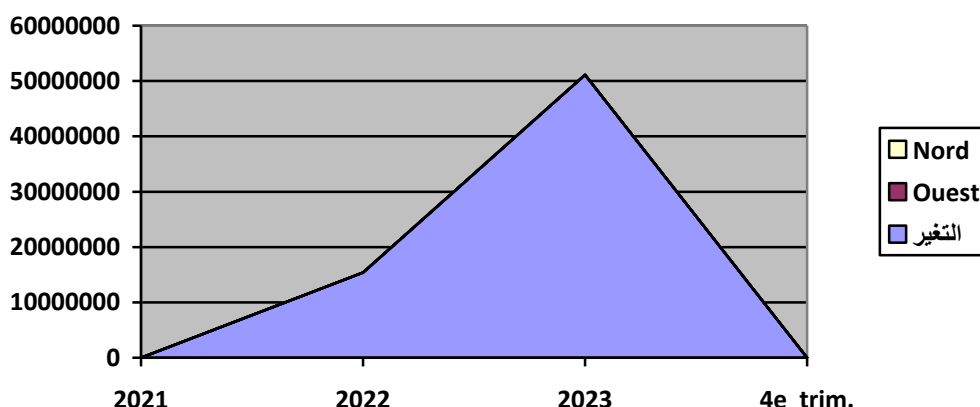
ملاحظة: الخزينة الصافية = إستخدامات الأصول - موارد الخزينة

موارد الخزينة = 0 خلال ثلاث سنوات (2021-2023)، ومنه الخزينة الصافية = إستخدامات الخزينة. نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز موجبة خلال ثلاث سنوات الدراسة حيث حققت إرتفاعاً كبيراً خلال سنتي 2022 و 2023 بقيمة 15418171.36 دج و 51119954.79 دج على التوالي وذلك راجع إلى أن إحتياجات رأس المال العامل سالبة، لا يوجد إحتياج وأكبر من رأس المال العامل الذي جاء سالباً ومن جهة أخرى الخزينة الصافية مساوية لإستخدامات الخزينة لأن موارد الخزينة صفرية خلال الثلاث سنوات، وبالتالي هذا يدل على أن

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز – مديرية قالمة للفترة 2021-2023

المؤسسة تتوفر على سيولة نقدية التي تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المالية أمام الغير خاصة في الأجل القصير، وهي حالة تعبر عن التوازن المالي الجيد للمؤسسة.

الشكل رقم (23): التمثيل البياني للخرزينة الصافية للفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (21).

الفرع الثاني: التحليل بواسطة النسب

تقسم النسب المالية المتعلقة بالميزانية المالية إلى مجموعتين، وهي نسب السيولة ونسب الهيكل المالي وتحدد إنطلاقاً من الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سونلغاز وذلك للفترة (2021-2022-2023).

أولاً: نسب السيولة

سوف نبرز أهم نسب السيولة والتي تبين مقدرة الأصول الجارية للمؤسسة على مسايرة إستحقاق الخصوم الجارية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الجارية، والتي نبرزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نسب السيولة للمؤسسة للفترة (2021-2022)

البيان	العلاقة	2021	2022	2023
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	أصول متداولة ق أ	0.71	0.73	0.60
نسبة السيولة المختصرة	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة ق أ	0.71	0.73	0.60
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة ق أ	0.15	0.02	0.02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

• تحليل نسبة السيولة العامة

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول طيلة فترة الدراسة أقل من الواحد، هذا يعني عدم وجود فائض مالي وهو مؤشر سلبي يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل أي بمعنى آخر تشير إلى أن الأصول الجارية لاتغطي كل الخصوم الجارية، كما يدل أيضا على أن رأس المال العامل سالب $FR < 0$ ، والذي يعتبر شرط أساسي للوصول إلى التوازن المالي.

• تحليل نسبة السيولة المختصرة

نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة جيدة في سنة 2023 لأنها تنتمي إلى المجال $[0.4 \text{ } 0.6]$ ، حيث أن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة بإستثناء عناصر المخزون دون اللجوء إليها عندما يكون بطيء الدوران، في حين كانت غير جيدة سنة 2021 و 2022 مما يشكل خطر على المؤسسة لعدم قدرتها على سداد ديونها عند حلول تاريخ الإستحقاق.

• تحليل نسبة السيولة الحالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية منخفضة جدا طيلة سنوات الدراسة ولاتقع ضمن المجال $[0.2 \text{ } 0.3]$ (النسب المعيارية)، مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على القيم الجاهزة، مما يتطلب منها اللجوء إلى تحصيل مدينيتها من أجل مواجهة ديونها قصيرة الأجل.

ثانيا: نسب الهيكل المالي

هي مجموعة من النسب المالية التي تساعد في دراسة وتحليل هيكل رأس مال المؤسسة وتقييم مستوى الديون والتمويل الذاتي، ويمكن التطرق إلى أهم هذه النسب فيمايلي:

الجدول رقم (22): نسب الهيكل المالي للمؤسسة للفترة (2021- 2023)

البيان	العلاقة	2021	2022	2023
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة\الأصول الثابتة	0.90	0.91	0.81
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة\الأصول الثابتة	0.59	0.60	0.52
نسب الهيكل الخاصة بالأصول	الأصول الثابتة\مجموع الأصول	0.81	0.81	0.82
	الأصول المتداولة\مجموع الأصول	0.19	0.19	0.18

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز – مديرية قالمة للفترة 2021-2023

0.71 %71	0.75 %75	0.73 %73	ن أ د = (الأموال الدائمة\مج الأصول) 100	نسبة الهيكل الخاصة بالخصوم
0.60 %60	0.65 %65	0.66 %66	ن أ خ = (الأموال الخاصة\الأموال الدائمة) 100	
0.40 %40	0.35 %35	0.34 %34	ن خ غ متداولة = (الخصوم غ متداولة\الأموال الدائمة) 100	
0.29 %29	0.25 %25	0.27 %27	ن خ م = (الخصوم المتداولة\مج الخصوم) 100	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

- **تحليل نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة ولكي تكون هذه النسبة جيدة يجب أن تفوق 100%، حيث قاربت نسبة التمويل الدائم في السنوات الثلاث لهذه النسبة مما يدل على أن الأموال الدائمة في مؤسسة سونلغاز تغطي تقريبا جميع الأصول الثابتة لكنها تبقى غير كافية.
- **تحليل نسبة التمويل الخاص:** تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل أو تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه النسبة لم تتجاوز الواحد الكامل في السنوات الثلاث لمؤسسة سونلغاز، هذا يدل على عدم قدرتها على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة فقط، بل تلجأ إلى مصادر خارجية أخرى لتغطية هذه الأصول.
- **تحليل نسب الهيكل الخاصة بالأصول:** ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه، بالنسبة لتحليل الأصول الثابتة تظهر النسب إستقرارا في نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، حيث تراوحت بين 0.81 و 0.82 خلال هذه الفترة وهذا ما يشير إلى إرتفاع نسبة الأصول الثابتة إلى إستثمار كبير فيها، مما قد يعكس إستراتيجية الشركة في تعزيز قدراتها الإنتاجية والتشغيلية، مما قد يكون إيجابيا إذا كانت هذه الإستثمارات تحقق عوائد جيدة وتساهم في نمو الشركة والإقتصاد الوطني ككل، أما الأصول المتداولة لوحظ إنخفاض طفيف في نسبة الأصول المتداولة من 0.19 في 2021 و 2022 إلى 0.18 في سنة 2023، ويشير الإنخفاض في نسبة الأصول المتداولة إلى إنخفاض في قيم الإستغلال وفي

السيولة، وهذا يعني أن مؤسسة سونلغاز لديها أصول متداولة أقل قد تحتاج المؤسسة إلى مراجعة إستراتيجية إدارة السيولة لضمان الحفاظ على التوازن المناسب بين الأصول الثابتة والمتداولة.

• تحليل نسب الهيكل الخاصة بجانب الخصوم: تعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونلاحظ من خلال الجداول أعلاه مايلي:

-نسبة الأموال الدائمة: تظهر هذه النسب إستقرارا نسبيا في نسبة الأموال الدائمة، مع انخفاض طفيف في 2023، ويشير إرتفاع نسبة الأموال الدائمة إلى إعتقاد مؤسسة سونلغاز على التمويل طويل الأجل.

-نسبة الأموال الخاصة: لوحظ إنخفاض في نسبة الأموال الخاصة من 66% في 2021 إلى 60% في سنة 2023 وقد يشير هذا الإنخفاض إلى زيادة الإعتقاد على الديون في هيكل التمويل.

-نسبة الخصوم غير المتداولة: لوحظ أن زيادة الإعتقاد على الديون طويلة الأجل من 34% في سنة 2021 إلى 40% في سنة 2023، وقد يكون هذا نتيجة لإستراتيجية التمويل التي تهدف إلى الإستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة أو لتمويل المشاريع الجديدة.

-نسبة الخصوم المتداولة: لوحظ تقلب في نسبة الخصوم المتداولة مع زيادة في سنة 2023 إلى 29%، قد تحتاج المؤسسة لإدارة دقيقة للسيولة لتلبية الإلتزامات المالية قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2021-2023)

يعد تحليل جدول حسابات النتائج لسونلغاز خلال الفترة 2021- 2023 خطوة أساسية لفهم أدائها المالي وتحديد المجالات التي تحتاج إلى التحسين من خلال دراسة الإيرادات والمصروفات والأرباح، التي تمكننا من فهم قدرة سونلغاز على تحقيق الأهداف المالية وتحسين إستراتيجياتها المالية.

الفرع الأول: تحليل الأرصدة الرئيسية لجدول حسابات النتائج

بناء على جدول حسابات النتائج الخاص بمؤسسة سونلغاز خلال فترة الدراسة، سوف نقوم بتحليل مختلف العناصر الرئيسية الخاصة به.

جدول رقم (23): جدول يوضح مختلف العناصر الرئيسية لجدول حسابات النتائج للفترة (2021-2023)

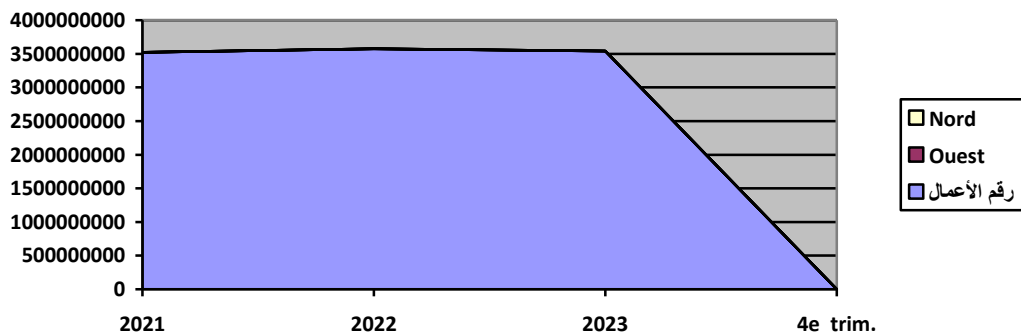
البيان	2021	2022	النسبة	2023	النسبة
رقم الأعمال (المبيعات)	3521827221.97	3572964901.24	(1.45)	3542887097.91	0.84
إستهلاك السنة المالية	3149723252.31	2859330274.38	9.22	3119881159.44	(9.11)
القيمة المضافة للإستغلال	421923344.92	805461229.29	(90.9)	581345731.19	28
إجمالي فائض الإستغلال	(649591314.89)	(252486913.89)	61	(580703208.90)	(130)
النتيجة التشغيلية	(1308254157.14)	(172213165.3)	86.8	(2212541537.07)	(1185)
صافي النتيجة للسنة المالية	(1308254157.14)	(172213165.3)	86.8	(2212541537.07)	(1185)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج.

ملاحظة: رقم الأعمال HT هو د/70 المبيعات والمنتجات ذات الصلة (جدول حسابات النتائج)

1- رقم الأعمال: الشكل التالي يوضح تطور رقم الأعمال الخاص بالمؤسسة

الشكل رقم (24): تطور رقم الأعمال خلال فترة الدراسة.



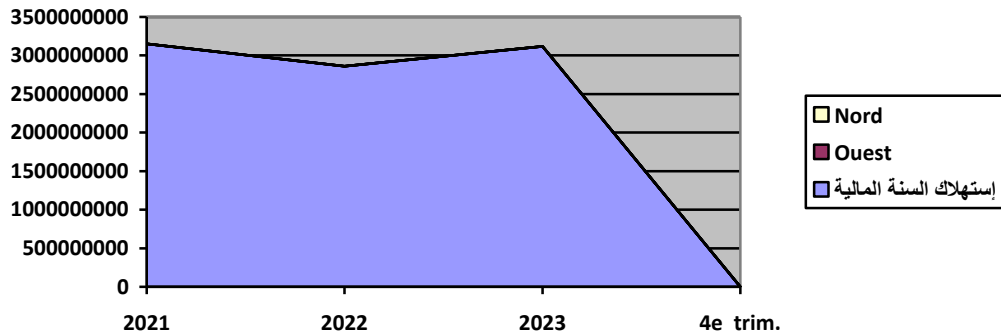
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن رقم أعمال مؤسسة سونلغاز شهد إرتفاع في سنة 2022 بمعدل 1.45%، يشير التغير الإيجابي في رقم الأعمال خلال هذه الفترة لتحسينات في العمليات أو لزيادة عدد الإشتراكات في الكهرباء والغاز من خلال الزيادة في عدد الزبائن الجدد (السكنات الجديدة)

الموزعة بمختلف الصيغ)، بينما في سنة 2023 شهد إنخفاض بمعدل 0.24% وهذا راجع إلى إنخفاض الإستهلاك من طرف الزبائن.

2- إستهلاك السنة المالية: الشكل التالي يوضح تطور إستهلاك السنة المالية الخاصة بمؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2021-2022-2023)

الشكل رقم (25): تطور إستهلاك السنة المالية خلال فترة الدراسة

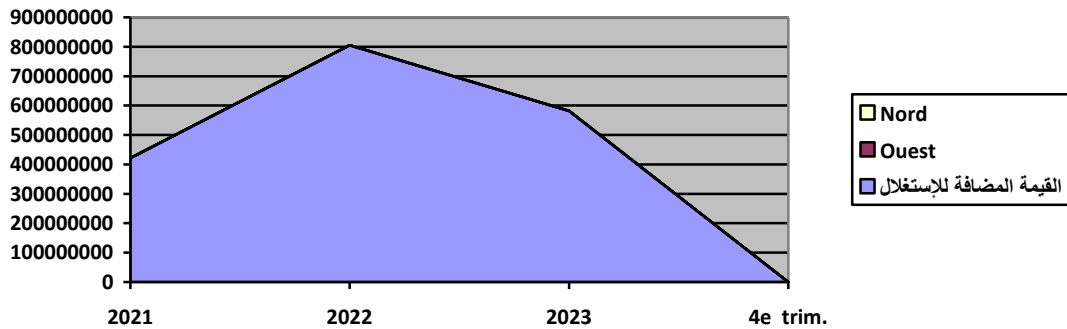


المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج.

عرفت الخدمات الخارجية والإستهلاك الآخر إنخفاض في قيمتها سنة 2022 وهو ما يفسر إنخفاض في إستهلاك السنة المالية بمعدل 9.22%، في حين أنها حققت إرتفاعا بنسبة 9.11% سنة 2023 وذلك بسبب إرتفاع في المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والإستهلاك الآخر.

3- القيمة المضافة للإستغلال: الشكل التالي يوضح تطور القيمة المضافة الخاصة بمؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2021-2023).

الشكل رقم (26): تطور القيمة المضافة خلال فترة الدراسة



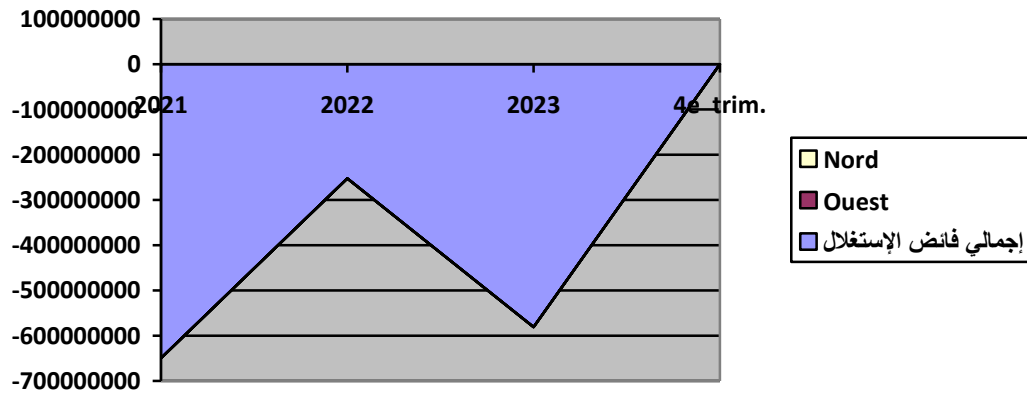
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج.

من خلال جدول حسابات النتائج والشكل أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة للإستغلال إرتفعت في سنة 2022 حيث بلغت 805461229.29 دج وبنسبة 90.9% مقارنة بسنة 2021، ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى إرتفاع إنتاج السنة المالية والمتمثل في رقم الأعمال وإنخفاض فب إستهلاك السنة المالية، أما بخصوص سنة 2023 فقد إنخفضت مقارنة بسنة 2022 بمعدل 28% ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى إنخفاض في رقم الأعمال إلا أن إنتاج السنة المالية مرتفع بسبب زيادة في الإنتاج المثبت وإرتفاع في إستهلاك السنة المالية مما أدى إلى إنخفاض في القيمة المضافة للإستغلال.

4- إجمالي فائض الإستغلال: الشكل التالي يوضح تطور إجمالي فائض الإستغلال الخاص

بمؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2021-2022-2023).

الشكل رقم (27): تطور إجمالي فائض الإستغلال خلال فترة الدراسة



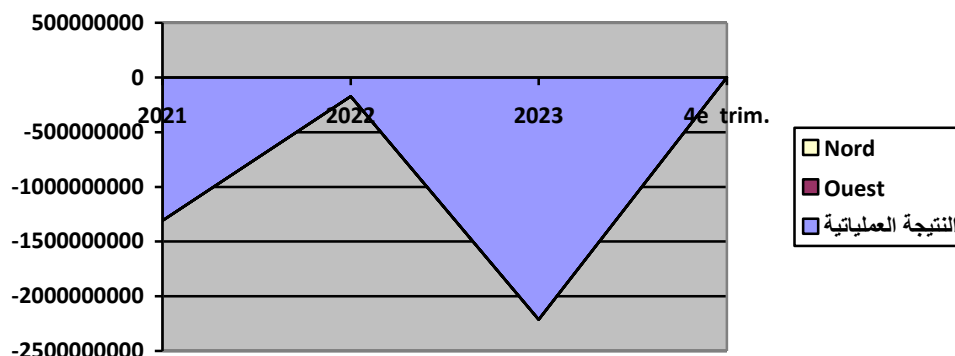
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج والشكل أعلاه أن إجمالي فائض الإستغلال إرتفع في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بمعدل 61% وهذا راجع إلى إنخفاض القيمة السالبة، بسبب إنخفاض في الضرائب والرسوم وإرتفاع في القيمة المضافة، في حين سنة 2023 شهد إنخفاض في إجمالي فائض الإستغلال بمعدل 130% بسبب إرتفاع في أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم وكذلك إنخفاض في القيمة المضافة.

5- النتيجة العملياتية: الشكل التالي يوضح تطور النتيجة العملياتية الخاصة بمؤسسة سونلغاز خلال

الفترة (2021-2022-2023).

الشكل رقم (28): تطور النتيجة العملياتية خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج والشكل أعلاه أن النتيجة العملياتية سجلت إرتفاع كبير بمعدل 86.8%، وتشير الزيادة الكبيرة في النتيجة العملياتية إلى تحسن كبير في أداء سونلغاز العملياتي في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، وذلك راجع لزيادة الإيرادات وإنخفاض في المخصصات والإهلاكات في حين شهد في سنة 2023 نقصان هائل قدر بمعدل 1185%، يشير هذا النقصان إلى تراجع كبير في أداء سونلغاز العملياتي، وذلك بسبب زيادة كبيرة في التكاليف وإرتفاع المخصصات والإهلاكات وإنخفاض في إسترجاعات الإستغلال عن المؤونات والخسائر(تراجع الإيرادات بشكل كبير).

6- صافي نتيجة السنة المالية

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة(خسارة) طيلة فترة الدراسة، النتيجة الصافية للسنة المالية هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها من النتيجة العادية قبل الضرائب، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نتيجة السنة المالية المحققة من طرف المؤسسة صفرية طيلة فترة الدراسة والنتيجة العملياتية سالبة لذلك نتيجة السنة المالية تكون سالبة ومساوية للنتيجة العملياتية.

الفرع الثاني: تحليل جدول الحسابات بإستخدام مجموعة من المؤشرات المشتقة منه

تقسم النسب المالية المتعلقة بجدول الحسابات إلى ثلاث مجموعات وهي نسب النشاط، نسب المردودية، نسب الربحية، وتحدد إنطلاقا من جدول الحسابات المؤسسة سونلغاز وذلك للفترة (2021-2022-2023).

أولاً: نسب النشاط

تعد هذه النسب تكملة لنسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة، تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها، والجدول التالي يوضح حساب نسب النشاط.

الجدول رقم (24): حساب نسب النشاط خلال فترة الدراسة

نسب النشاط	العلاقة	2021	2022	2023
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال/مج الأصول	0.22	0.20	0.19
معدل دوران الأصول غ الجارية	رقم الأعمال/مج الأصول غ جارية	0.27	0.25	0.23
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال/مج الأصول الجارية	1.15	1.10	1.09

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

1- تحليل معدل دوران الأصول

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول في إنخفاض مستمر خلال السنوات الثلاثة للدراسة الذي يقدر ب: 0.22 سنة 2021 ووصل إلى 0.19 سنة 2023، يشير هذا الإنخفاض المستمر في معدل دوران الأصول إلى تراجع في كفاءة استخدام الأصول في توليد الإيرادات لسونلغاز، وقد يكون ذلك بسبب زيادة الأصول دون زيادة مماثلة في الإيرادات ما يبين أن المؤسسة غير كفؤة في استثمار أصولها.

2- تحليل معدل دوران الأصول الثابتة (الغير جارية)

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة أيضا في إنخفاض مستمر قدر ب: 0.27 في سنة 2021 إلى 0.23 سنة 2023، حيث لم يتعدى معدل الدوران 35%، تفسر معدلات الدوران المنخفضة إلى قيمة رقم الأعمال منخفض مقارنة مع الأصول الثابتة.

3- تحليل معدل دوران الأصول الجارية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الجارية في إنخفاض طفيف خلال السنوات الثلاث والذي قدر ب: 1.15 سنة 2021 إلى 1.09 في سنة 2023، وهذا راجع إلى تراجع طفيف في كفاءة استخدام الأصول الجارية في توليد الإيرادات لسونلغاز.

ثانيا: نسب المردودية

تحليل نسب المردودية يساعد المؤسسة على تحسين فهم أدائها المالي وإتخاذ إجراءات لتعزيز نموها وزيادة ربحيتها، ويوفر رؤية واضحة حول كيفية استخدام المؤسسة لمواردها لتحقيق الأرباح، سنعرض في الجدول التالي أهم النسب التي تقيس المردودية المالية لمؤسسة سونلغاز:

الجدول رقم (25): نسب المردودية للفترة (2021 - 2023)

البيان	العلاقة	2021	2022	2023
المردودية الإقتصادية	فائض إجمالي للإستغلال\الأموال الدائمة	0.05-	0.02-	0.04-
المردودية المالية	النتيجة الصافية\الأموال الخاصة	0.17-	0.02-	0.28-
المردودية التجارية	النتيجة الصافية\رقم الأعمال خارج الرسم	0.37-	0.05-	0.62-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

1- المردودية الإقتصادية

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية الإقتصادية سالبة طيلة فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحقق أي مردودية إقتصادية.

2- المردودية المالية

لا تحقق المؤسسة أي مردودية مالية طيلة فترة الدراسة، وهذا راجع إلى تحقيقها خسارة في النتيجة الصافية، وتفسر هذه الخسارة بعدم قدرة المؤسسة على الإستغلال الجيد لأموالها الخاصة.

3- المردودية التجارية

يبين من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه أنها سالبة طيلة فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه صعوبات في تحقيق الأرباح وعدم قدرتها على استخدام مواردها ويعود سبب قيمتها السالبة إلى أن النتيجة الصافية سالبة، وبالتالي المؤسسة لا تحقق أي مردودية تجارية.

ثالثا: نسب الربحية

توفر نسب الربحية رؤية واضحة حول كفاءة مؤسسة سونلغاز في استخدام مواردها وتحقيق عوائد مالية، ومن خلال تحليل نسب الربحية يمكن للمؤسسة تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات الإستراتيجية المناسبة.

والجدول التالي يوضح حساب نسب الربحية:

الجدول رقم (26): حساب نسب الربحية خلال فترة الدراسة

البيان	العلاقة	2021	2022	2023
نسبة الهامش التجاري	الهامش التجاري \ مبيعات البضائع HT	0.98	0.97	0.95
نسبة الهامش الإجمالي	الفائض الإجمالي للإستغلال رقم الأعمال HT	-0.18	0.07	-0.16
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة رقم الأعمال HT	0.12	0.23	0.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المختصرة وجدول الحسابات.

1- تحليل نسبة الهامش التجاري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة في تناقص تدريجيا خلال السنوات الثلاث للدراسة، مما قد يشير إلى زيادة في تكلفة المشتريات المستهلكة أو تراجع في الربحية.

2- تحليل نسبة الهامش الإجمالي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم النسب سالبة وهذا عائد إلى أن فائض إجمالي الإستغلال سالب، وسنة 2022 كانت الأفضل نسبيا ب: (0.07%)، أما في 2023 عادت النسبة للتراجع إلى (0.16%).

3- تحليل نسب هامش القيمة المضافة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة هامش القيمة المضافة في حالة تنذب حيث إرتفعت في سنة 2022 بشكل ملحوظ ب: 0.23% مقارنة بسنة 2021 بقيمة 0.12% ثم إنخفضت مجددا في سنة 2023 ب: 0.16% وهذا قد يشير إلى أن هناك زيادة في إنتاج السنة المالية في سنة 2022 ونقصان في إستهلاك السنة المالية.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بإستخدام طريقة القيمة المضافة EVA بمؤسسة سونلغاز للفترة (2023-2021)

تعتبر القيمة الإقتصادية المضافة EVA أداة رئيسية في المنهج الحديث لتقييم الأداء المالي، حيث تسمح بتقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وخلق الثروة للمساهمين بدل التركيز على الربحية فقط، ومن خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز نبين أن الأداء المالي لهذه الأخيرة إذا كان مرضيا وسجل

إنشاء القيمة خلال فترة الدراسة، إعتقاداً على القوائم المالية، سيتم في هذا المطلب حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة لمؤسسة سونلغاز خلال فترة الدراسة وذلك بإتباع الخطوات التالية:

الفرع الأول: حساب الربح التشغيلي NOPAT خلال الفترة (2021-2022-2023)

يتم حساب الربح التشغيلي بالعلاقة التالية:

$$NOPAT = RO(1-T) \text{ حيث أن } RO : \text{النتيجة التشغيلية}$$

ومن القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز قالمة للسنوات الثلاث نجد أن النتيجة التشغيلية سالبة ومساوية للنتيجة الصافية، وبما أنها في خسارة فإن المؤسسة لا تخضع للضريبة.

إذا كان الهدف معرفة الأداء التشغيلي كما هو يمكن أن نكتفي ب: $NOPAT = RO$

ملاحظة: إذا كان الهدف دراسة التحليل المالي الدقيق مثل: حساب EVA أو تقييم الأداء المالي من الأفضل إستعمال الصيغة الكاملة حتى ولو كانت سالبة، حتى تتيح لنا مقارنة عادلة بين المؤسسات الربحية والخاسرة ويعكس كذلك ما كانت ستوفره المؤسسة من الضرائب.

والجدول التالي يوضح صافي الربح التشغيلي NOPAT

الجدول رقم (27): حساب صافي الربح التشغيلي خلال فترة الدراسة

البيان	2021	2022	2023
النتيجة التشغيلية	(1308254157.14)	(127213165.30)	(127213165.30)
NOPAT	(1308254157.14)	(127213165.30)	(2212541537.07)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حساب النتائج.

الفرع الثاني: حساب رأس المال المستثمر CI

هناك مدخلين لحساب رأس المال المستثمر (مدخل الأصول، مدخل الخصوم) حيث يمكن حسابه كمايلي:

$$\text{مدخل الخصوم: رأس المال المستثمر } CI = \text{الأصول الخاصة} + \text{الديون}$$

$$\text{مدخل الأصول: رأس المال المستثمر } CI = \text{الأصول الثابتة} + \text{إحتياج في رأس المال العامل BFR}$$

$$BFR = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الخصوم المتداولة} - \text{خزينة الخصوم})$$

ويعد الأكثر إستعمالاً في الأوساط المالية لسهولة حسابه، والجدول التالي يوضح حساب رأس المال

المستثمر CI:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز – مديرية قالمة للفترة 2021-2023

الجدول رقم (28): حساب رأس المال المستثمر خلال فترة الدراسة

البيان	2021	2022	2023
الأصول الثابتة	12900216513.34	14254005077.60	15319480950.24
الإحتياج في رأس المال العامل BFR	(1337174344)	(1269945281)	(2256896702)
CI	11563042169	12984059797	13062584248

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إستثمارات المؤسسة في إرتفاع خلال فترة الدراسة، قيمة CI رأس المال المستثمر منخفضة نسبيا رغم تزايد الأصول الثابتة وسبب ذلك الفائض الكبير في إحتياج رأس المال العامل BFR الذي يقلل الحاجة إلى تمويل إضافي وبالتالي يبقى CI في مستويات مستقرة.

الفرع الثالث: حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

يتم حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال وفق المعادلة التالية:

$$WACC = KCP (CP/CP + D) + KD(1-T) (D/D + CP)$$

أولا: حساب تكلفة الأموال الخاصة Kcp لمؤسسة سونلغاز قالمة للفترة (2023-2022-2021)

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$KCP = RN/CP \text{ \textbackslash الأموال الخاصة أو } KCP = RN/CP$$

الجدول رقم(29): حساب تكلفة الأموال الخاصة

البيان	2021	2022	2023
النتيجة الصافية RN	(1308254157.14)	(172213165.30)	(2212541537.07)
الأموال الخاصة CP	7628467075.97	8515547413.11	7959305428.88
Kcp	(0.171496337)17.15%	(0.0202233817)2.02%	(0.2779817356)27.80%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

تطور تكلفة الأموال الخاصة كان متذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث إنخفض من 17.15% إلى 2.02% في سنة 2022 ثم إرتفع إلى 27.80% في سنة 2023.

ثانيا: حساب تكلفة الديون الصافية Dn لمؤسسة سونلغاز قالمة للفترة (2023-2022-2021)

ويحسب بالعلاقة التالية: تكلفة الديون = النتيجة المالية\الديون الصافية

الديون الصافية = الخصوم الجارية + خزينة الخصوم - التوظيفات المالية - خزينة الأصول

1- حساب الديون الصافية لمؤسسة سونلغاز قالمة خلال الفترة (2023-2022-2021)

الجدول رقم (30): الديون الصافية خلال الفترة (2023-2021)

البيان	2021	2022	2023
الخصوم الغير جارية	4000643344.26	4549898812.24	5235785202.56
الخصوم الجارية	4323115307.86	4438897213.35	5384088540.18
التوظيفات المالية	-	-	-
خزينة الأصول	65868251.24	813864428.60	132506383.48
الديون الصافية D	8257890401	8907409597	10487367360

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

ملاحظة: التوظيفات المالية غير موجودة.

الديون عرفت تزايد خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2021: 8257890401 إلى أن وصلت إلى 1048736736360 في سنة 2023، وهذا ما يفسر توجه المؤسسة نحو التمويل الخارجي لتوسيع إستثماراتها.

2- حساب تكلفة الديون

الجدول التالي يبين تكلفة الديون خلال فترة الدراسة بمؤسسة سونلغاز قالمة

الجدول رقم (31): تكلفة الديون خلال الفترة (2023-2021)

البيان	2021	2022	2023
النتيجة المالية	(1308254157.14)	(172213165.30)	(2212541537.07)
الديون الصافية	8257890401	8907409597	10487367360
تكلفة الديون KD	(0.1584247421)	(0.019333698)	(0.210972064)
	(15.84%)	(1.93%)	(21.10%)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج والجدول السابق.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز – مديرية قالمة للفترة 2021-2023

ملاحظة: النتيجة المالية = النتيجة التشغيلية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل تكلفة الديون KD في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2021 15.84% وإنخفض إلى 1.93% في سنة 2022 وعاد إلى الإرتفاع في سنة 2023 ليصل إلى 21.10%.

ثالثا: حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

يوضح الجدول التالي التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال خلال فترة الدراسة بمؤسسة سونلغاز قالمة
الجدول رقم (32): التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال للفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
Kcp	(0.171496337)	(0.202233817)	(0.2779817356)
cp/cp+D	0.4801898161	0.4887544295	0.4314764793
KD	(0.1584247421)	(0.019333698)	(0.210972064)
D/D+CP	0.5198101839	0.5112455705	0.5685235207
Wacc	(0.1647015888)	(0.1087269413)	(0.2398851611)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

إعتمادا على الجدول السابق يتبين أن التكلفة الوسطية المرجحة تشهد تذبذب خلال فترة الدراسة وهذا بتأثير تقلبات تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة الديون خلال هذه الفترة.

الفرع الرابع: حساب القيمة الإقتصادية المضافة لمؤسسة سونلغاز قالمة للفترة (2021-2022-2023)

يمكن حساب القيمة الإقتصادية المضافة بطريقتين إما بالإعتماد على حساب الربح التشغيلي NOPAT أو عن طريق عائد رأس مال المستثمر.

أولا: حساب القيمة الإقتصادية المضافة بطريقة NOPAT

تحسب القيمة الإقتصادية المضافة NOPAT بالعلاقة التالية:

$$EVA = NOPAT - (Wacc \times CI)$$

والجدول التالي يوضح حساب القيمة الإقتصادية المضافة EVA:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز – مديرية قالمة للفترة 2021-2023

الجدول رقم (33): حساب القيمة الاقتصادية المضافة للفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
NOPAT	(1308254157.14)	(127213165.30)	(2212541537.07)
Wacc	(0.1647015888)	(0.1087269413)	(0.2398851611)
CI	11563042169	12984059797	13062584248
EVA	596197259.455	1284503942	920978589.643

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

ثانيا: حساب القيمة الاقتصادية المضافة بطريقة عائد رأس المال المستثمر ROCI

ويحسب بالعلاقة التالية: $EVA = (ROCI - Wacc) \times CI$

1- حساب العائد على رأس المال المستثمر

ويحسب بالعلاقة التالية: $ROCI = \text{النتيجة التشغيلية} / \text{رأس المال المستثمر}$

والجدول التالي يوضح حساب العائد على رأس المال المستثمر:

الجدول رقم (34): حساب العائد على رأس المال المستثمر خلال الفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
النتيجة التشغيلية	1308254157.14-	127213165.30-	2212541537.07-
رأس المال المستثمر CI	11563042169	12984059797	13062584248
العائد من رأس المال المستثمر	0.113141-	0.009797642-	0.169380078-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العائد على رأس المال في تذبذب حيث سجل أصغر قيمة له سنة

2022 ب: 0.009797642 ليعود بعد إلى التحسن في النتيجة التشغيلية.

2- حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA خلال الفترة (2021-2022-2023)

وتحسب بالعلاقة التالية: $EVA = (ROCI - Wacc) \times CI$

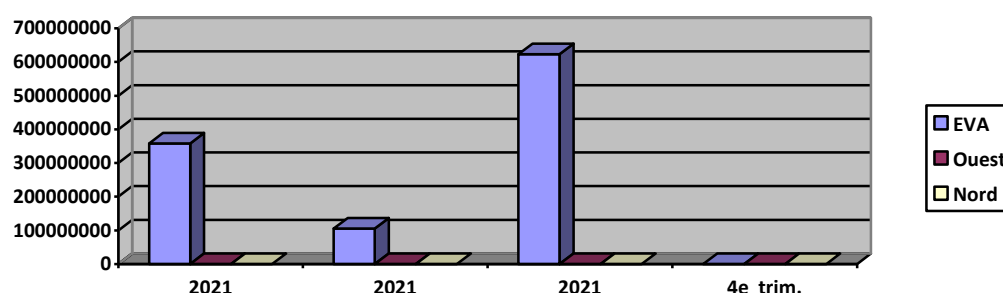
والجدول التالي يوضح طريقة حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA

الجدول رقم (35): حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA للفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
ROCI	(0.113141)	(0.009797642)	(0.169380078)
Wacc	(0.1647015888)	(0.1087269413)	(0.2398851611)
CI	11563042169	12984059797	13062584248
EVA	596197262.552	1284503937.7	920978587.905
التغير	-	688306675.148	(363525349.79)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (29): القيمة الاقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (34).

- تحليل القيمة الاقتصادية المضافة

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين تطور تكلفة القيمة الاقتصادية المضافة لمؤسسة سونلغاز قالمة خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن EVA أخذت قيم موجبة وهذا راجع إلى أن العائد على رأس المال المستثمر ROCI والتكلفة الوسطية المرجحة Wacc ساليين سواء كانت ROCI أصغر من Wacc فالفرق بينهما يكون موجب، مما يؤدي إلى EVA موجب، هذا يدل أن الفوائد الحقيقية من استثمار رأس المال كانت أعلى من تكلفة هذا المال، مما يعني أن مؤسسة سونلغاز كانت قادرة على خلق القيمة الاقتصادية باستمرار، ولم تكن في وضعية تآكل للثروة وإرتفاع في رأس المال المستثمر CI يدل على ثقة المؤسسة في توسيع أنشطتها أو استثماراتها في مشاريع جديدة، ومع ذلك فإن تذبذب هذه القيمة من سنة لأخرى حيث بلغ التغير سنة 2023 قيمة سالبة تقدر ب: (363525349.79) هذا يعني أنها إنخفضت مقارنة بسنة 2022 حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة، ويشير هذا التغير في كل من العائد على الاستثمار ROCI والتكلفة الوسطية المرجحة Wacc، يعود السبب في تراجع القيمة الاقتصادية نتيجة

التأثر بالمتغيرات السياسية أو الإقتصادية أو التقلبات في الأداء التشغيلي، بسبب تراجع الإيرادات نتيجة لتأخر الزبائن في التسديد، أو تزايد في رأس المال المستثمر دون تحقيق عوائد موازية له مما يقلص من القيمة الإقتصادية المضافة رغم الإرتفاع في النشاط الإستثماري وبالتالي فإن إنخفاض EVA لا يعني بالضرورة خسارة بل يعكس تراجع نسبي في الكفاءة الإقتصادية للمؤسسة مقارنة بالسنتين 2021 و2022.

ملاحظة: لم يتم التطرق إلى حساب MVA لأنه لا يمكن حسابها لأن المؤسسة:

- غير مدرجة في البورصة.
- القيمة السوقية للمؤسسة غير معرفة بالإضافة إلى أن المؤسسة عمومية.

خلاصة الفصل

يعد التحليل المالي أداة حيوية في المؤسسات الإقتصادية، حيث يوفر العديد من الفوائد التي تساهم في تحسين أداء المؤسسة وإتخاذ قرارات مالية سليمة، لذا بعدما قمنا في المبحث الأول لهذا الفصل بالتطرق إلى تعريف شامل حول مؤسسة سونلغاز قالمة ، حاولنا التعرف على واقع الوضعية المالية لسونلغاز قالمة وذلك من خلال عرض الميزانيات المالية للسنوات (2021-2022-2023) ودراسة المؤسسة بالإعتماد على تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وما يوضحه جدول حسابات النتائج للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف، حيث لاحظنا عدم تحقيق المؤسسة لهامش أمان خلال الثلاث سنوات الدراسة، إذا فإن قاعدة التوازن الوظيفي غير محققة، كذلك نلاحظ إنخفاض في رأس المال العامل مما يدل على أن المؤسسة تعاني عجز في التمويل الذاتي مما قد يؤثر على الإستقرار المالي للمؤسسة.

كما قمنا كذلك بتطبيق مؤشرات الأداء المالي الحديثة مثل مؤشرات القيمة الإقتصادية المضافة EVA التي تركز على قياس الأداء المالي بطريقة أكثر شمولية وتطلعية، وتوفير معلومات دقيقة موثوقة تساعد الإدارة في إتخاذ قرارات مالية سليمة، حيث لاحظنا إن المؤسسة لديها سياسة إستثمارية توسعية.

الحاتمة

الخاتمة

إن تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز يبين أن إستخدام أدوات التحليل المالي التقليدية مثل نسب السيولة والربحية، النشاط والهيكل المالي، يشكل خطوة أساسية لفهم الأداء المالي العام للمؤسسة، على الرغم من أنها تبقى محدودة في تقديم تقييم شامل، لذلك فقد أثبت دمج المؤشرات الحديثة كالقيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA أهميته في تقديم رؤية أعمق وأكثر دقة حول خلق القيمة الحقيقية للمؤسسة، كما أظهرت الدراسة أن توظيف الميزانية الوظيفية أسهم في تعزيز فهم التوازن المالي خاصة في تقييم العلاقة بين الموارد التمويلية والإستخدامات.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

تم قبول هذه الفرضية، وهذا ما تم إثباته من خلال الفصل الأول من الدراسة، حيث يؤكد أن النظام المحاسبي المالي يوفر قاعدة معلومات موثوقة تدعم التحليل المالي للمؤسسة الإقتصادية، وذلك لأن البيانات المحاسبية المنظمة والدقيقة تمكن من حساب المؤشرات المالية وتقييم الأداء الماي واتخاذ قرارات صحيحة.

الفرضية الثانية:

تم قبول هذه الفرضية، وهذا ما تم إثباته من خلال الفصل الأول من الدراسة، حيث أكد أن المؤشرات المالية التقليدية تساهم في تقييم الأداء المال للمؤسسة الإقتصادية بشكل جزئي، لكنها تظل ضرورية لتكوين صورة أولية عن الوضع المالي.

الفرضية الثالثة:

تم قبول هذه الفرضية، وهذا ما تم إثباته من خلال الفصل الأول من الدراسة، حيث أكدت الدراسة أن الجمع بين الأدوات التقليدية والحديثة تمكن من تقييم شامل ودقيق للأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية وتوفير رؤية متكاملة وواقعية عن الوضع المالي للمؤسسة.

الفرضية الرابعة:

تم قبول هذه الفرضية، وهذا ما تم إثباته من خلال الفصل الثاني من الدراسة، حيث أنها بينت بأن تحليل القوائم المالية تلعب دورا هامافي تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز للفترة 2021-2023، وذلك لأنه يوفر بيانات دقيقة حول الأصول، الإلتزامات، والإيرادات مما يمكن الإدارة من معرفة نقاط القوة والضعف واتخاذ قرارات مالية سليمة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج سواء على المستوى النظري أو على مستوى الدراسة التطبيقية، وتتمثل في:

أولاً: على المستوى النظري

- خلق القيمة يمثل الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية لتحقيق الإستدامة والتنافسية
- قياس الأداء المالي يعد ضرورة لا غنى عنها، حيث يمكن المؤسسة من التعرف على نقاط القوة والضعف ويوفر بيانات دقيقة لإتخاذ القرارات المناسبة
- التحليل المالي يعتمد على مجموعة من المؤشرات والنسب التي تعتبر أدوات فعالة لفهم الوضعية المالية للمؤسسة وإتجاهاتها

ثانياً: على المستوى التطبيقي

- أظهرت نتائج التحليل أن مؤسسة سونلغاز تعاني من إختلالات في بعض مؤشرات التوازن المالي، مما يشير إلى وجود ضغط على هيكلها المالي
- تظهر نتائج التحليل أن موارد المؤسسة لم تكن كافية لتغطية الأصول الثابتة خلال 2021-2022
- مؤسسة سونلغاز حققت خزينة موجبة خلال سنوات الدراسة من خلال عدم وجود الاحتياج في رأس المال العامل (سالب)
- كشفت النسب المالية عن تذبذب في مؤشرات الربحية والسيولة وهو ما يعكس تأثير بعض العوامل التشغيلية والتمويلية على الأداء العام للمؤسسة
- أظهرت المؤسسة كفاءة واضحة في تحقيق وتطوير القيمة الاقتصادية المضافة وإثبات قدرتها على خلق وتعظيم القيمة لأطرافها الداخلية

مقترحات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة، فإننا نقترح ما يلي:

- توصي المؤسسة بإعتماد الميزانية الوظيفية بشكل دوري إلى جانب الميزانية المحاسبية، لما لها من دور في تقييم التوازن المالي الداخلي وفهم مصادر واستخدامات التمويل بشكل أكثر وضوحاً.

خاتمة

- يستحسن أن تعمل المؤسسة على تحسين كفاءتها التشغيلية من خلال تخفيض التكاليف وتحسين إستغلال الموارد لتحقيق مردودية أعلى.
- إستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة مثل EVA وMVA في تقييم أدائها، لما توفره من معلومات دقيقة حول خلق القيمة وتحقيق جدوى إقتصادية على المدى الطويل.
- إنشاء وحدة داخلية متخصصة في التحليل المالي لضمان التقييم الدوري والتنبؤ بالمخاطر وإتخاذ قرارات مالية مبنية على مؤشرات علمية.
- ضرورة تحسين جودة عرض القوائم المالية ونشرها بشكل شفاف ودوري، مما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين والشركاء الماليين.

قائمة المراجع

1. أبو النصر مدحت، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2008، مصر.
2. أبوزيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، 2009، الرياض، السعودية.
3. أحمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2001، مصر.
4. أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، 2008، مصر.
5. الأخضر لقلبتي، دراسات في المالية والمحاسبة، الطبعة الأولى، دار حميتز للنشر والتوزيع والترجمة، 2019، الجزائر.
6. أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الأردن.
7. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، عمان، الأردن.
8. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
9. أوجين بريهام وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العلمي الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، 2009، الرياض، السعودية.
10. أيمن وشقر عامر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2003، عمان، الأردن.
11. بلخير بكاري، دروس في المحاسبة المعقدة حسب النظام المحاسبي المالي SCF ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، الجزائر.
12. بن زكورة العوينة، البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF ، دار القدس العربي، وهران، الجزائر.
13. الثمري خالد توفيق، التحليل المالي والإقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، الأردن.

قائمة المراجع

14. حداد فايز سليم، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، الأردن.
15. حسين محمد عبد الهادي، تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي، الطبعة الأولى، 2023، مصر.
16. حناوي محمد صالح وآخرون، الإدارة المالية، الكتب الجامعي الحديث، 2007، الإسكندرية، مصر.
17. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أدائها المالي أثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية، 2012، الأردن.
18. خالد جمال الجعارات، التقارير المالية الدولية IAS&IFRS2007 ، إثراء للنشر والتوزيع، 2007.
19. خبابة نور الدين، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 1997، بيروت، لبنان.
20. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة، التحليل المالي وإعداد الموزونات لأغراض التخطيط والرقابة، خبراء الشركة العربية المتحدة، الطبعة الثانية، 2007، مصر الجديدة.
21. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، عمان، الأردن.
22. خميسي شiche، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للنشر والتوزيع.
23. الخيالي وليد الناجي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، الأردن.
24. داوود نعيم نصر، التحليل المالي بإستخدام Excel ، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2012، عمان، الأردن.
25. دهرابي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية.
26. رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2013، الأردن.
27. رمضان زياد الخلايلة محمود، التحليل المالي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2013، القاهرة، مصر.

قائمة المراجع

28. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010، الأردن.
29. الزغبى هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، عمان، الأردن.
30. زيد منير، يوسف ذيب العطاري، الإتجاهات الإدارية الحديثة في العمل الجماعي، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014، عمان، الأردن.
31. سارة محمد زايد التميمي، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017، عمان، الأردن.
32. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال دار المريخ للنشر، 2000، الرياض، السعودية.
33. سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية، مدخل صناعة القرارات الإستثمارية والإئتمانية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، دمشق، سوريا.
34. سليمان أبو صباحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات
35. سليمان بلعور، التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن.
36. سليمان ناصر، التسيير البنكي لإدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2023، الجزائر.
37. شاهد سمير محمد، طارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية، إتحاد المصارف العربية، 2000، لبنان.
38. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبداع المالي IFRS ، الطبعة الأولى، 2012.
39. الصيرفي محمد، التحليل المالي نظرة إدارية محاسبية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014، القاهرة، مصر.
40. طارق عبد العال، الموازنات التقديرية نظرة متكاملة، الدار الجامعية، 2005.
41. طلال محمد الحجازي ومصطفى سلام الدفاعي، التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017، عمان، الأردن.

قائمة المراجع

42. عادل مبروك محمد ونجلاء عبد المنعم إبراهيم، مبادئ التمويل والإدارة المالية من المنظور الإسلامي، دار التعليم الجامعي، 2025، الإسكندرية، مصر.
43. عاطف وليد، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، 2008، الإسكندرية، مصر.
44. عبادة إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الأردن.
45. عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، عمان، الأردن.
46. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2014.
47. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
48. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار هناء للنشر والتوزيع، 2011، عمان، الأردن.
49. علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
50. عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، 2007، الأردن.
51. عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
52. غسان طالب ومحمد زياد النجدوي، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها وأثرها في مؤشرات الأداء المالي، دار اليازوري العلمية، 2024، الأردن.
53. فالتر ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية.
54. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، 2008، عمان، الأردن.
55. فلوح صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، 2009، سوريا.

قائمة المراجع

56. فليح حسن خلف، إقتصاديات الأعمال، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن.
57. كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية (العولمة والمنافسة)، الطبعة الأولى، 2004، الأردن.
58. كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، إصفاء للنشر والتوزيع، 2018، عمان، الأردن.
59. كنوش عاشور، المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وآليات تسيير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية 2013، الجزائر.
60. لسلوس مبارك، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، الجزائر.
61. مجيد الكرفي، تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007، عمان، الأردن.
62. محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، بيروت، لبنان.
63. محمد بن عبدالله الثبتي، إدارة المعرفة الإستراتيجية لتطوير الأداء، زمزم ناشرون وموزعون، 2009، الأردن.
64. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الإستثمار والتمويل التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
65. محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، الدار الجامعية، 2005، مصر.
66. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
67. محمد عبد الرحيم، إقتصادية الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، الإسكندرية، مصر.
68. محمد عبد السلام أحمد إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2017، مصر.
69. محمد عبد الله شاهين، محافظ الأوراق المالية، إدارة تحليل تقييم، دار حميت للنشر والترجمة، 2017، القاهرة، مصر.
70. مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، الأردن.

قائمة المراجع

71. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أحنادين للنشر والتوزيع، 2006، الرياض، السعودية.
72. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة العاشرة، المكتب العربي الحديث، 2015، الإسكندرية، مصر.
73. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مداخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر الأردن، 2005.
74. مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.
75. نصر محمود مرنان فهد، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن.
76. النعيمي تايه عدنان والخزنة كاسب ياسين، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2007، الأردن.
77. هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، الأردن.
78. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقات التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، 2000، عمان، الأردن.
79. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، دار التعليم الجامعي، 2012، الإسكندرية، مصر.
80. يوسف مصطفى، إدارة الأداء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016، عمان، الأردن.

ب. الأطروحات والمذكرات:

1. آمال العقون، دور مدخل القيمة الإقتصادية المضافة في دعم الإستراتيجية المالية للمؤسسات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2021-2022.
2. بن أفرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.

قائمة المراجع

3. حمزة عقبي، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
4. خنفي لحسن وبن دالي مصطفى نور الإسلام، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي، مذكرة 04 ماجيستر مالية المؤسسة، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2016-2017.
5. رضوان باصور، دور الأساليب الحديثة لتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017-2018.
6. رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقنية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2010-2011.
7. زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
8. زيان قديد، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من المنظور التشغيلي إلى التوجهات الإستراتيجية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022-2023.
9. صالح مباركي، أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات من منظور بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجوائر، 2022-2023.
10. علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، مذكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
11. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
12. لطيفة بكوش، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
13. معوج بلال، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2016.

قائمة المراجع

14. منير عوادي، إستخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2017.
15. نجلاء نوبلي، إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- ج. القوانين والمراسيم والتشريعات:
 1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، الصادر بتاريخ 6 فيفري 2002 م ، تحتوي القانون رقم 01-02 المتعلق بالكهرباء والغاز.
 2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، تحتوي القرار الموافق 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية.
 3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 54، الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 1995، تحتوي القرار التنفيذي رقم 95/280 المؤرخ في 17 نوفمبر 1995، المتعلق بالنظام الأساسي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز.
 4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 89، الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 1969، متضمنة المرسوم الرئاسي رقم 69-59 المؤرخ في 26/07/1969 الصادر في أوت 1969 والمتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.
- د-المجلات والملتقيات:
 1. أحمد حابي، البشير زبيدي، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، جامعة الجزائر 03، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2015. بوبكر عميروش، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الإقتصادية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 07، العدد 01، برج بوعريريج، الجزائر، 2022.
 2. حاتم نوري العطار وآخرون، قياس وتحليل النجاح المالي وفق المؤشرات المالية الحديثة، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 38، جامعة سليمانة العراق، 2019.
 3. خرج أحمد مزينة وآخرون، أثر إستقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي، جامعة تونس، العدد 02، تونس.

قائمة المراجع

4. سفيان نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، العوائق والرهانات، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IFRS- IAS المنعقد بجامعة مستغانم، الجزائر، 13-14 جانفي 2013.
5. ضياء محمد فلاح النعيمات، العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة، مجلد 04 العدد 02، الأردن، 2023.
6. عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 01، الجزائر 2001.
7. عثمان مداحي، أهداف القوائم المالية، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة البليدة، العدد 07، الجزائر، 2012.
8. قديد عبد الحفيظ بن عيسى، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة للتخطيط المالي الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2023.
9. لحول محمد ياسين، فليح محمد ياسر، دور التحليل المالي في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الميل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2024.
10. محمود كبيش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة بوزيان عاشور الجلفة، العدد 23، الجزائر.
11. منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 31، العدد 01، الجزائر، جوان 2020.
12. هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

ذ-المحاضرات:

1. بخيت حسان، التحليل المالي، سلسلة محاضرات وتمارين، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022-2023.
2. محمد نية، محاضرات في التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2018-2019.

1. A. Burland et autres, DCG 11 Contrôle de gestion, Edition Foucher bleu jeu, 2007.
2. Beatrice et Francis grand guillot, L'analyse Financière, Gualino éditeur, lexenso Edition, 2018.
3. Bernard Matory, Contrôle de gestion Social, 2eme Edition, Vuibert, paris, 1999.
4. Djamel Torqui, Poly Copie cours sur l'analyse Financière, université Abdelhamid Ibn badis, Mostaganem, 2019.
5. François Giroud et autres, Control de gestion et pilotage de la performance 2eme Edition, Gualino éditeur, paris, 2004.
6. Sinon Patienté, Analyse Financière et Évaluation D'entreprise, Pearson éducation, France, 2006.

الملاحق

PASSIF	note	2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)		
Écart de réévaluation		284 703 025,81
Résultat net		-1 308 254 157,14
Autres capitaux propres - Report à nouveau		17 323 271,04
compte de liaison**		8 634 694 936,26
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 628 467 075,97
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		70 921 922,41
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 929 721 421,85
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 000 643 344,26
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		582 958 592,94
Impôts		127 486 259,10
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00
Autres dettes		3 612 670 455,82
Trésorerie passif		0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 323 115 307,86
TOTAL GENERAL PASSIF		15 952 225 728,09

الملاحق

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Frais de développements immobilisables				
Logiciels informatiques et assimilés		7 553 039,16	7 553 039,16	-
Immobilisations corporelles				-
Terrains		27 057 301,03		27 057 301,03
Agencements et aménagements de terrains		47 593 327,35	33 276 520,87	14 316 806,48
Constructions (Batiments et ouvrages)		496 822 896,40	145 341 091,73	351 481 804,67
Installations techniques, matériel et outillage		17 831 752 063,29	8 815 606 570,85	9 016 145 492,44
Autres immobilisations corporelles		1 703 214 375,35	824 209 756,44	879 004 618,91
Immobilisations en cours		2 612 175 489,81		2 612 175 489,81
Immobilisations financières				
Titres mises en équivalence - entreprises associées				
Titres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		35 000,00		35 000,00
Comptes de liaison				
TOTAL ACTIF NON COURANT		22 726 203 492,39	9 825 986 979,05	12 900 216 513,34
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		403 718,95		403 718,95
Créances et emplois assimilés				-
Clients		3 486 499 249,96	583 709 524,72	2 902 789 725,24
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00	1 378 391,30	-1 378 391,30
Autres débiteurs		37 576 721,12	4 698 784,73	32 877 936,39
Impôts		51 447 974,23		51 447 974,23
Autres actifs courants		0,00		-
Disponibilités et assimilés				-
Placements et autres actifs financiers courants				-

الملاحق

Trésorerie		65 979 653,35	111 402,11	65 868 251,24
TOTAL ACTIF COURANT		3 641 907 317,61	589 898 102,86	3 052 009 214,75
TOTAL GENERAL ACTIF		26 368 110 810,00	10 415 885 081,91	15 952 225 728,09

	note	2021
Ventes et produits annexes		3 521 827 221,97
Production immobilisée		49 819 375,26
Subvention d'exploitation		-
I - Production de l'exercice		3 571 646 597,23
Achats consommés		-77 283 739,87
Services extérieures et autres consommations		-290 554 100,93
8 912,00		-570 093 826,63
8 922,00		24 107,15
89102+89103		-2 051 277 231,09
89 207,00		-160 538 460,94
II - Consommation de l'exercice		-3 149 723 252,31
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		421 923 344,92
Charges de personnel		-1 001 852 541,31
Impôts, taxes et versements assimilés		-69 662 118,50
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-649 591 314,89
Autres produits opérationnels		146 938 610,93
Autres charges opérationnelles		-18 316 581,27
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		-837 973 485,63
Reprise sur pertes de valeur et provisions		59 160 305,60
89163		-8 471 691,88
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-1 308 254 157,14
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-1 308 254 157,14
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Autres impôts sur les résultats		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 617 231 159,97
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-4 925 485 317,11
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 308 254 157,14
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-1 308 254 157,14

	note	2022
Ventes et produits annexes		3 572 964 901,24
Production immobilisée		91 826 602,43
Subvention d'exploitation		-
I - Production de l'exercice		3 664 791 503,67
Achats consommés		-114 506 695,22
Services extérieurs et autres consommations		-172 896 674,49
8912		-589 574 871,79
8922		97 383,00
89103 +89103		-1 982 449 415,88
II - Consommation de l'exercice		-2 859 330 274,38
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		805 461 229,29
Charges de personnel		-1 009 957 842,18
Impôts, taxes et versements assimilés		-47 990 301,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-252 486 913,89
Autres produits opérationnels		211 223 494,79
Autres charges opérationnelles		-19 744 964,99
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		-676 831 402,13
Reprise sur pertes de valeur et provisions		603 407 973,58
89163+89191		-37 781 352,66
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-172 213 165,30
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-172 213 165,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Autres impôts sur les résultats		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 479 520 355,04
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-4 651 733 520,34
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-172 213 165,30
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-172 213 165,30

ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Frais de développements immobilisables				
Logiciels informatiques et assimilés		7 553 039,16	7 553 039,16	-
Immobilisations corporelles				-
Terrains		27 057 301,03		27 057 301,03
Agencements et aménagements de terrains		47 593 327,35	34 421 091,31	13 172 236,04
Constructions (Batiments et ouvrages)		496 822 896,40	155 623 899,20	341 198 997,20
Installations techniques, matériel et outillage		19 660 137 516,49	9 419 417 463,49	10 240 720 053,00
Autres immobilisations corporelles		1 765 032 050,60	883 971 792,87	881 060 257,73
Immobilisations en cours		2 750 761 232,60		2 750 761 232,60
Immobilisations financières				-
Titres mises en équivalence - entreprises associées				-
Titres participations et créances rattachées				-
Autres titres immobilisés				-
Prêts et autres actifs financiers non courants		35 000,00		35 000,00
Comptes de liaison				
TOTAL ACTIF NON COURANT		24 754 992 363,63	10 500 987 286,03	14 254 005 077,60
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		7 070 179,77		7 070 179,77
Créances et emplois assimilés				-
Clients		3 082 429 821,90	31 059 661,67	3 051 370 160,23
Créances sur sociétés du groupe et associés		-	1 378 391,30	-1 378 391,30
Autres débiteurs		82 372 888,41	4 698 784,73	77 674 103,68
Impôts		34 215 880,12		34 215 880,12
Autres actifs courants		-		-
Disponibilités et assimilés				-
Placements et autres actifs financiers courants				-
Trésorerie		81 397 830,71	11 402,11	81 386

الملاحق

				428,60
TOTAL ACTIF COURANT		3 287 486 600,91	37 148 239,81	3 250 338 361,10
TOTAL GENERAL ACTIF		28 042 478 964,54	10 538 135 525,84	17 504 343 438,70

PASSIF	note	2022
CAPITAUX PROPRES		
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)		
Écart de réévaluation		-
Résultat net		-172 213 165,30
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-
compte de liaison**		8 687 760 578,41
TOTAL CAPITAUX PROPRES		8 515 547 413,11
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		76 075 272,85
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 473 823 539,39
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 549 898 812,24
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		379 478 299,30
Impôts		122 705 814,09
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		-
Autres dettes		3 936 713 099,96
Trésorerie passif		-
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 438 897 213,35
TOTAL GENERAL PASSIF		17 504 343 438,70

SONELGAZ-Distribution

DD GUELMA

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

	2023
Ventes et produits annexes	3 542 887 097,91
Production immobilisée	158 339 792,72
Subvention d'exploitation	-
I - Production de l'exercice	3 701 226 890,63
Achats consommés	-186 614 057,62
Services extérieures et autres consommations	-253 477 442,38
8912	-580 412 533,23
89107	16 223 750,81
89103 +89103	-2 115 600 877,02
II - Consommation de l'exercice	-3 119 881 159,44
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	581 345 731,19
Charges de personnel	-1 113 296 673,59
Impôts, taxes et versements assimilés	-48 752 266,50
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-580 703 208,90
Autres produits opérationnels	272 777 656,79
Autres charges opérationnelles	-56 385 715,12
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 815 988 092,37
Reprise sur pertes de valeur et provisions	5 587 475,54
89163+89191	-37 829 653,01
V - RESULTAT OPERATIONNEL	-2 212 541 537,07
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	-2 212 541 537,07
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	
Autres impôts sur les résultats	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 979 592 022,96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-6 192 133 560,03
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 212 541 537,07
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 212 541 537,07

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD GUELMA

EXERCICE

2023

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2023	amort 2023	2023
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Frais de développements immobilisables				
Logiciels informatiques et assimilés		7 553 039,16	7 553 039,16	0,00
Immobilisations corporelles				0,00
Terrains		27 057 301,03		27 057 301,03
Agencements et aménagements de terrains		47 593 327,35	35 565 661,74	12 027 665,61
Constructions (Batiments et ouvrages)		496 822 896,40	165 906 706,67	330 916 189,73
Installations techniques, matériel et outillage		21 839 617 176,27	10 100 493 016,71	11 739 124 159,56
Autres immobilisations corporelles		1 788 862 585,21	859 495 033,95	929 367 551,26
Immobilisations en cours		2 280 953 083,05		2 280 953 083,05
Immobilisations financières				0,00
Titres mises en équivalence - entreprises associées				0,00
Titres participations et créances rattachées				0,00
Autres titres immobilisés				0,00

الملاحق

Prêts et autres actifs financiers non courants		35 000,00		35 000,00
Comptes de liaison				
TOTAL ACTIF NON COURANT		26 488 494 408,47	11 169 013 458,23	15 319 480 950,24
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		2 533 641,95		2 533 641,95
Créances et emplois assimilés				0,00
Clients		4 039 127 380,97	1 060 667 961,65	2 978 459 419,32
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00	0,00	0,00
Autres débiteurs		37 898 533,95	4 698 784,73	33 199 749,22
Impôts		112 999 027,41		112 999 027,41
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		132 517 785,59	11 402,11	132 506 383,48
TOTAL ACTIF COURANT		4 325 076 369,87	1 065 378 148,49	3 259 698 221,38
TOTAL GENERAL ACTIF		30 813 570 778,34	12 234 391 606,72	18 579 179 171,62

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

	2023
Ventes et produits annexes	3 542 887 097,91
Production immobilisée	158 339 792,72
Subvention d'exploitation	-
I - Production de l'exercice	3 701 226 890,63
Achats consommés	-186 614 057,62
Services extérieures et autres consommations	-253 477 442,38
8912	-580 412 533,23
89107	16 223 750,81
89103 +89103	-2 115 600 877,02
II - Consommation de l'exercice	-3 119 881 159,44
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	581 345 731,19
Charges de personnel	-1 113 296 673,59
Impôts, taxes et versements assimilés	-48 752 266,50
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-580 703 208,90
Autres produits opérationnels	272 777 656,79
Autres charges opérationnelles	-56 385 715,12
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 815 988 092,37
Reprise sur pertes de valeur et provisions	5 587 475,54
89163+89191	-37 829 653,01
V - RESULTAT OPERATIONNEL	-2 212 541 537,07
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	-2 212 541 537,07
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	
Autres impôts sur les résultats	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 979 592 022,96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-6 192 133 560,03
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 212 541 537,07
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 212 541 537,07

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور تحليل القوائم المالية بمختلف أدواته التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2021-2023)، ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل مجموعة من المؤشرات شملت مؤشرات التوازن المالي (BFR, FR, TN)، والنسب المالية المتعلقة بالنشاط والسيولة والربحية، بالإضافة إلى المؤشرات الحديثة المتمثلة في مؤشر القيمة المضافة الاقتصادية EVA، كما اعتمدت الدراسة على القوائم المالية الرسمية للمؤسسة، بما فيها الميزانية المحاسبية، جدول حسابات النتائج، والميزانية المالية المختصرة، وتم من خلالها إستخراج وتحليل النتائج المالية بدقة، وقد توصلت إلى أن أداء مؤسسة سونلغاز يعرف تذبذب على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتوازن الهيكل المالي، إلا أن النتائج الإيجابية المسجلة لمؤشر EVA تؤكد قدرة المؤسسة على خلق قيمة فعلية لمساهميها وأطرافها الداخلية، كما يعكس ذلك فعالية السياسة المالية للمؤسسة، خاصة تلك المتعلقة بمنح الأداء وتوزيع المكافآت في نهاية كل سنة مالية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، القوائم المالية، مؤشرات التوازن، النسب المالية، خلق القيمة، سونلغاز.

Sammary:

This study aims to highlight the role of Financial statement analysis, using both traditional and modern tools, in evaluating the financial performance of economic institution. The case study focuses on sonelgaz during the period 2021-2023 to achieve this objective, a range of indicators was analysed, including Financial balance indicators FR-BFR-TN, Financial ratios related to activity, liquidity and profitability, as well as modern value creation measures such as the economic value added EVA.

The study relied on the company's official financial statements, including the accounting balance sheet, the income statement, and both the simplified and functional financial balance sheets, allowing for a precise extraction and analysis of financial results.

The findings revealed that Sonelgaz's financial performance shows some fluctuations across several financial indicators, particularly those related to financial structure balance. However, the positive results recorded for the company's ability to generate real value for its internal stakeholders, this also reflects the effectiveness of the company's Financial policies, especially those concerning performance bonuses and other end-of-year incentives.

Keywords: Financial performance, Financial statements, Financial balance indicators, Financial ratios, EVA, value création, Sonelgaz.